



توضیح قطر اندی

التدقيق اللغوي
شروق محمد سلمان

إخراج فني
محمد بن محمد بن محمد

مكتبة الشارقة

الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي
إدارة البحوث

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١ +	فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١ +
الإمارات العربية المتحدة	ص. ب: ٣١٣٥ - دبي
mail@iacad.gov.ae	www.iacad.gov.ae



إصدارات مشروع حماية اللغة العربية (٤)

توضيح قطر الندى

للعامة الأستاذ الشيخ
عبد الكريم الدبان التكريتي
(١٣٢٨ - ١٤١٣ هـ)

اعتنى به وقدم له

د. عبد الحكيم الأنيس
كبير باحثين أول بإدارة البحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومنَّ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..

وبعد:

فيسر « دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي - إدارة البحوث » أن تقدّم إصدارها الجديد « توضيح قطر الندى » لجمهور القراء من السادة الباحثين والمثقفين والمتطلعين إلى المعرفة.

وهو كتاب تعليميٌّ مهمٌّ يقرب إلى القراء والدارسين كتاباً معتمداً من كتب النحو المشهورة، وهو «شرح قطر الندى وبل الصدى» للإمام النحوي الحجة ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، هذا الكتاب الذي اعتمده العلماء في المناهج الدراسية في المشرق والمغرب، وخدموه خدمات جلّى، أربت على (١٣٠) كتاباً، مما يعكس أهميته وقبوله لديهم.

وتوضيح قطر الندى خدمة من نوع جديد، تناسب هذا العصر، من عالم خبير درّس علوم اللغة العربية أكثر من نصف قرن، وجاء كتابه جسراً بين الكتب القديمة والحديثة.

لذلك نرجو أن يعم الانتفاع به، وأن يكون وسيلة لإتقان قواعد اللغة العربية وضبطها بأيسر السبل.

ويأتي إصدار هذا الكتاب انسجماً من الدائرة مع قرار مجلس الوزراء

رقم (٢ / ٢١) بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠٠٨ م القاضي بإلزام جميع الوزارات والهيئات
والمؤسسات الاتحادية في جميع إمارات الدولة باعتماد اللغة العربية لغةً
رسمية في جميع أعمالها ومكاتبها ومخاطباتها .

وهذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدم عظيم الشكر والدعاء لأسرة آل مكتوم
حفظها الله تعالى التي تحب العلم وأهله، وتؤازر قضايا الإسلام والعروبة بكل
تميز وإقدام، وفي مقدمتها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد
آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الذي يشيد
مجتمع المعرفة، ويرعى البحث العلمي ويشجع أصحابه وطلابه.

راجين من العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقنا التوفيق والسداد،
وأن يوفق إلى مزيد من العطاء على درب التميز المنشود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَّى الله على النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الخاتم
سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور سيف بن راشد الجابري

مدير إدارة البحوث

مقدمة المعتني

الحمد لله رب العالمين، وأفضل صلواته وأتم تسليياته على سيدنا محمد رسول الله، أفصح من نطق بالضاد من المتكلمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذا كتاب «توضيح قطر الندى» للعلامة الأستاذ الشيخ عبد الكريم الدبان التكريتي، وهو كتاب تعليمي مهم أودع فيه - رحمه الله - خبرته الطويلة العميقة في تدريس اللغة العربية، وقصد منه تقريب أصله «شرح قطر الندى وبل الصدى» للإمام ابن هشام الأنصاري، ومزج المتن بالشرح، وأعاد الصياغة بالطريقة التي توخاها نافعة، وشرح عمله ودوافعه ومنهجه في مقدمته كما سترى قريباً، وهو يعد جسراً بين كتب النحو القديمة والحديثة.

وقطر الندى كتاب أو مقدمة - كما دعاها المؤلف - نافعة، رُزِقَ الإقبال عليها، وحصل الانتفاع بها، في زمن مؤلفها، يدل على هذا قوله في أول شرحه لها: «وبعد: فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ «قطر الندى وبل الصدى» رافعة لحجابها، كاشفة لنقاها، مكملة لشواهداها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية مَنْ جنح مِنْ طلاب علم العربية إليها. والله المسؤول أن ينفع بها كما نفع بأصلها»^(١).

وقد اشتهرت هذه المقدمة والنكت عليها «شرحها»، وساروا في البلاد،

(١) شرح قطر الندى ص ١٠ .

وبلغت شروحها (٣٧) شرحاً، منها شرح المصنف، وكتب على شرح المصنف وعلى هذه الكتب (٣٥) كتاباً، وكتب على شرح الفاكهي عليها (٢٢) كتاباً، ونظمت (١٠) منظومات، وشرح نظم منها كذلك، وهناك من نظم المتن والشرح، وألف على شواهد شرحها (٢٤) كتاباً، وجمع بينها وبين كتاب ابن هشام الآخر «شذور الذهب»، وترجمت إلى اللغة الفرنسية، وبذلك تكون الكتب المؤلفة عنها وحولها وبسببها (١٣٢) كتاباً، والرقم قابل للزيادة، وهذه الكتب اشترك في تأليفها علماء من المشرق والمغرب.

وفي العصر الأخير برزت حاجة إلى خدمة أخرى هي تقريب هذا الكتاب «شرح القطر» إلى المتعلمين، فرأينا «النحو الحديث أو خلاصة القطر»^(١) لأحمد كامل الخضري، وألف شيخنا العلامة الدبان هذا الكتاب، وظهرت كتب أخرى سترها قريباً، واتفقت كلمة مؤلفي هذه الكتب على ضرورة تهذيب الكتاب من وجوه متعددة، وكان لكل منهم نظرتة وأسلوبه ومنهجه مما يحتاج إبرازه إلى بحث خاص.

والمؤلف الدبان كان علامة لغوياً نحوياً صرفياً أديباً شاعراً، إلى جانب إمامته في العلوم الشرعية، وكان في كتبه وتدريسه يقرب القواعد والمسائل إلى القارئ والطالب تقريباً رائعاً بما حباه الله من ملكة وتمكن، ومن كتبه «توضيح التلخيص في البلاغة العربية»، و«رسالة في الصرف» و«حواشي البهجة المرضية للسيوطي»، وقد قام بدراسة وتدريس هذا الكتاب على الطريقة القديمة، وقام بتدريس اللغة العربية على الطريقة الحديثة في المدارس المتوسطة والإعدادية

(١) طبع بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

مدة تزيد على ثلث قرن، وكان يصنع لطلابه جداول ورسومات تسرع إلى أذهانهم فهم ما يقرؤون ويدرسون.

ولتعميم النفع بهذا الكتاب رأيت القيام بخدمته والعناية به ونشره إذ لم ينشر من قبل.

وكان عملي فيه يتلخص بالآتي:

- ١- عرفت بالمؤلف تعريفاً مختصراً، وكذلك بمؤلف الأصل ابن هشام.
- ٢- قدمت للكتاب بـ: الجهود العلمية المبذولة في خدمة « قطر الندى »، وصفحة من دراسة الكتاب على مر السنين.
- ٣- أضفت بعض المعلومات اللازمة وجعلتها بين معكوفتين.
- ٤- علقت بعض التعليقات وميزتها بحرف « ع » في آخرها. وبـ « قلت » في أولها، إن كانت تعليقا على تعليق المؤلف.
- ٥- عزوت الآيات إلى مواضعها من السور، وجعلت هذا في متن الكتاب، كما ذكرت أرقام الأحاديث.
- ٦- ربطت الشواهد بأحد كتب تخريجها وإعرابها، وهو « معالم الاهتدا » ولم يذكر المؤلف سوى (١٥) بيتاً، أربعة منها ليست من شرح القطر، وهي: ثلاثة من شرح ابن عقيل على الألفية، وبيت من أوضح المسالك.

وأصل هذا الكتاب «شرح القطر» كنت قد قرأته على شيخنا المؤلف سنة ١٤٠٤ هـ في بغداد، وهو قد قرأه على شيخه العلامة السيد داود بن سلمان التكريتي أوائل سنة ١٣٤٨ هـ في تكريت، ولي فيه أسانيد متعددة إلى مؤلفه أذكر منها سندي من طريق العلامة المسند الشيخ محمد ياسين الفاداني المكي بإجازته لي في مكة المكرمة، عن الشيخ محمد علي المالكي، عن أخيه الشيخ محمد عابد المالكي، عن السيد أحمد بن زيني دحلان، عن عثمان بن حسن الدمياطي، عن محمد بن محمد الأمير الكبير، عن محمد بن سالم الحفني، عن أبي حامد محمد بن محمد البديري، عن أبي الأسرار حسن العجيمي المكي، عن شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، عن محمد بن عبد الرحمن العلقمي، عن الحافظ جلال الدين السيوطي، عن علم الدين صالح بن عمر البلقيني، عن أبي زيد عبد الرحمن ابن القبابي، عن المؤلف، به وبسائر تصانيفه^(١).

رحمه الله ورحم علماء المسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

عبد الحكيم الأنيس

دبي: يوم الخميس ١٨ / ١٢ / ١٤٢٨ هـ^(٢)

الموافق: ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٧ م

(١) انظر: إتحاف المستفيد بغرر الأسانيد للفاداني ص ٧٢، وزاد المسير في الفهرست الصغير للسيوطي ص ٣٣٥. وانظر سنداً ينتهي بابن حجر العسقلاني عن ابن المؤلف، عن أبيه، في القول الجميل للفاداني ص ٥٦، وسد الأرب من علوم الإسناد والأدب للأمير الكبير ص ٢٥٤، وزاد المسير ص ٣٣٦.

(٢) هذا في المشرق، وفي المغرب يوافق يوم الخميس ١٦ / ١٢ / ١٤٢٨ هـ.

التعريف بالمؤلف

هو العلامة المفسر الفقيه الأصولي المتكلم النحوي البلاغي الأديب الشاعر العابد الزاهد الأستاذ الشيخ عبد الكريم بن حمادي الدَّبَّان - بتخفيف الباء^(١) - التكريتي ثم البغدادي ، من ذرية الإمام الشيخ عبد القادر الكيلاني (ت : ٥٦١ هـ) .

ولد في مدينة تكريت سنة (١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م) ، وتعلم قراءة القرآن عند « فريجة بنت السيد إبراهيم » ، والتحق بالمدرسة الابتدائية التي فتحها الإنكليز للسنة الدراسية ١٩١٧ - ١٩١٨ م ، وبعد الابتدائية اشتغل بالتجارة مع والده . ثم درس العلوم الشرعية والعربية والعقلية في تكريت ، وفي سامراء ، على العلماء الأجلاء المشاهير : الشيخ السيد داود بن سلمان التكريتي (ت : ١٣٦٠ هـ) ، والعلامة الشيخ عبد الوهاب البديري (ت : ١٣٧١ هـ) ، والعلامة الشيخ أحمد الراوي الرفاعي (ت : ١٣٨٥ هـ) . وحصل على الإجازة العامة من الشيخ البديري سنة (١٣٥٣ هـ) ، ومن الشيخ التكريتي سنة (١٣٥٤ هـ) .

ومن شعره الذي يصور إقباله على العلم والتحصيل والمطالعة أيام الطلب

(١) و « دبَّان » لقب جدّه السادس ، واسمه السيد عبد الله الحيايلى ، لقبوه بـ « الدبان » لأنّه كان يمتلك خنجراً نفيساً مصنوعاً من الدبان ، وهو اسم لصنفٍ جيد من أصناف الحديد ، تصنع منه السيوف والخناجر وغيرها ، وما تزال هذه الكلمة معروفة في شمال وشمال شرقي العراق .

قوله :

وكم ليلةٍ أحييتُ والناسُ نُوْمٌ
أنادُمُ فيها ما لنا القومُ خَلَفُوا
فيسحرنِي هذا الكتابُ بما حوى
ويغمرنِي بالطيفِ ذاك المصنِفُ

ثم عمل مدرساً في مدارس التَّقْيُص الأهلِيَّة من سنة (١٣٥٨هـ - ١٩٣٨م)
حتى إحتالته على التقاعد سنة (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، ودرّس في بيته بعد تقاعده
العلوم الشرعية والعربية للراغبين حسبة لوجه الله تعالى حتى وفاته .

توفي - رحمه الله - في بغداد يوم الجمعة (١٦ / ١١ / ١٤١٣ هـ) الموافق
(٧ / ٥ / ١٩٩٣ م) ، ودفن في مقبرة الشيخ عبد القادر .

قال عنه العلامة الشيخ عبد الكريم المدرس رئيس رابطة العلماء في العراق
(ت: ١٤٢٦هـ): « أشهد بالله ما ترك بعده مثله في بابهِ »، وقال: « لا يوجد
في العراق نظيره »، وأهدى إليه مرة كتابه « نور الإسلام » فكتب له عليه:
« إلى نور قلبي الشيخ عبد الكريم الدبان أهدي نور الإسلام ». وكان العلامة
الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - يحرص على زيارته إذا جاء إلى بغداد،
وقد وصفه بأوصاف رفيعة منها قوله: « العلامة الجليل، والمحقق الأصولي
النبيل، والداعي إلى الله بحاله ومقاله وصالح أعماله ، العابد الزاهد»، ومنها
قوله: « العلامة الأريب الأديب، الحاني الحبيب ».

وقد تخرج عليه كثيرون .

وترك سبعة عشر مؤلفاً في التفسير ، والحديث ، والفقه ، وأصول الفقه ، والنحو ، والصرف ، والبلاغة ، والأدب ، والعروض ، والتصوف ، والمنطق ، وعدداً من المقالات والقصائد .

وهذه هي مؤلفاته - مرتبة على تاريخ تأليفها - :

- ١- حاشية على شرح العضدية للدواني في علم الكلام .
- ٢- رسالة في تعريف التصوف واشتقاق الصوفية ^(١) .
- ٣- المجموعة النفيسة ، وتضم ألف مادة علمية وأدبية وتاريخية .
- ٤- توضيح التلخيص في البلاغة العربية .
- ٥- مجموعة فتاوى . نشرت في مجلة التربية الإسلامية .
- ٦- حاشية على شرح مختصر المنتهى ، في أصول الفقه .
- ٧- العروض والقوافي ، في أوزان الشعر العربي .
- ٨- الشرح الجديد لجمع الجوامع ، في أصول الفقه أيضاً .
- ٩- حول متن السُّلَم وشرحه في المنطق .
- ١٠- رسالة في الصرف .
- ١١- رسالة في الفرائض والمواarith .

(١) اعتنيت بنشرها في « مجلة البحوث والدراسات الصوفية » في القاهرة، العدد الثاني، جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ - يونيه ٢٠٠٦ م، ص ٣٢٦ - ٣٦٩ .

١٢- ملخص « نصب الراية » في الحديث النبوي .

١٣- رسالة في الأوراق النقدية .

١٤- رسالة في التفسير على صورة أسئلة وأجوبة^(١).

١٥- توضيح « قطر الندى » في النحو . وهو هذا .

١٦- رسالة في القات والقهوة والدخان .

١٧- حواشي « البهجة المرضية » للسيوطي، في النحو أيضاً .

وللأستاذ الدكتور غانم قُدُوري الحَمْد رئيس جامعة تكريت السابق وأستاذ اللغة العربية وعلوم القرآن فيها بحث بعنوان: « الفكر المنهجي في مؤلفات الأستاذ الشيخ عبد الكريم الدبان » قدمه إلى « الندوة العلمية » التي أقامتها جامعة تكريت عن الشيخ - رحمه الله - في اليومين (٢-٣) من ذي القعدة سنة (١٤٢٢ هـ)^(٢).

(١) صدرت طبعتها الأولى عن دار البحوث سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

(٢) نشر هذا البحث في مجلة الأحمدية، العدد السابع عشر، الصادر في جمادى الأولى سنة ١٤٢٥ هـ - يونيو ٢٠٠٤ م، ص ١٨٧ - ٢١٦ .

وانظر: أستاذنا الإمام الدبان والوقت (مقال) في نشرة « صدى الدار »، العدد (٢٠) ص ٨-٩، ومقالاً عنه في زاوية « رجال صدقوا » في مجلة الروضة البغدادية، بقلم ابنه الشيخ جمال الدبان مفتي الديار العراقية السابق (ت: ١٤٢٨ هـ) ص ٤٠ - ٤٢ .

ترجمة الإمام ابن هشام (٧٠٨ - ٧٦١) ^(١)

« عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام

جمال الدين، أبو محمد، النحوي الفاضل المشهور.

ولد في ذي القعدة سنة ٧٠٨.

ولزم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف ابن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة.

وتفقه للشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين.

وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ.

وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية.

وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

(١) من الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ٤١٥ - ٤١٧). وللإمام المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) «الاهتمام بترجمة النحوي الجمال ابن هشام» ساقه في قائمة مؤلفاته في الضوء اللامع ٨/ ١٧، وإرشاد الغاوي ل ٧٩/ ب وزاد فيه: ويسمى أيضاً: «إنعاش من للعلم معتنى بترجمة ابن هشام صاحب المغني»، وأشار إليه في الإعلان بالتوبيخ ص ٢٤٤. انظر: الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه (١/ ٢٩٥ - ٢٩٦).

وله:

١ - تعليق على ألفية ابن مالك.

٢ - ومغني اللبيب عن كتب الأعراب. اشتهر في حياته وأقبل الناس عليه. [ط]

وكان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه رحمه الله .

وتصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسهلاً وموجزاً، مع التواضع، والبر، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب.

قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيويه.

ومن تصانيفه غير «المغني»:

٣ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، مجلدان.

٤ - رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، أربع مجلدات.

٥ - التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، عدة مجلدات.

٦ - شرح الشواهد الكبرى .

- ٧ - والصغرى.
- ٨ - قواعد الإعراب. [ط]
- ٩ - شذور الذهب .
- ١٠ - وشرحه . [ط]
- ١١ - الجامع الصغير. [ط]^(١)
- ١٢ - قطر الندى وبل الصدى
- ١٣ - وشرحه . [ط]
- ١٤ - الكواكب الدرية في شرح اللوحة البدرية لأبي حيان . [ط]
- ١٥ - شرح بانة سعاد . [ط]
- ١٦ - شرح البردة.
- ١٧ - إقامة الدليل على صحة التمثيل^(٢) [وفساد التأويل]. [ط]^(٣)
- ١٨ - التذكرة في خمسة عشر مجلداً.
- ١٩ - شرح التسهيل، مسودة^(٤).

(١) هذا الكتاب في النحو، وقد طبع بتحقيق السيد أحمد محمود الهرميل، وقال في وصفه ص ح: « الكتاب قريب الشبه بالشذور، ويعتبر ملخصاً لما جاء في « الأوضح » و« المغني »، ويكاد يتفق مع « القطر » في الموضوعات والمنهج ».

(٢) في الأصل: النحيل، وقال المحقق: وفي نسخة: التحليل . قلت: وكلاهما خطأ .

(٣) هو رسالة في الصرف، حققها الأستاذ هاشم طه شلاش، ونشرها في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد (١٦)، وجاءت في (٣٢) صفحة، وما بين المعكوفتين منه.

(٤) ومن كتبه أيضاً - بدون استقصاء -:

-
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ط
 - المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية. ط
 - نكتة الإعراب. ط
 - اعتراض الشرط على الشرط. ط
 - ألغاز ابن هشام. ط
 - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد. ط
 - رسالة في توجيه النصب في إعراب «فضلاً ولغةً وخلافاً وأيضاً وهلم جراً». ط
 - فوح الشذا بمسألة كذا. ط
 - مسألة الحكمة في تذكير «قريب» في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ط
 - موقد الأذهان وموقف الوسنان. ط
 - نزهة الطرف في علم الصرف. ط
 - * وانظر لاستقصاء كتبه ورسائله وبيان الثابت منها والمنحول المراجع الآتية:
 - ١- مقدمة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لـ: أوضح المسالك (١/٨-١٠).
 - ٢- مقدمة الدكتور حاتم صالح الضامن لـ: المسائل السرفرية في النحو.
 - ٣- ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي للدكتور علي فودة نيل.
 - ٤- مقدمة الدكتور عبد الفتاح الحموز لـ: مسألة الحكمة ... ص ٩-١٨.
 - ٥- مقدمة الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي لـ: نزهة الطرف في علم الصرف ص ٢٧-٤٤.
 - ٦- قراءة في عنوانات آثار ابن هشام الأنصاري «بحث» للدكتور محمد سامي منشور في مجلة الجامعة الإسلامية ببغداد، السنة (١٤)، العدد (١٩)، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م ص ١٩٠-٢١٦.

ورثاه ابن نباتة بقوله:

سقى ابن هشام في الثرى نوؤ رحمة
يجر على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسنداً
فما زلت أروي سيرة ابن هشام
ورثاه ابن الصاحب بدر الدين:

تهنّ جمال الدين بالخلد إنني
لفقدك عيشي ترحةً ونكالُ
فما لدروسٍ غبت عنها طلاوةً
ولا لزمانٍ لست فيه « جمالُ »

ومن شعر الشيخ جمال الدين ابن هشام:
ومَن يصطبر للعلم يظفرُ بنيله
ومَن يخطب الحسنة يصبر على البذلِ
ومَن لم يذل النفس في طلب العلا
يسيراً يعيش دهرًا طويلاً أخا ذلّ

ومات في ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ^(١).

(١) ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر بالقاهرة. وانظر الكلام على مكان قبره في:

١- «تحفة الأحياء» للسخاوي الحنفي ص ٤٤ (الحاشية).

٢- وكتاب «مساجد مصر وأولياؤها الصالحون» للدكتور سعد ماهر محمد (٢٩٦-٢٩٧/٣).

وقد زرت قبره يوم الخميس ٣٠ من محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ١٠ من آذار عام ٢٠٠٥ م، ورأيت هناك هذه الكلمات، أنقلها على غرارها:

«هذا مقام العالم العلامة والإمام العظيم والصوفي الجليل، مؤسس علوم النحوي اللغة العربية، وعلم أعلام الطريقة الكناسية الأحمدية، الحسيب النسيب الشريف العارف بالله سيدي أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الكناسي الأحدي المتوفي عام ٧٦١ هـ رضي الله عنه».

الجهود العلمية المبذولة

في خدمة « قطر الندى »

بُذِلَتْ في خدمة هذا الكتاب جهود علمية كبيرة متنوعة، من شرح وحاشية وتقرير ونظم وتخريج للشواهد وإعراب لها، في بلدان مختلفة، بحيث أصبحت هذه الجهود تُكوِّن مكتبة واسعة.

ولا شك أن هذه الكتب متفاوتة من حيث القيمة والأهمية والجدة والتحقيق، ولها أسباب دعت إلى كثرتها، وليس هذا من مجال بحثنا الآن.

وقد تتبعْتُ هذه الجهود منذ أمد، ثم رأيت الأستاذ عبد الله الحبشي قد تتبعها تتبعاً جيداً، فقد أحصى الشروح والحواشي والنظم والشواهد، ورتب هذا على الشروح، فإن كان على الشرح حاشية ذكرها، ثم ذكر المنظومات، ثم الشواهد، ومشى على البدء بذكر المؤلف، ثم ذكر الكتاب في ذلك كله، ويَبَيِّن المطبوع من المخطوط، فإن لم يعرف عنه شيئاً سكت، وللكتاب طبعتان، وفي الثانية تصحيح وزيادات على الأولى^(١).

ورأيت الدكتور علي فودة نيل حين تكلم على شرح القطر في كتابه « ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي » - وهو أسبق من كتاب الحبشي - قد تكلم عليه تحت العناوين الآتية:

(١) جامع الشروح والحواشي (١٣٧٩-١٣٨٧) ط١، و (١٦٠٨-١٦١٨) ط٢، والعزو إلى الطبعة الثانية، فإن أردتُ الأولى صرحتُ .

- موضوع الكتاب وتبويبه .
- أهم خصائصه .
- مصادره .
- مخطوطاته .
- نشره .
- ترجمته .
- حواشيه ، وذكر (١١) حاشية .
- شواهد، وذكر (١٠) كتب .
- شروح أخرى لغير ابن هشام، وذكر (١٠) شروح منها شرح الفاكهي،
وذكر (٨) حواشٍ عليه .
- مختارات وشروح للديباجة والخاتمة. وذكر (٤) كتب .
- نظم قطر الندى . وذكر (٤) منظومات .
- وقد يذكر كتباً لمجهولين^(١) .
- وقد نظرتُ في قائمة الأستاذ الحبشي في الطبعتين المذكورتين، وقمت
بالآتي:
- أعدت ترتيبها بالبدء بذكر الكتاب.
- رقمت كل ذلك ضمن كل فقرة.

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي ص ٩٥ - ١١٦ .

- عدّلت في مواضع ذكر بعض الكتب.
 - اختصرت الكلام على المطبوع والمخطوط بذكر رمزين: (ط) و (خ).
 - استدركتُ وزدتُ عليه معلومات أخرى، وبينت ذلك في الحواشي.
 - ميزت ما اشترك الدكتور علي فودة نيل والحبشي في ذكره بنجمة في أوله، وثمة اختلافات بينهما بحاجة إلى تحرير .
 - علقت تعليقات رأيتها ضرورية، ولم أستقص .
- وهذه هي القائمة مرتبة معدلة مزيدة:

أ - الشروح

(١) شرح قطر الندى للمصنف (ت: ٧٦١ هـ):

وعليه الحواشي والأعمال التالية:

١ - حاشية الخطابي^(١) (احتمل الحبشي أن يكون الخطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ). خ

٢ - (*) بلوغ المرام حاشية شرح القطر لابن هشام، لعبد الملك بن جمال الدين العصامي (ت: ١٠٣٧ هـ). خ

وعلى هذه الحاشية:

(١) تصحف في جامع الشروح والحواشي (١٦٠٩ / ٢) طباعة إلى الخطابي. ومصدره: الآثار الخطية في المكتبة القادرية (٢٧٦ / ٣) وهو فيه: الخطابي .

- تقرير لعبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي (ت: ١٢٠٠ هـ)،
وعنوانه: القطر الهامي على شرح القطر للعصامي. خ

٣- (*) حاشية على شرح القطر ليوسف القيسي المالكي (ت: ١٠٦١ هـ) ^(١).

٤- حاشية على شرح القطر لداود بن سليمان الرحامي (ت: ١٠٧٨ هـ).

٥- (*) حسن بيان الندى بشرح قطر الندى لابن هشام، لأحمد بن أحمد
الدمجموني المالكي (ت بعد: ١١٧٨ هـ). خ

٦- فرائد التبيين (حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام)، لمحمد
الدمنهوري الهلباوي (ت بعد: ١١٨٢ هـ). خ

٧- (*) حاشية على شرح القطر لأحمد بن أحمد السجاعي (ت: ١١٩٧ هـ).
ط ^(٢).

وعليها عدة تقارير:

أ. حاشية على حاشية السجاعي لسليمان الشرشيمي الشرقاوي (ت بعد:
١٢٧٢ هـ). خ

(١) من زيادتي، والاسم كذا ورد في خلاصة الأثر (٤/ ٥١٠): القيسي، ولعل الصواب:
الفيشي، وقد حققت هذه الحاشية من قبل الباحث سهيل أسعد أبو زهير في رسالة
ماجستير سنة ٢٠٠٣م، بإشراف الدكتور محمود العامودي الأستاذ في الجامعة
الإسلامية بغزة. وسيأتي ذكر المؤلف في الشروح.

(٢) وقد حققت كذلك من قبل الباحث أحمد محمد بحر في رسالة دكتوراه سنة ٢٠٠٢م،
إشراف الدكتور محمود العامودي المذكور.

ب. تقرير على حاشية السجاعي لمحمد بن محمد الأنباري (ت):

ط (١٣١٣ هـ)

جـ. تقارير على حاشية السجاعي لأحمد البابي الحلبي (ت: ١٣١٦ هـ). ط

٨- (*) حاشية على شرح القطر لابن هشام، لحسن بن عبد الكبير

المعروف بالشريف التونسي (ت: ١٢٣٤ هـ). ط

٩- (*) حاشية على شرح القطر لعبد الرحيم بن محمد السويدي البغدادي

(ت: ١٢٣٧ هـ) ^(١). ط

١٠- حاشية على شرح القطر لمحمد بن عبد الرحمن الأهدل (ت):

ط (١٢٥٨ هـ).

١١- حاشية على حاشية شرح القطر ^(٢) لمحمد بن عثمان الميرغني الحسني

(ت: ١٢٦٨ هـ). خ

١٢- (*) حاشية على شرح القطر، لمحمود بن عبد الله الألوسي (ت):

ط (١٢٧٠ هـ) ^(٣)

(*) وعليه تكملة لابنه نعمان (ت: ١٣١٧ هـ)، تسمى:

- الطارف والتالد في إكمال حاشية الوالد. ط

(١) أعاد الأستاذ الحبشي ذكره، وجعل وفاته سنة ١٣٧٧ هـ اعتماداً على « تاريخ علماء

بغداد » للسامرائي! وأنا في شك من هذا فليحذر .

(٢) كذا سمي الكتاب ولينظر .

(٣) وقد ذكرها في تفسيره روح المعاني عدة مرات فانظر (١١/ ١٦٩)، و(١٣/ ١١٧)،

و(١٦/ ١٢٠).

١٣- (*) نور بدا لتفهيم إيضاح قطر الندى، لعبد الله بن محمد النبراوي
(ت: ١٢٧٥ هـ). خ

١٤- حاشية على شرح القطر، لإبراهيم بن علي بن حسن السقا (ت:
١٢٩٨ هـ).

١٥- حاشية على شرح قطر ابن هشام لمحمد بن أحمد الأهدل (ت:
١٢٩٨ هـ).

١٦- (*) جلاء الصدى على شرح قطر الندى، لمحمد بن أحمد بن عlish
(خاتمة شرح قطر الندى) (ت: ١٢٩٩ هـ). خ

١٧- حاشية على شرح قطر الندى، لمحمد بن محمد الشنواني (ق ١٣ هـ) خ
١٨- (*) حاشية على قطر الندى، لمحمد غوث بن محمد المدراسي (ت:
١٢٣٨ هـ) ^(١). ط

١٩- حاشية على شرح قطر الندى، لمحمد أبي الفرج بن عبد القادر
الخطيب (ت: ١٣١١ هـ).

٢٠- حاشية على شرح القطر، لإسماعيل بن موسى الحامدي (ت:
١٣١٦ هـ).

٢١- الذبالة الوهاجة في دياجي الديباجة (شرح على ديباجة شرح القطر
لابن هشام)، لنعمان بن محمود الآلوسي (ت: ١٣١٧ هـ). ط

(١) تاريخ وفاته من ترجمته في: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (٥٠٣/٧)، وقد
سمي كتابه هناك: «تعليقات على شرح قطر الندى».

٢٢- غاية المرام على شرح القطر لابن هشام، لبدر الدين الحسني
الدمشقي (ت: ١٣٥٤ هـ) ^(١).

٢٣- حاشية على شرح القطر، لمحمد الجواد بن موسى بن حسين محفوظ
العاملي (ت: ١٣٥٨ هـ).

٢٤- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محيي الدين
عبد الحميد (ت: ١٣٩٣ هـ). ط

٢٥- تعليقات وإضافات وإيضاحات وتطبيقات على شرح قطر الندى،
لطه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ^(٢).

٢٦- توضيح قطر الندى، لعبد الكريم بن حمادي الدبان (ت: ١٤١٣ هـ)،
فرغ منه سنة ١٤٠٩ هـ، وهو كتابنا هذا ^(٣).

٢٧- في العبور الحضاري لكتاب شرح قطر الندى وبل الصدى
لابن هشام الأنصاري، للدكتور محمد علي أبو حمدة ^(٤).

-
- (١) من زيادتي، انظر: تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر (١/ ٤٩١).
- (٢) من زيادتي، وما كتبه هو من وصف الدكتور علي فودة نيل لهذه الطبعة في كتابه ابن
هشام الأنصاري ص ١٠٣-١٠٤.
- (٣) من زيادتي، وانظر الكلام على الكتاب في المقدمة.
- (٤) من زيادتي، وقد طبع سنة ١٤١٠ هـ، وجاء في ٢٦٤ صفحة، وقال المؤلف عن عمله
ص ٦: «هذا العبور الحضاري لكتاب شرح قطر الندى وبل الصدى [ومعه كتاب
سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد] أخذ من الشرح
لبه، واحتفظ بمعماره، وأحكامه واستحكامه، مع استيفاء لأنواعه وأقسامه...»،
وانظر بقية كلامه للتعرف إلى منهجه في كتابه هذا.

٢٨- تقريب المدى باختصار شرح قطر الندى للشيخ الدكتور عبد القادر السعدي الأستاذ المشارك في كلية الآداب بجامعة الشارقة^(١).

٢٩- أنواع التفسير اللغوي في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، للدكتور ماهر جاسم حسن الأومري، (بحث) منشور^(٢).

٣٠- تهذيب وإغناء شرح قطر الندى وبل الصدى لمؤلفه ابن هشام الأنصاري، أعده عدنان العظمة، ودققه وأغنى شواهد وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني^(٣).

(٢) (*) شرح قطر الندى، لمعمر بن يحيى المالكي (ت: ٨٩٧ هـ). خ

(٣) شرح قطر الندى، لمحمد بن أبي الصفا إبراهيم الأنصاري الخليلي المقدسي (ت: ٩٠٧ هـ).

(٤) شرح القطر، لمحمد بن محمد المعروف بابن سبط المارديني (ت: ٩٠٧ هـ).

(٥) (*) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت: ٩٧٢ هـ) ط^(٤).

(١) من زيادتي .

(٢) من زيادتي، انظر: مجلة «المورد» البغدادية، المجلد (٣٣)، العدد (١)، سنة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ص ١٠٥-١١٨ .

(٣) من زيادتي، وقد تكلم الدكتور سلطاني على المآخذ في الكتاب التي دعت إلى تهذيبه وإغناؤه، فانظر ص ٥-٩، وانظر طريقة المؤلف في عمله ص ١١ .

(٤) قال العيدروسي في ترجمته في النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص ٢٤٩-٢٥٠: « له مصنفات مفيدة منها ... شرح على قطر ابن هشام في غاية الحسن، وصنفه سنة ستة عشر وتسعمائة، وكان عمره حينئذ ثمانية عشر سنة ... وحكي أنه حضر في الجامع

وعليه الحواشي الآتية:

- ١- حاشية على شرح قطر الندى، لأحمد بن محمد بن قاسم العبادي (ت: ٩٩٢ هـ)، (كذا في بروكلمان ٨/ ١٩٣)، وسيأتي ضمن الشروح.
- ٢- حاشية على شرح القطر، لمنصور سبط ناصر الدين الطبلاوي (ت: ١٠١٤ هـ). خ^(١)
- ٣- (*) منهاج الهدى إلى مجيب النداء، لأبي بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني (ت: ١٠١٩ هـ) خ^(٢).
- ٤- هداية مجيب النداء، له أيضاً. خ
- ٥- حاشية على الفاكهي، لمحمد بن موسى العسيلي (ت: ١٠٣١ هـ).
- ٦- شرح على شرح القطر للفاكهي، لعلي بن إبراهيم الحلبي القاهري صاحب السيرة (ت: ١٠٤٤ هـ) خ^(٣).
- ٧- حاشية على شرح القطر للفاكهي، لعلي المعروف بالنجار الدمشقي (ت: ١٠٥٦ هـ) لم تشتهر^(٤).

الأزهر وقارئ يقرأ شرح القطر على بعض المشايخ، فأشكل عليهم بعض العبارات فيه فحلّها المذكور، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البيئة على ذلك، وشهد له من كان هناك من أهل مكة بذلك «.

(١) ذكر في جامع الشروح والحواشي بعد إبراهيم القتال (ت: ١٠٩٨ هـ) سهواً .

(٢) ذكر المحبي في خلاصة الأثر (٨٠ / ١) أنها لم تكمل .

(٣) من زيادتي، انظر: خلاصة الأثر (١٢٣ / ٣) .

(٤) من زيادتي، انظر: خلاصة الأثر (٢٠١ / ٣) .

٨- (*) دليل الهدى في شرح الفاكهي على قطر الندى، لمحمد بن علي
العاملي الحريري المعروف بالخرفوشي (ت: ١٠٥٩ هـ) خ^(١).

٩- (*) إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب النداء، لعلي بن عبد القادر
النبيتي (ت: ١٠٦١ هـ). ط

١٠- (*) حاشية على شرح القطر للفاكهي، لياسين بن زين الدين
الحمصي الشهير بالعلمي نزيل القاهرة (ت: ١٠٦١ هـ). ط

١١- (*) حاشية على شرح القطر للفاكهي، لإبراهيم بن منصور الفتال
الدمشقي (ت: ١٠٩٨ هـ). خ

١٢- حاشية على شرح قطر الندى للفاكهي، لأحمد بن عبد اللطيف
التونسي. خ

١٣- حاشية على شرح قطر الندى للفاكهي، لعبد الجليل بن محمد البعلي
الدمشقي الحنبلي (ت: ١١١٩ هـ).

١٤- تعليقات على شرح الفاكهي على القطر، لمحمد بن^(٢) عبادة العدوي
(ت: ١١٩٣ هـ). خ

(١) ذكره الأستاذ الحبشي في الحواشي على الفاكهي، ولكن الحاج خليفة قال في كشف
الظنون (١٣٥٢/٢): « ذكر فيه أن الشهاب أحمد (كذا) ... الفاكهي شرحه وسماه
« مجيب النداء » لكنه لم يهذهبه. فهذهبه وحرره، وضم إليه ما يكمل به ». وهذا يشعر أنه
شرح مستأنف. وذكر له المحبي في خلاصة الأثر (٨٠/١) حاشية على شرح القطر،
من غير تعيين الشارح، وقال إنها لم تكمل.

(٢) سقط هنا من جامع الشروح والحواشي (١٦١٣/٢)، وجاء على الصواب في
(١٢٥٥ و ٩٦١/٢).

١٥- حاشية على شرح الفاكهي على قطر الندى، لمحمد بن حسن الهدة (ت: ١١٩٧ هـ).

١٦- (*) حاشية على الفاكهي، لعبد الله بن محمد الكردي البيتوشي (ت: ١٢١١ هـ). خ

١٧- الدرر الحلية في إيضاح غوامض العربية (حاشية على الفاكهي) لسليمان بن داود الحلي (ت: ١٢٤٧ هـ).

١٨- (*) حاشية على مجيب النداء، لإبراهيم بن عبد القادر الرياحي التونسي (ت: ١٢٦٦ هـ). خ

١٩- هدية الأريب إلى أصدق حبيب (حاشية على شرح القطر للفاكهي) لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت: ١٢٨٤ هـ). ط

٢٠- تلخيص مواد الفاكهي، لأحمد بن عبد الكريم الترماني الحلي (ت: ١٢٩٣ هـ). خ

٢١- حاشية على شرح القطر للفاكهي، لشهيد الدار عزاني (ت: ١٢٩٨ هـ).

٢٢- التقريرات على مجيب النداء على قطر الندى، لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري (معاصر). خ^(١)

(٦) مغيث النداء إلى شرح قطر الندى، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت:

٩٧٧ هـ). خ

(١) من زيادتي، ذكر في ترجمة المؤلف في أول مقدمة تفسيره « حقائق الروح والريحان » ص ١٢.

(٧) عين الهدى شرح قطر الندى، لعثمان بن جمال الدين المعبري الفناني (ت: ٩٩١ هـ).

(٨) شرح القطر، لأحمد بن قاسم الصباغ العبادي (ت: ٩٩٢ هـ). خ

(٩) شرح القطر، لمحمد بن عبد الله التمرتاشي الغزي (ت: ١٠٠٤ هـ) ^(١).

(١٠) نور الهدى شرح قطر الندى، لعبد الرحيم بن عبد الباقي النزيلي اليمني (ق ١١ هـ) ^(٢). خ

(١١) شرح القطر، لعلي النجار الدمشقي الصالحى القادري (ت: ١٠٥٦ هـ).

(١٢) شرح قطر الندى، لمحمد علي بن محمد علان ^(٣) البكري الصديقي (ت: ١٠٥٧ هـ). خ

(١٣) شرح قطر الندى، ليوسف بن عبد الله الفيشي المالكي (ت: ١٠٦١ هـ) خ

(١٤) شرح قطر الندى، لمحمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١ هـ). خ

(١٥) حاشية على قطر الندى، لعبد الله بن سعيد السدويكشي الجربي الإباضي (ت بعد: ١٠٦٨ هـ).

(١) وصل فيه إلى إعمال اسم الفاعل. خلاصة الأثر (٤/ ١٩-٢٠).

(٢) مر ذكره في المحشين على الفاكهي، فليحرر.

(٣) في جامع الشروح والخواشي هنا وفي الموضع الآخر في المنظومات: لمحمد بن علي بن علان. والتعديل من خلاصة الأثر (٤/ ١٨٤).

- (١٦) شرح القطر، لداود بن سليمان الرحامي (ت: ١٠٧٨ هـ). خ
- (١٧) شرح القطر، لحسن بن محمد الكردي الصهراني (ت: ١٠٧٨ هـ).
- (١٨) شرح قطر الندى، لمحمد بن علي الحصكفي (ت: ١٠٨٨ هـ).
- (١٩) (*) بلوغ المرام في شرح ديباجة القطر لابن هشام، لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت: ١١٦٥ هـ). خ
- (٢٠) (*) مسالك النجح إلى قطر الندى والشواهد والشرح، لإبراهيم (إسحاق)^(١) ابن الحاج علي البنا السرقسطي الأندلسي. خ
- (٢١) الفتح الرباني شرح قطر ابن هشام^(٢)، لعبد الخالق بن علي المزجاجي اليمني (ت: ١٢٠١ هـ). خ
- (٢٢) عين الهدى بشرح قطر الندى، لكليم الله بن فصيح الدين القنوجي.
- (٢٣) نكت على قطر الندى لابن هشام، لطفه بن السيد أحمد القلعجي، فرغ منها سنة ١٢٦٨ هـ. خ^(٣).
-
- (١) هكذا وضع الأستاذ الحبشي: (إسحاق)، ولم أجد هذا في: «المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية: الجزائر - تونس»، وقد ذكر له ثلاث نسخ في ص ٢٠٤ و ٢٢٥ و ٢٤٤.
- (٢) ذكره مؤلفه باسم «الفتح الرباني شرح قطر المعاني والمباني»، وقال عنه: «جمعت فيه فوائد عظيمة تنفع في علم الأصول والمعاني وغيرها». انظر كتابه نزاهة رياض الإجازة المستطابة ص ٣٦٨.
- (٣) من زيادتي، انظر: المنتخب من مخطوطات دار الكتب القطرية ص ٩٤.

(٢٤) شرح على قطر الندى، لأحمد بن عبد الكريم الترماني الحلي (ت: ١٢٩٣ هـ) ^(١).

(٢٥) حاشية على قطر الندى، لأبي الفرج بن عبد القادر الخطيب (ت: ١٣١١ هـ).

(٢٦) شرح القطر، لأحمد الشيرازي المليباري (ت: ١٣٢٦ هـ).

(٢٧) شرح القطر، لمحمد بن حسن كبة (ت: ١٣٣٧ هـ).

(٢٨) شرح قطر الندى، لمولوي ارتضا علي خان . ط

(٢٩) تاج الفخر على مختصر القطر، لعبد الرحمن بن علي القادري الجيلاني (ت: ١٣٤٥ هـ) ^(٢).

(٣٠) عين الهدى حاشية على قطر الندى، لمحمد بن محمد باكثير الحضرمي (ت: ١٣٥٥ هـ).

(١) من زيادتي، انظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء (٧/ ٣٥٩)، وقال مؤلفه الطباخ عنه: « في ثلاث مجلدات، وهو الآن في الديار المصرية، لا أدري في أي مكتبة ». وممر معنا: « تلخيص مواد الفاكهي » للمؤلف نفسه، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية، فهل هما كتابان أو واحد؟ لا بد من بحث .

(٢) ذكره الأستاذ الحبشي فيمن تكلم على شواهد الكتاب ! ورأيت فصله وإرجاعه إلى قائمة الشروح، وهل يريد المؤلف بالمختصر مختصراً للكتاب أم أنه يصفه بكونه مختصراً؟ لا بد من رؤية الكتاب، وهو مخطوط ناقص في المكتبة القادرية ببغداد، انظر: الآثار الخطية في المكتبة القادرية (٣/ ٢٨٤) .

(٣١) النحو الحديث أو خلاصة القطر، لأحمد كامل الخضري. ط بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

(٣٢) نبراس الهدى في شرح قطر الندى، لعبد الرحمن بن يوسف الفارسي (سلطان العلماء) (ت: ١٣٦٠ هـ). ط^(١).

(٣٣) توضيح قطر الندى، لعبد العزيز بن سالم السامرائي (ت: ١٣٩٣ هـ)^(٢).

(٣٤) تعجيل الندى شرح قطر الندى، لعبد الله بن صالح الفوزان (معاصر) ط.

(٣٥) فوح الشذا شرح قطر الندى، لعبد الرحمن بن إسماعيل (معاصر). ط

(٣٦) شرح قطر الندى، لأسامة القوصي (معاصر) ط^(٣).

(٣٧) الهدى في شرح قطر الندى، لمحمد جعفر بن إبراهيم الدرازي (معاصر) ط^(٤).

(١) من زيادتي، انظر: تاريخ لنجة (١/ ٣٢٣ و ٣٣٠)، ط ٢.

(٢) من زيادتي.

(٣) من زيادتي.

(٤) من زيادتي.

ب - نظم الكتاب المذكور

- ١- النبات في نظم القطر، لعمر بن محمد الفارسكوري المصري (ت: ١٠١٨ هـ)^(١).
- ٢- نظم قطر الندى، لمحمد بن عبد العزيز الكاليكوتي (ت: ١٠٢٥ هـ).
- ٣- نظم قطر الندى، لمحمد بن موسى القدسي المعروف بالعسيلي (ت: ١٠٣١ هـ). وقد شرح هذا النظم.
- ٤- غاية المرام بنظم قطر ابن هشام، لأبي بكر أبي القاسم الأهدل (ت: ١٠٣٥ هـ).
- ٥- نظم قطر الندى، لمحمد علي بن محمد علان المكي (ت: ١٠٥٧ هـ).
- ٦- نظم شرح قطر الندى، لعبد العزيز الفرغلي الأنصاري (ت: ١٢١٦ هـ) ط
- ٧- (*) نظم قطر الندى، لسليمان بن عبد الله الشاوي العبيدي الحميري (ت بعد ١٣٠٩ هـ). خ
- ٨- نظم قطر الندى، لمحمد بن محمد بن أبكر الحديدي (ت: ١٣٦٥ هـ).
- ٩- نظم قطر الندى المسمى: نشأة الطلاب وبهجة الأحباب لمحمد سعيد البويصري العمري^(٢).
- ١٠- رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى، للدكتور حاكم المطيري^(٣).

(١) وجعل أبياته على عدد لفظه. خلاصة الأثر (٣/ ٢٢٢).

(٢) من زيادتي، أفدته من كتاب «ابن هشام الأنصاري» ص ١١٦.

(٣) من زيادتي، وهو مطبوع ضمن «روائع المتون وبدائع الفنون» له.

ج - خدمة الشواهد

- ١- (*) شرح شواهد القطر، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧ هـ). ط
- ٢- شرح شواهد قطر الندى، لأبي العباس أحمد بن قاسم الصباغ العبادي (ت: ٩٩٢ هـ). خ^(١)
- ٣- (*) شرح شواهد القطر، لأبي القاسم بن محمد البجائي التونسي (ت: ١٠٢٥ هـ). خ
- ٤- (*) شرح شواهد القطر، لجمال الدين علوان القباني (ت نحو: ١٠٧٨ هـ). ط
- ٥- تكميل المرام شرح شواهد ابن هشام، لمحمد بن عبد القادر الفاسي (ت: ١١١٦ هـ). ط
- ٦- شرح شواهد القطر، لفتح الله علوان الكعبي العينائي الليثي (ت: ١١٣٠ هـ).
- ٧- شرح شواهد القطر، لنظام الدين بن أحمد الأردبيلي.
- ٨- شرح شواهد القطر، لسعد الله (لعله الصغير الكردي). خ
- ٩- شرح شواهد القطر، لمحمد بن جعفر بن محمد كاظم القائي.
- ١٠- (*) شرح شواهد القطر، لصادق بن علي الحسيني الأعرجي المعروف بالفحام (ت: ١٢٠٤ هـ). ط^(٢).

(١) من زيادتي، أفدته من كتاب « ابن هشام الأنصاري » ص ١٠٨ .
(٢) جاء تاريخ وفاته في الطبعة الأولى من جامع الشروح والحواشي (١٣٨٦/٢) سنة =

١١ - (*) شرح شواهد قطر الندى، لتاج الدين بن أبي بكر الأجرى القفصي^(١).

١٢ - شرح على شواهد قطر الندى، لعبد الوهاب بن محمد بن حميدان (ت: ١٢٢٧ هـ).

١٣ - (*) شرح شواهد القطر، لمحمد أمين بن محمد صالح البغدادي الشهير بالمدرس (ت: ١٢٣٦ هـ). خ^(٢).

١٤ - شرح شواهد القطر، لغنام بن محمد النجدي الزبيري الدمشقي (ت: ١٢٣٧ هـ).

١٥ - تنقيح الفوائد على أبيات الشواهد (شواهد القطر) على حروف المعجم، لمحمد بن أحمد الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ). ط.

١٦ - تتميم الفوائد بشرح أبيات الشواهد، لمحمد قطة العدوي. ط.

١٧ - مرقص الأخيار بإعراب شواهد القطر، لمجهول. خ.

١٨ - معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى وبل الصدا، لعثمان بن المكي

= (١١٠٤ هـ)، وهو سهو، صحح في الطبعة الثانية (١٦١٧/٢)، وينبغي أن يعدل ترتيبه. وقد ترجم له الزركلي مرتين، وأرخ وفاته في المرة الأولى بـ (٨٥٥)، ولا يفصل بين الترجمتين سوى ترجمة. انظر: الأعلام (١٨٦/٣). وتكرر كذلك لدى الدكتور علي فودة نيل في كتابه ابن هشام ص ١٠٨.

(١) رأيت منه نسخة مخطوطة مصورة في مركز جمعية الماجد بدمبي، مؤرخة بـ (١٢٦٨ هـ)، وقد فهرس في المطبوعات برقم (٨٥٦٠٧).

(٢) من زيادتي، منه نسخة في المكتبة الوطنية في تونس، ذكره الأستاذ هلال ناجي في «المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية: الجزائر - تونس» ص ١٦٥، وقال: «لم يذكره بروكلمان، وكذلك الحاج خليفة».

الزبيدي، شيخ جامع الزيتونة الأعظم المعروف بابن المكّي التوزي^(١)،
فرغ منه سنة ١٣١٢ هـ. ط^(٢)

١٩- شفاء الصدر بتوضيح شواهد القطر، لعلي بن عبد الرحيم العدوي
المالكّي (ت بعد: ١٣٢١ هـ). ط^(٣)

٢٠- شواهد قطر الندى، لإبراهيم بن محمد الألوسي (ت: ١٣٧١ هـ). خ

٢١- سبيل الهدى في شرح شواهد قطر الندى، لمحمد بن عبد العزيز التميمي
(ت: ١٣٨٥ هـ).

٢٢- إجازة الفرائد بثلاث شواهد لأبي محمد الويلتوري (معاصر). ط^(٤).

٢٣- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية في كتاب شرح قطر الندى،
لرياض بن حسن الخوام (معاصر). ط^(٥).

٢٤- بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات، لبركات يوسف هبود
(معاصر) ط^(٦).

-
- (١) هذا الوصف من كتاب ابن هشام الأنصاري ص ١٠٩ .
(٢) ذكره الأستاذ الحبشي في الطبعة الأولى من جامع الشروح والخواشي (١٣٨٥/٢) إذ
سقط من العنوان كلمة « شواهد ». وصحح هذا في الطبعة الثانية (١٦١٥/٢)،
ولكنه تركه في الشروح، ولم ينقله إلى الشواهد .
(٣) فرغ منه في ١٠ من ربيع الأول سنة ١٣٢٢ هـ كما في آخره ص ١٦٥ .
(٤) من زيادتي، والكتاب علق فيه مؤلفه على شواهد « تقويم اللسان » للبقالي، وشرح
تحفة ابن الوردي للمعبري، وعين الهدى على قطر الندى لعثمان (٤). كما في المقدمة ص ٢ .
(٥) ذكره الأستاذ الحبشي في الشروح ! وموضعه هنا .
(٦) طبع بحاشية شرح القطر المطبوع بعناية يوسف الشيخ محمد البقاعي .

د - جمعه مع كتاب آخر

- مطالع البدور في الجمع بين القطر والشذور، لعلي بن إبراهيم الحلبي (صاحب السيرة) (ت: ١٠٤٤ هـ) ^(١).

- مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور. وهو كتاب يشتمل على الأبواب التي قررتها إدارة الجامع الأزهر على طلبة السنة الرابعة الابتدائية بالمعاهد الأزهرية ^(٢).

هـ - ترجمته إلى اللغات

- كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، مع ترجمة فرنسية لجو جوييه، صادر في ليدن عام ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٧ م ^(٣).

(١) ذكره الأستاذ الحبشي في الشروح (٢/ ١٦١٤)، وفصله أليق، وهو مذكور في خلاصة الأثر (٣/ ١٢٣).

(٢) من زيادتي، أفدته من قراءة في عنوانات آثار ابن هشام الأنصاري (البحث المذكور سابقاً) ص ٢٠٥ .

(٣) هذا من زيادتي، وقد رأيت الكتاب في معرض المخطوطات في مكتبة الإسكندرية بمصر. وذكره الدكتور علي فودة نيل في كتابه ابن هشام الأنصاري ص ١٠٤ .

صفحة من دراسة الكتاب على مر السنين

انتشرت كتب ابن هشام، وأقبل عليها العلماء يدرسونها ويدرسونها، وأذكر فيما يلي أمثلة من ذلك، تعطي تصوراً عن اعتماد « قطر الندى » وقراءته ودخوله في المناهج الدراسية، فممن قرأه من العلماء:

- العلامة عبد اللطيف بن حمزة الزبيدي اليمني الناشري (٨٧١ - ؟ هـ).

قال السخاوي: « اشتغل في « قطر الندى » و « مقدمة ابن عباد » و « اللمع » لابن جني، ثلاثتها في العربية على جماعة منهم الشهاب العوسمي التعزي^(١) ».

- العلامة رضي الدين بن عبد الرحمن بن أحمد الهيتمي (ت: ١٠٤١ هـ).

قال المحبي: « قرأ قطعة من « شرح القطر » لابن هشام على الشيخ عبد العزيز الزمزمي^(٢) ».

- الإمام العلامة محمد علي بن محمد علان الصديقي المكي (ت: ٩٩٦ - ١٠٥٧ هـ).

قال المحبي: « قرأ « شرح القطر » للمصنف على الشيخ عبد الملك العصامي^(٣) ».

(١) الضوء اللامع (٤/ ٣٢٦).

(٢) خلاصة الأثر (٢/ ١٦٦).

(٣) خلاصة الأثر (٤/ ١٨٧).

- الإمام العلامة خير الدين بن أحمد الرملي (٩٩٣-١٠٨١هـ).

قال المحبي: « لازم الشيخ عبد الله بن محمد النحريري الحنفي عالم الأزهر في فقه الحنفية، وقرأ عليه ... جملة من « شرح القطر » للمصنف »^(١).

- العلامة الشيخ زين بن عمر الحديلي الموصوف بأحد فصحاء العلماء (١٠٣٠ - ١٠٨٩هـ).

ذكر المحبي عدة محفوظات له، ومنها القطر^(٢).

- العلامة الشيخ أبو المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلي الدمشقي (١٠٤٤-١١٢٦هـ).

قال في ترجمة شيخه محمد بن يحيى الخباز المعروف بالبطنيني: « قرأت عليه كثيراً من كتب العربية كالألفية لابن مالك وشروح القطر »^(٣).

وقال في ترجمة شيخه الشيخ محمد بن بركات المعروف بالكوافي:

« حضرته في غالب الرسائل في العربية تفهماً وإعراباً للألفاظ كألفية ابن مالك والقطر ... »^(٤).

- العلامة الشيخ مفتي الحنابلة بدمشق عبد القادر التغلبي (١٠٥٢ - ١١٥٣هـ).

(١) خلاصة الأثر (٢/١٣٦).

(٢) خلاصة الأثر (٢/١٨٧).

(٣) مشيخة أبي المواهب ص ٤٠.

(٤) مشيخة أبي المواهب ص ٤٢.

أخذ شرح القطر - فيما أخذ - عن الشيخ محمد أبي المواهب بن عبد الباقي^(١).

* وقد دخل دمشق في رحلته إلى الحج العلامة عبد الله بن حسين السويدي البغدادي (ت: ١١٧٤ هـ)، دخلها في الذهاب سنة ١١٥٧ هـ، وفي الإياب سنة ١١٥٨ هـ، وسجل في رحلته فوائد علمية وأسئلة ومطارحات، وقال عن أهل دمشق: «و غالب ما يقع عندهم من المسائل من علم النحو». ثم ذكر سؤالين عن عبارتين لابن هشام في القطر^(٢).

- العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الغزي الدمشقي (ت: ١١٦٧ هـ)

قال: «قرأت على شيخنا ومفيدنا الذي كان أكثر انتفاعي عليه، الإمام العلامة، الفقيه المفسن الشيخ عثمان بن محمد البعلي الشهير بابن الشمعة تغمده الله برحمته كتباً عديدة، منها «شرح الأزهرية» و «شرح القطر» لمصنفه وللفاكهي، مع مطالعة حاشية الشيخ ياسين [الحمصي العلمي] عليه...»^(٣).

- الشيخ علي بن خليفة المساكني (ت: ١١٧٢ هـ).

قرأ «القطر» على شيخه النوري الصفاقسي^(٤).

(١) ثبت مفتي الحنابلة بدمشق الشيخ عبد القادر التغلبي ص ٤٠.

(٢) انظر: النفحة المسكية في الرحلة المكية ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٣) انظر ترجمته في التقديم لثبت مفتي الحنابلة بدمشق الشيخ عبد القادر التغلبي ص ٢٤، وهي منقولة من ثبته «لطائف المننة في فوائد خدمة السنة» (ق ١٣-١٥).

(٤) فهرسة الشيخ علي بن خليفة المساكني ص ٢٦.

- الشيخ علي بن الزين المزجاجي اليمني (ت: ١١٧٤ هـ)

قرأ « القطر » وشرحه للمصنف على الشيخ محمد بن علاء الدين المزجاجي^(١).

- العلامة الشيخ محمد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨ هـ).

قرأ « شرح القطر » للفاكهي على شيخه أحمد بن علي الميني الطرابلسي^(٢).

- الشيخ عبد الرحمن بن علي المزجاجي (ت: ١٢٠١ هـ).

قرأ « القطر » على شيخه أبي بكر بن إسماعيل المزجاجي. قال: « وكان يملئ علي من شرحه للمعمر^(٣) »^(٤).

- العلامة الشيخ أحمد بن عبيد الله العطار (١١٣٨-١٢١٨ هـ).

قال في ثبته: « من أجلاء شيوخ الإمام الكبير، والعلامة الشهير الشيخ موسى المحاسني، قرأت عليه « شرح الأزهرية » و « شرح القطر » ... »، وقال: « ومن خاصة شيوخ محقق عصره ومفسره الشيخ محمد بن محمد الشهير بـ « قلقس زاده » قرأت عليه « شرح القطر » و « شرح الشذور » لشيخ الإسلام و « شرح القواعد » ... »^(٥).

(١) نزهة رياض الإجازة المستطابة ص ١٧٥.

(٢) عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) كذا، ولعل الصواب: للمصنف.

(٤) نزهة رياض الإجازة المستطابة ص ١٧١.

(٥) انتخاب العوالي والشيخوخ الأخياري، تخريج الكزبري ص ٣١.

- العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي (١٢٨٣-١٣٣٢هـ)

قرأ على الشيخ سليم العطار (ت: ١٣٠٧ هـ) في الكتب التي درج أهل العلم بالشام على إقراءها، فحضر عنده في « شرح شذور الذهب » لابن هشام، مع مراجعة الحواشي، وفي « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك »، و« شرح قطر الندى » للفاكهي^(١).

- الأستاذ العلامة مصطفى جواد (١٣٢٣-١٣٨٩هـ).

جاء في ترجمته أنه حين كان في المرحلة الابتدائية في المدرسة الجعفرية ألزمه مدير المدرسة الشيخ شكر البغدادي بحفظ الأجرومية، فحفظها في ثلاثة أيام، فدهش الشيخ المدير، وقام وأهداه كتاب « شرح قطر الندى »، وأتقن مضامينه أمام الشيخ^(٢).

- العلامة الشيخ أحمد بن حمد الشيباني (ت: ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م).

جاء في ترجمته أنه درس كتاب « قطر الندى » على الشيخ أحمد اليماني العبسي في مدرسة السعادة بدبي.

ويؤخذ من سياق الترجمة أن هذا كان في حدود سنة ١٩٣٤ م^(٣).

(١) انظر: تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر (١ / ٩١) وجمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام ص ٥٧.

(٢) من ترجمته المنشورة في جريدة الزمان البغدادية في ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٥ م لحמיד المطبعي.

(٣) انظر: الشيخ أحمد بن حمد الشيباني: سيرة وتاريخ ص ١٨، ومما يدل على تداول الكتاب في دبي الاهتمام بشواهد، وقد رأيت في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي نسخة من « شفاء الصدر بتوضيح شواهد القطر » للعدوي المالكي، مهداة من =

- وذكر العلامة الشيخ عبد الرحمن زين العابدين الأنطاكي الحلبي (ت: ١٤١١ هـ) أنه أقرأ « القطر » (٤٥) مرة^(١).

- وجاء في ترجمة العلامة الشيخ عبد الغني الدقر الدمشقي (ت: ١٤٢٣ هـ) أن والده العلامة محمد علي الدقر عقد له مجلساً لإقراء النحو في جامع السنانية بدمشق ولم يتجاوز عمره خمسة عشر عاماً، فبدأ مع الطلبة بمتن « الأجرومية » ثم شرحها للأزهري، ثم انتقل إلى « قطر الندى وبل الصدى » لابن هشام، فأعاده درساً خمس مرات، ثم انتقل إلى « شذور الذهب » فأعاده مرتين، ثم انتقل إلى « شرح ابن عقيل على الألفية »، وانتهى من تدريسه وعمره سبعة عشر عاماً^(٢).

والكتاب من المقررات الدراسية في الأزهر، ويقرأ في السنة الثالثة من المرحلة الابتدائية^(٣).

الشيخ محمد نور بن سيف المهيري مدير مدرسة الأحمدية بدبي إلى تلميذه ماجد بن حمد بن غريب، محفوظة في مكتبة الأستاذ عبد الرحمن بن حافظ الخاصة.
وفي رسالة من الشيخ محمد نور وهو في مكة إلى تلميذه الشيخ علي الجزيري وعدّ بأنه سيرسل إليه كتاب « شفاء الصدر ». انظر كتاب: الشيخ محمد نور رائد التعليم في الإمارات ص ١٨٧ .

(١) انظر: المهاجر الغريب المقهور ص ٢٤٩ .

(٢) انظر: عبد الغني الدقر النحوي الفقيه والمؤرخ الأديب ص ١٢ .

(٣) انظر كتاب: ابن القرية والكتاب: ملامح سيرة ومسيرة للدكتور يوسف القرضاوي ص ١٨٤ . والمرحلة الابتدائية القديمة تعادل الآن الإعدادية الأزهرية، ويدرس الآن « المختار من شرح قطر الندى وبل الصدى » لابن هشام بالصف الثالث الإعدادي الأزهر.

وتم أخبار أخرى^(١) لكنني أكتفي بهذا المقدار، وهو يدل على شيوع الكتاب وقراءته ودراسته في بلاد مختلفة، وقائمة الشروح والحواشي والمنظومات والشواهد التي قامت عليه تدل دلالة واضحة على انتشاره وتقريره في المناهج الدراسية، واعتماده في التكوين العلمي اللغوي لطلاب العلم على مدى مئات السنين.

(١) انظر: تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر (١/ ٢١٥).



مقدمة الكتاب بخط المؤلف



نهاية الكتاب بخط المؤلف

توضيح قطر الندى

للعامة الأستاذ الشيخ
عبد الكريم الدبان التكريتي
(١٣٢٨-١٤١٣ هـ)

اعتنى به وقدم له
د. عبد الحكيم الأنيس
كبير باحثين أول بإدارة البحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، وصلواته وسلامه وبركاته على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد:

فإنَّ الإمام عبد الله بن هشام الأنصاري (المتوفى سنة ٧٦١هـ) كان من أكابر علماء اللغة العربية . له مصنفات كثيرة . وبعض كتبه النحوية من كتب (الجادّة) أي المقررة في المعاهد الدينية منذ زمن بعيد . ومن تلك الكتب: قطر الندى وشرحه، وشذور الذهب وشرحه ، وأوضَح المسالك ، ومغني اللبيب.

قرأتُ شرح القطر على أحد مشايخي ، وكان ذلك في أوائل سنة ١٣٤٨هـ، وكنتُ أقرأ معه مقدمةً في الصرف ، وأخرى في المنطق ، وموجزاً في البلاغة . ولا أزال أذكر أني كنتُ لا أرتاح لذكر الاختلافات والإطالة في الرد عليها ، ولا للاستشهاد بالشواهد الشعرية التي لا يخلو أكثرها من غموضٍ في المعنى وعُسْرٍ في الإعراب لمن كان في هذا المستوى؛ فإنَّ هذا الكتاب إنَّما يدرسه ذوو المستوى المتوسط في هذا العلم ، وهؤلاء يريدون فهم القواعد بشرحها والتمثيل لها بأمثلة واضحة . أمّا ذكر الشواهد فإنَّها هو للبرهنة على صحة القاعدة . وهذا ينبغي أن يذكر في كتب هي أعلى من هذا المستوى .

في بداية الكتاب نجد ابن هشام يُعرِّف الكلمة بأنها قول مفرد ، ويذكر الجنس القريب والبعيد . وهذا يفهمه مَنْ درس شيئاً من المنطق . ونجده يُطيل الكلام في بعض الكلمات هل هي أسماء أو أفعال أو حروف ، ويذكر في بعضها أَنَّ الحجازيين يقولون كذا ، وأن بني تميم افترقوا فرقتين: فرقة تقول كذا ، وفرقة تقول كذا . ويذكر شواهد شعرية لتلك الأقوال . ويذكر أشياء كثيرة لا يحتاجها الطالب وهو في هذا المستوى . وعلى سبيل المثال يذكر في بحث (لا) النافية للجنس أَنَّ تابع اسمها إذا تكررت (لا) جاز في اسمها الفتح والرفع ، فإن فتحته فَلَكَ في تابعه ثلاثة أوجه ، وإن رفعته فَلَكَ في تابعه وجهان ، وإن لم تتكرر (لا) فَلَكَ في اسمها كذا وفي تابعه كذا .

وأنا لا أشك في أن كل الذي ذكره مفيدٌ ، ولكن التدرج في التعليم أمر ضروري . والطالب لا بد أن يدرس مع هذا أو قبله شيئاً من علم الصرف . والذين كانوا يدرسونه كانوا يفعلون ذلك ، ليتمكنوا أن يدرسوا - فيما بعد - أمثال الألفية وشروحا .

ونرى أصحاب الكتب المدرسية الحديثة يمزجون بين القواعد النحوية والصرفية ، ويتدرجون في ذلك حسب المراحل الدراسية .

وقد قمت بتدريس شرح قطر الندى لكثير من إخواني الطلبة ، فوجدتُ أَنَّ بعض ما تقدّم يُربكهم ويستعصي عليهم فهمه . لذلك كنتُ في كثير من الأحيان أُملي عليهم القاعدة بعبارة مبسّطة مع أمثلة واضحة . وما أكثر ما طلبوا مني أن أكتب الكتاب المذكور بالطريقة التي أشرحها أثناء الدرس . وقد كنت

أفكرُ في ذلك من قبل ، لأنني كنتُ أشعر بالفرق الكبير بين كتب النحو القديمة والحديثة . أقول هذا لأنني قمتُ بتدريس اللغة العربية في المدارس المتوسطة والإعدادية مدة تزيد على ثلث قرنٍ من الزمان، (وبالتحديد من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٧٣م)، وكنتُ أدرّس وفق مناهج محدّدة وفي كتب حديثة مقررة لكل سنة دراسية . ويتلو كل موضوع تمارين متنوعة تدفع الطالب إلى تفهّم الموضوع ليحل تلك التمارين . ومن ورائه امتحانات عليه أن ينجح فيها.

وعلى كلّ فإنّي كتبتُ هذا الكتاب بالطريقة التي أتوخّى أن تكون نافعة بإذن الله . وبعد الانتهاء من ذلك كتبتُ هذه المقدمة .

وكتابي هذا إذا قال عنه قارئ: هو موجزٌ لشرح القطر ، فقلوه صحيح ، لأنني أوجزتُ بعض ما أطال فيه المصنف ، وإذا قال قارئ آخر: هو شرح لشرح القطر، فقلوه صحيح كذلك ، لأنني أوضحت ذلك الشرح وأضفتُ إليه كثيراً مما رأيته نافعاً ومناسباً لهذا المستوى .

أسأل الله تعالى أن ينفع به ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم .

وله الحمدُ أولاً وآخراً ، وباطناً وظاهراً . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، ومن تبعهم من المؤمنين .

عبد الكريم الدبان

٢٠ رمضان ١٤٠٩هـ^(١)

(١) أي كان المؤلف في الحادية والثمانين من عمره. ع

الكلمة والكلام

اللفظ: « صوت مشتمل على بعض الحروف ، سواء دَلَّ على معنى أم لا » .

والكلمة: « هي اللفظة الواحدة الدالة على معنى » .

والكلام: « هو القول الذي يصح الاكتفاء به » ، مثل: قام زيدٌ ، عوقب المجرمُ، المطر نازل . أما قولك: جاء الذي. إن قام الرجل . أُقْسِمُ بالله . فليس بكلام لأنه لا يصح الاكتفاء به ، فإنَّ الأول يحتاج إلى صلة الموصول، والثاني يحتاج إلى جواب الشرط ، والثالث يحتاج إلى جواب القسم .

والكلمة ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف . ولكلُّ منها علامات .

علامات الاسم :

للاسم علامات خاصة به ، ومن تلك العلامات (الجرُّ) ، فإنه من خواص الأسماء . تقول: خرجتُ من دارِ زيدٍ . فدار اسم ، لأنه مجرور بمن ، وزيد اسم ، لأنَّه مجرور بالإضافة . وصاحب (القطر) لم يذكر هذه العلامة ، بل اقتصر على ما يلي:

١ - دخول (أل) عليه . مثل: الرجل ، القائم .

٢ - قبوله (التنوين) ، وهو نون ساكنة تُلَفَّظ ولا تُكْتَب . وَيَنْشَأُ التنوين من ضميتين أو فتحتين أو كسرتين: (رجلٌ ، رجلاً ، رجلٍ) .

أَمَّا نون التوكيد الخفيفة مثل: اذهبن يا زيدُ ، فإنَّها تكتب وتُلفَظ ، وتُلاحق بالفعل .

٣- الإسناد اليه ، تقول: حضر رجل ، وزيدٌ ذاهبٌ ، فرجل وزيد اسمان ، لأنك أسندت الحضور إلى الأول والذهاب إلى الثاني . وتاء الفاعل اسم . تقول: حضرتٌ وحضرتَ وحضرتِ ، فقد أسندتَ الحضور إلى التاء . أي إلى نفسك في الأول ، وإلى المخاطب في الثاني ، وإلى المخاطبة في الثالث .

فإذا قَبِلَتِ الكلمة هذه العلامات أو بعضها فهي اسم . وبعض الأسماء يَقْبَلُ جميع العلامات كرجل . وبعضها يقبلها ما عدا (أل) كزيد ، فإنه يقبل الجر والتنوين والإسناد إليه ، ولكنه لا يقبل (أل) . وبعضها لا يقبل إلا الإسناد إليه كتاء الفاعل . ومثله أنا وأنت وهو وغيرها .

علامات الفعل:

علامة الماضي قبول تاء التأنيث الساكنة ، تقول: حضرت زينبٌ ، ونعمت المرأة فاطمةٌ ، وبئست المرأة الكاذبة .

ولم يذكر صاحب (القطر) تاء الفاعل مع أنها من خواص الماضي أيضاً ، تقول: ذهبْتُ ، ذهبْتَ ، ذهبِ .

علامة المضارع قبول (لم) ، مثل: لم يسافر زيدٌ .

ولا بد أن يكون في أول المضارع أحد أحرف المضارعة التي يجمعها قولك (نأيت) . تقول: نسافر وأسافر ويسافر وتسافر . وهذه شروط في المضارع ،

وليست علامات له ، لأنها تدخل على الماضي مثل : تقدّم الجيش وأُكرمتُ خالداً . وتدخل على الأمر مثل : تقدّم يا زيد ، وانطلق يا خالد .

وحروف المضارعة مضمومة إذا كان الماضي رباعياً ، مثل : يُسافر زيدٌ، ويُعلّمُ خالدٌ ابنه ، ويُخرجُ الطالبُ كتابه . فإنّ ماضي كلّ منها رباعي : سافر وعلم وأخرج . وتفتح هذه الأحرف إذا كان الماضي غير رباعي . تقول : يذهب ويتعامل ويستخرج . فإنّ ماضي الأول ذهب وهو ثلاثي ، وماضي الثاني تعامل وهو خماسي ، وماضي الثالث استخرج وهو سداسي .

علامة الأمر : للأمر علامتان لا بدّ منهما : دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة . تقول : اكتب يا زيد واکتبي يا فاطمة . فكلمة (اكتب) فعل أمر ، لأنها تدل على الطلب وتقبل ياء المخاطبة . والكلمة التي تدل على الطلب ولا تقبل ياء المخاطبة ليست فعل أمر ، مثل : صه بمعنى اسكت ، فإنها تدل على طلب السكوت ، ولكنها لا تقبل ياء المخاطبة ، بل تقول : صه يا زيد وصه يا سعاد . وصه اسم فعل وسيأتي بحثه . والكلمة التي تقبل الياء ولا تدلّ على الطلب مثل : تذهين ، فعل مضارع وليست فعل أمر .

علامة الحرف:

علامته أن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا علامات الفعل . مثل : هل ، لم ، قد ، ليت .



المعرب والمبني

المعرب: « ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه » .

والمبني: « ما يلزم آخِرُهُ حالةً واحدةً ، ولو اختلفت العوامل » .

واللقاب الإعراب: رفع ونصب وجرّ وجزم .

واللقاب البناء: ضمّ وفتح وكسر وسكون . والجرّ خاص بالأسماء ، والجزم خاص بالأفعال . أمّا الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال .

والحروف كلها مبنية ، والأفعال أكثرها مبنية ، والأسماء أكثرها معربة .

مثال المبني من الأسماء: (هؤلاء) ، تقول: جاء هؤلاء ورأيتُ هؤلاء وذهبتُ إلى هؤلاء . فهؤلاء لم يتغير آخره ، بل بقي مبنياً على الكسر ، وهو في الجملة الأولى في محل رفع لأنه فاعل ، وفي الثانية في محل نصب لأنه مفعول به ، وفي الثالثة في محل جر بإلى .

ومثال المبني من الأفعال: (يذهبَنَّ) ، تقول: هل يذهبَنَّ أخوك ، ولم يذهبَنَّ زيد ، ولن يذهبَنَّ خالد . فالفعل يذهبَنَّ لم يتغير آخره (وهو الباء) ، بل بقي مبنياً على الفتح ، وهو في الجملة الأولى في محل رفع لأنه مجرد عن الناصب والجازم ، وفي الثانية في محل جزم بلم ، وفي الثالثة في محل نصب بـلن .

ومثال المعرب من الأسماء: (زيد) ، تقول: جاء زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ،
وذهبتُ إلى زيدٍ . فزيد معرب لأن آخره (وهو الدال) قد تغير ، فهو في الجملة
الأولى مرفوع لأنه فاعل ، وفي الثانية منصوب لأنه مفعول به ، وفي الثالثة
مجرور بإلى .

ومثال المعرب من الأفعال: (يذهب) ، تقول: يذهبُ زيد ، ولم يذهبْ
خالد ، ولن يذهبَ بكر . فالفعل يذهب معرب ، لأنَّ آخره (وهو الباء) قد
تغير ، فهو في الجملة الأولى مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وفي الثانية
مجزوم بلم ، وفي الثالثة منصوب بلن .

الأسماء المبنية^(١)

من الأسماء ما هو مبني على الكسر مثل: هؤلاء، وحذام (اسم امرأة)، وحذار (بمعنى احذر) . ومنها ما هو مبني على الضم مثل: نحن، وتاء الفاعل في مثل ضربت . ومنها ما هو مبني على الفتح مثل: أين، وكيف، والأعداد المركبة . ومنها ما هو مبني على السكون مثل: أنا، والذي، وكم .

ومن المبنيات على الضم بعض الظروف في بعض الحالات ، مثل قبل وبعد ونحوهما^(٢) . قال الله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] . وهي معربة منصوبة على الظرفية في مثل قولك: جئت قبل المغرب، أو مجرورة بمن في مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِيكَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [التوبة: ٧٠] . وتفصيل ذلك في كتب أعلى من هذا المستوى^(٣) .

أمّا الأعداد المركبة فهي من أحد عشر إلى تسعة عشر . وهي مبنية على فتح الجزأين . إلا اثني عشر واثنتي عشرة ، فإنَّ الجزء الأول منهما يعرب كإعراب

(١) من الأسماء المبنية: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، والاستفهام، وأسماء الأفعال . وبعض الأسماء تكون مبنية في بعض الأحوال ومعربة في البعض الآخر . كبعض الظروف، والمنادي، واسم لا النافية للجنس . وسيأتي بحثها في مواضعها إن شاء الله تعالى .

(٢) كأسماء الجهات .

(٣) تُبنى إذا حذفنا المضاف إليه وتوينا معناه .

المشى . تقول: جاءَ أحدَ عشرَ رجلاً ، ورأيتُ أحدَ عشرَ رجلاً ، ومررتُ بأحدَ عشرَ رجلاً ، فأحدَ عشرَ مبني على الفتح في الجمل الثلاث ، وهو في الأولى في محل رفع لأنه فاعل ، وفي الثانية في محل نصب لأنه مفعول به ، وفي الثالثة في محل جر بالباء .

وتقول: جاء اثنا عشر رجلاً ، ورأيتُ اثني عشر رجلاً ، ومررتُ باثني عشر رجلاً . فالجزء الأول في الجملة الأولى فاعل مرفوع بالألف ، وفي الثانية مفعول به منصوب بالياء ، وفي الثالثة مجرور بالياء لدخول حرف الجر عليه . واثنتا عشرة مثل اثني عشر .

الأفعال المبنية

ذكرنا قبل هذا أنَّ الأفعال أكثرها مبنية ، فالماضي والأمر مبيان دائماً ، والمضارع مبني إذا اتصل به نون النسوة أو نون التوكيد ، ومعرب فيما عدا ذلك . والتفصيل كما يلي:

بناء الماضي:

الأصل في الماضي البناء على الفتح ، تقول: حَضَرَ زيدٌ . وحَضَرَتْ فاطمةٌ . ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة ، مثل: الطلاب حضروا . ويبنى على السكون إذا اتصل به ضميرٌ رفعٍ متحرِّكٌ ، مثل: حَضَرْتُ ، وحَضَرْنَا ، والطالبات حَضَرْنَ .

بناء الأمر:

الأصل في الأمر البناء على السكون ، مثل: اكتبْ يا زيدُ واكتبْنِ يا طالباتُ . ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتللاً الآخر ، مثل: ارمِ ، واذْعُ ، واخْشِ . ويبنى على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، مثل: قوما ، وقوموا ، وقومي . ولم يذكر صاحب (القطر) بناء الأمر على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد ، مثل: اجتهدَنَّ يا زيدُ .

والأمر مأخوذ من المضارع ، ويعرف المحذوف منه بالرجوع إلى مضارعه . فالأفعال التي مثلناها لحذف حرف العلة أو حذف النون مضارعهها: يرمي ، ويدعو ، ويخشى ، وتقومان ، وتقومون ، وتقومين .

بناء المضارع:

المضارع معرب إلا في حالتين ، وهما:

١- يُبنى على السكون إذا اتصل به نونُ النسوة ، تقول: الصالحات يَعْمَلْنَ الخيرَ ولم يَقْرَبْنَ السوءَ ولن يَهْمِلْنَ الصلاةَ . فالأفعال: يعملن ويقربن ويهملن مبنية على السكون ، والأول في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم ، والثاني في محل جزم بلم ، والثالث في محل نصب بلن .

ومما تحسَّنْ ملاحظته هنا أن قولك: (الرجالُ يَعْفُونَ والنساءُ يَعْفُونَ) الفعل الأول مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ، والثاني مبني على السكون والنون فاعل . وتقول: الرجالُ لم يعفوا ، والنساء لم يعفون . الأول مجزوم بحذف النون ، والثاني مبني في محل جزم .

٢- يُبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد ، مثل: هل تسافرنَ يا زيدُ ، لا تقربَنَّ المنكرَ ، لن أتركنَّ الواجب . فالأفعال: (تسافرن وتقربن وأتركن) مبنية على الفتح ، والأول في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم ، والثاني في محل جزم بلا الناهية ، والثالث في محل نصب بلن .

ويشترط أن تكون النون متصلة بالفعل اتصالاً مباشراً . فإن فصلَ بينهما فاصلٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ فالفعل معرب .

ولتوضيح ذلك نقول: الأفعال: (تذهبان وتذهبون وتذهيبن) مرفوعة بثبوت النون ، والفاعل في الأول الألف ، وفي الثاني الواو ، وفي الثالث الياء .

فإذا أردنا توكيدها حَذَفنا نون الرفع لتوالي الأمثال ، أي لتوالي ثلاث نونات هي نون الرفع، ونون التوكيد المشددة (إذ هي نونان)، فقلنا في توكيد الفعل الأول: هل تذهبانَّ. وهذا معرب لأنَّ الألف فاصل ظاهر بين الفعل ونون التوكيد . أمَّا الفعلان الثاني والثالث فبعد حذف نون الرفع اجتمع ساكنان^(١) وهما النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة مع الواو في الثاني والياء في الثالث، لذلك تحذف الواو والياء ، وتبقى الضمة في الثاني دالةً على الواو المحذوفة ، وتبقى الكسرة في الثالث دالة على الياء المحذوفة . والفعلان معربان لوجود فاصل مقدر ، فتقول: هل تذهبنَّ يا رجال ، وهل تذهبنَّ يا فاطمة . قال الله تعالى: ﴿ تَتَّبِعُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقال: ﴿ فَأَمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦] .

(١) اجتماع الساكنين في ذلك غير جائز . بخلافه في (تذهبانَّ) فإنه في حدّه، وهو جائز كما في: الحاقّة والصاخّة والصّالّين .

علامات الإعراب

العلامات الأصلية للإعراب هي: الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، والسكون للجزم . وهناك علامات فرعية تنوب عن الأصلية، وذلك في المواضع الآتية:

١- الأسماء الخمسة^(١):

وهي: الأب والأخ والحم والفم وذو (التي بمعنى صاحب) .

وهذه الأسماء تُرْفَع بالواو وتُنْصَب بالألِف وتُجَر بالياء . تقول: جاء أبوك ورأيتُ أباك وذهبتُ إلى أبيك . فالأول مرفوع بالواو لأنه فاعل ، والثاني منصوب بالألِف لأنه مفعول به ، والثالث مجرور بالياء ، لدخول حرف الجر عليه .

وهذه الأسماء لا تُعَرَّب هذا الإعراب إلا بشروطٍ أهمُّها^(٢) : أن تكون مفردة مضافةً إلى غير ياء المتكلم .

فإن كانت مشناةً أُعربت إعرابَ المثنى ، تقول: جاء أبواك ، ورأيت أبويك، وذهبت إلى أبويك . وإن كانت مجموعةً جَمَعَ تكسيرُ أُعربت إعراب

(١) ذكر بعض النحاة اسماً سادساً وهو (الهن) ، لكن الأفضح أن يعرب بالحركات على النون .

(٢) ومن تلك الشروط أن تكون هذه الأسماء مكبرةً، فلو صُغِّرت أُعربت بالحركات .

جمع التكسير ، أي بالحركات ، تقول: جاء أبَاؤُكَ ، ورأيتَ أَبَاءَكَ ، وذهبت
إلى آبَائِكَ .

وإن كانت مجموعة جمع مذكرٍ سالماً^(١) أعربت إعرابه ، تقول: جاء أَبُونُ ،
ورأيتَ أَبِينِ ، ومررتُ بأَبِينِ .

وإن كانت غير مضافة أعربت بالحركات ، تقول: جاءَ أَبٌ ، ورأيتَ أَباً ،
وذهبت إلى أَبٍ .

وإن كانت مضافةً إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة ، تقول: جاء
أبي، وأكرمت أبي ، وذهبت إلى أبي . فالأول فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما
قبل الياء أي على الباء ، والثاني منصوب بفتحة مقدرة كذلك ، والثالث مجرور
بكسرة مقدرة كذلك .

٢- المثنى:

المثنى: « ما دلَّ على اثنين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون ، بحيث لو حذفنا
الزيادة عاد مفرداً » . ويعرب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . تقول:
حضر الرَّجُلَانِ ، ورأيتُ الرَّجُلَيْنِ ، وَذَهَبْتُ إلى الرَّجُلَيْنِ . فالأول فاعل مرفوع
بالألف ، والثاني مفعول به منصوب بالياء ، والثالث مجرور بالياء كذلك .

وهناك أربعة ألفاظ ملحقة بالمثنى في الإعراب ، وهي: (اثنان ، واثنان ،
وكِلا ، وكِلتا) ، تقول: جاء اثنان ، ورأيتُ اثنين ، وذهبت إلى اثنين . وتقول:
جاء الرجلان كلاهما ، ورأيتُ الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما .

(١) لم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم .

فكلاهما توكيد للرجلين ، مرفوع بالألف في الجملة الأولى ، ومنصوب ومجرور بالياء في الجملتين الثانية والثالثة .

فهذه الألفاظ الأربعة مُلَحَقَةٌ بالمشئى وليست منه ، لأنها لا ينطبق عليها تعريف المشئى السابق . فالأول والثاني لو حذفنا منهما الزيادة لم يدلا على المفرد ، والثالث والرابع لا نون فيهما .

ويشترط في (كلا وكلتا) أن تكونا مضافتين إلى ضمير ، كما في الأمثلة السابقة . أمّا إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر فإنهما تعربان إعرابَ الاسم المقصور ، أي بحركات مقدرة على الألف ، تقول : جاء كلا الرجلين ورأيتُ كلا الرجلين ، ومررتُ بكلا الرجلين .

وجاءت كلتا المرأتين ، ورأيت كلتا المرأتين ، ومررتُ بكلتا المرأتين .

٣- جمع المذكر السالم:

« هو ما دلّ على ثلاثة فأكثر بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون » .

ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علماً لمذكر عاقل أو صفة له وأن يكونا خاليتين من تاء التأنيث^(١) . وجمع المذكر السالم يُرفع بالواو ويُنصب ويَجُرُّ بالياء . تقول : جاء الزيدون والمسافرون ، ورأيت الزيدين والمسافرين ، ومررتُ بالزيدين والمسافرين (زيد علم ومسافر صفة)^(٢) .

(١) ولو كان علماً لمذكر مثل طلحة وعبيدة . وهناك شروط أخرى مذكورة في كتب أعلى من هذا المستوى .

(٢) زيد علم لمذكر عاقل خال من التاء . والمسافر صفة له وخالية من التاء ، كما هو واضح .

ومَا لا ينطبق عليه التعريف المذكور لا يُجمع هذا الجَمْعَ . ولكن العرب ألحقوا به ألفاظاً أعربوها كإعرابه مع أنها لا ينطبق عليها التعريف المذكور ، ومن تلك الألفاظ :

١- أولو (بمعنى أصحاب) ، فإنَّه لا واحد له من لفظه ، تقول: جاء أولو العلم ، وجالستُ أولي العلم ، ومَشَيْتُ مع أولي العلم . قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولَ الْأَنْبِيَاءِ ﴾ [الرعد: ١٩] ، وقال: ﴿ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ﴾ [النور: ٢٢] . وقال: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر: ٢١] . فالأول فاعل ، والثاني مفعول به ، والثالث مجرور .

٢- عشرون إلى تسعين ، فإنها لا مفرد لها من ألفاظها ، والعشرة مثلاً لو كانت مفردَ عشرين لصح إطلاق العشرين على الثلاثين وهذا باطل ^(١) . تقول: جاء عشرون رجلاً ، ورأيتُ عشرين رجلاً ، ومررتُ بعشرين رجلاً . قال الله تعالى: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا ... ﴾ [الأنفال: ٦٥] الآية .

٣- أهلون ، ومفرده أهل وهو لا عَلم ولا صفة . تقول: جاء الأهلون ، ورأيتُ الأهلين ، وذهبتُ إلى الأهلين . وفي القرآن الكريم: ﴿ سَخَّطْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح: ١١] . وقال: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] ، وقال: ﴿ إِلَيْهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح: ١٢] . الأول فاعل ، والثاني مفعول به ، والثالث مجرور بحرف الجر .

(١) أي لو كانت عشرون جمعاً لاستوت مع ثلاثين باعتبارهما جمعاً ، وإذا استويا صح إطلاق أحدهما على الآخر ، وهذا باطل . ع

٤- أَرْضُون ، ومفرده أرض فهو مؤنث وليس علماً ولا صفة . تقول :
في العالم أَرْضُون ، وإنَّ الأرضين لو واسعةٌ ، وإنَّ في الأرضين عجائب . الأول
مبتدأ مرفوع ، والثاني اسم إن منصوب ، والثالث مجرور بفي .

٥- سُنُون ، ومفرده سنة فهو مؤنث وليس علماً ولا صفة . تقول : مَضَتْ
علينا سُنُون ، وقَضينا سنين في هذا البلد ، وما رأيت بحراً منذ سنين . قال تعالى :
﴿ وَلِئُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف: ٢٥] ، وقال : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى
ءَاذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [الكهف: ١١] .

٦- عَلِيَّون ، وهو اسم لأعلى الجنة ، فهو مفرد : قال تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ
الْأَنْبَرِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ (١٨) وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين: ١٨-١٩] .

٧- بَنُون ، وهو لا عَلم ولا صفة . تقول : جاءَ بَنُو عامرٍ ، ورأيتُ بني عامرٍ ،
وزيد من بني عامر . وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴾ [الشعراء: ٨٨] .

٤ - جمع المؤنث السالم^(١) :

« هو ما جُمِعَ بألف وتاء مزيديتين في آخره » . مثل : هِنْدَات جمع هند . وهذا
يُنْصَب بالكسرة نيابةً عن الفتحة ، قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾
[العنكبوت: ٤٤] . وقد خَرَجَ عن الأصل في حالة النصب فقط . أمَّا في حالتي

(١) هذا الاسم هو الجاري على السنة المعربين . وقال آخرون : هو ما جُمِعَ بألف وتاء . لأنه
يدخل فيه ما كان مفردة مذكراً مثل : طلحات ، ويدخل فيه ما يتغير بناء مفردة مثل :
رَكَعَات - بفتح الكاف - جمع رَكْعَة - بسكونها - ، ومثل : صحراوات جمع صحراء ،
بقلب الهمزة واواً . فليس سالماً .

الرفع والجر فإنَّه على الأصل يُرْفَع بالضمَّة ويُجَر بالكسرة تقول: الصالحاتُ عابداتٌ ، وتقول: للقانتاتِ أجرٌ عظيمٌ .

ويُشْتَرَط في إعرابه هذا الإعراب (أي نصبه بالكسرة) أن تكون الألف والتاء مزيدتين . فإن كانت إحداهما أصليةً (أي موجودة في المفرد) فإنَّه يُنْصَب بالفتحة على الأصل مثل: أموات فإنَّ التاء موجودة في مفردِه . قال تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ [البقرة: ٢٨]، ومثل: قُضَاةٌ وغُرَاةٌ فإنَّ الألف في قُضَاةٍ منقلبة عن الياء الموجودة في مفردِه . تقول: راجعتُ القُضَاةَ وشاركتُ الغُرَاةَ . (ألف غرَاة منقلبة عن واو) .

وألحقوا بجمع المؤنث السالم (أولات) بمعنى صاحبات . قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَئِكَ حَمَلٍ ﴾ [الطلاق: ٦]، وكذا ما كان مفرداً وآخره ألف وتاء مثل: أذرُعَات .

٥ - الممنوع من الصرف:

أي الممنوع من التنوين والكسر . وهذا يُجَر بالفتحة نيابةً عن الكسرة . قال تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [النساء: ١٦٣] .

ويُجَر بالكسرة في حالتين: الأولى أن تدخل عليه (أل)، والثانية أن يضاف إلى ما بعده . قال تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤] .

وأسباب منع الصرف سيأتي تفصيلها في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى .

٦- الأفعال الخمسة:

« هي كل مضارع اتصل به ألف اثنين مثل: تقومان ويقومان ، أو واو جماعة مثل: تقومون ويقومون ، أو ياء مخاطبة مثل: تقومين » .

وهذه تُرفع بثبوت النون وتُنصب وتُجزم بحذفها . تقول: أنتم تقومون ، ولن تقوموا ، ولم تقوموا .

٧- المضارع المعتل الآخر:

« هو ما كان آخره حرف علة (ياء أو واو أو ألف) » ، مثل: يرمي ويدعو ويرضى . فهذه وأمثالها تُرفع بضمة مقدرة ، وتُنصب بفتحة ظاهرة في الأول والثاني ، تقول: لن يرمي ، ولن يدعو . وبفتحة مقدرة في الثالث ، تقول: لن يرضى . (كما سيأتي في الإعراب التقديري) . أمّا في حالة الجزم فإن حرف العلة يحذف من الأفعال الثلاثة . تقول: لم يرم ، ولم يدع ، ولم يرض . وقد سبق التمثيل لذلك .

الإعراب التقديري

الإعراب إمّا ظاهري أو محليّ أو تقديري . فالظاهري ما كان بحركات ظاهرة على أواخر الكلمات المعربة . والمحلي يكون في الأسماء والأفعال المبنية . وقد تقدمت للإعرابين أمثلة كثيرة .

- أمّا التقديري فهو إما لجميع الحركات أو لبعضها :

تقدير جميع الحركات ، ويكون في موضعين :

١- الاسم المقصور ، وهو ما كان آخره ألفاً لازمةً ، فتقدّر على الألف جميع الحركات للتعذر ، أي لتعذر النطق بالحركات لأنّ الألف ساكنة أبداً . تقول: جاء الفتى ، ورأيتُ الفتى ، ومررتُ بالفتى .

فالأول مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر ، والثاني منصوبٌ بفتحة كذلك ، والثالث مجرورٌ بكسرة كذلك .

٢- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، لأنّ الياء تستدعي أن يكون الحرف الذي قبلها مكسوراً ، لذلك تقدر على ذلك الحرف جميع الحركات لاشتغاله بالكسرة المناسبة للياء . تقول: حضر صديقي ، ورأيتُ صديقي ، ومررتُ بصديقي . فصديقي في الجملة الأولى فاعل مرفوعٌ بضمة مقدرة على ما قبل الياء للاشتغال . والثاني مفعول به منصوب بفتحة مقدرة كذلك ، والثالث مجرور بكسرة مقدرة كذلك .

تقدير بعض الحركات ، ويكون في ثلاثة مواضع :

١ - الاسم المنقوص ، وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها ^(١) ، وهذا تُقدَّر فيه الضمة والكسرة للثقل ، أي لثقل النطق بالياء المضمومة والمكسورة .
تقول: جاء القاضي ، وذهبت إلى القاضي ، فالأول فاعلٌ مرفوعٌ بضممة مقدرة على الياء للثقل ، والثاني مجرور بكسرة مقدرة على الياء كذلك . أمَّا الفتحة فتظهر على آخره لخفتها . تقول: رأيت القاضي .

٢ - المضارع المنتهي بألف ، وهذا تُقدَّر على آخره الضمة والفتحة لتعذر النطق بهما . تقول: زيدٌ يخشى الله ، ولن يخشى العدو ، فالفعل الأول مجردٌ عن الناصب والجازم ، وهو مرفوع بضممة مقدرة على آخره للتعذر . والثاني منصوبٌ بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة كذلك . أمَّا في حالة الجزم فيحذف حرف العلة ، تقول: لم يخشَ زيد إلا ربَّه .

٣ - المضارع المنتهي بواو أو ياء ، فإنَّ الضمة تقدر عليهما للثقل ، تقول: زيدٌ يدعو ربَّه ويصليُّ له . فالفعلان يدعو ويصلي مرفوعان لتجردهما عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة للثقل . أمَّا في حالة النصب فإنَّ الفتحة تظهر على آخرهما لخفتها مثل: لن يدعو زيد خصمه ، ولن يُلقِيَ سلاحه ، وأمَّا في حالة الجزم فإنَّ الواو والياء تحذفان ، تقول: لم يدعُ زيد خصمه ، ولم يلقِ سلاحه .

(١) أمَّا إذا كان ما قبلها ساكناً مثل (ظَبْيٍ) فأعرابه كإعراب الاسم الصحيح الآخر .

نواصب المضارع

ينصب المضارع إذا وقع بعد إحدى الأدوات التالية:

١- (أَنْ) المصدرية ، وهي التي تُؤول مع ما بعدها بمصدر ، تقول:
أردتُ أَنْ أساعدَكَ . والتأويل: أردتُ مساعدتك . قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ
تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] . والتأويل: وصومُكم خيرٌ لكم ، وتقول:
يجب أَنْ تجتهدَ . والتأويل: يجب اجتهدك^(١) .

٢- (لَنْ) ، وهي حرف نفي . تقول: لن أقرب الشرَّ . وفي القرآن الكريم:
﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] .

٣- (إِذَنْ) ، وهي حرف جواب . ويشترط لنصب المضارع بها أَنْ يُرادَ
بالمضارع الاستقبال لا الحال ، وأن تقع (إِذَنْ) في صدر الجواب ، وأن لا
يفصل بينها وبين الفعل فاصلاً . تقول: إِذَنْ أَكْرِمَكَ ، جواباً لمن قال لك:
سأزورك . فالفعل أَكْرَم منصوب بِإِذَنْ لتوفر الشروط المذكورة ، فالإكرام
مستقبل بالنسبة إلى قولك ، وقد وقعت إِذَنْ في صدر جوابك ، ولم يفصل
بينها وبين أَكْرَم فاصل . فإن لم تتوفر الشروط المذكورة وجب رفعُ الفعل ،
فلو قلت في جوابك: إِنِّي إِذَنْ أَكْرِمُكَ رفعت الفعل ، لأن (إِذَنْ) لم تتصدر

(١) إذا وقعت (أَنْ) المصدرية بعد ما يدل على يقين وجب رفع المضارع الواقع بعد
(أَنْ) ، لأنها مخففة من الثقيلة ، مثل: علمتُ أَنْ سيقومُ زيدٌ . وإذا وقعت بعد ما يدل
على ظنٍّ جاز كونها ناصبة للمضارع ، وجاز أَنْ تكون مخففة من الثقيلة . وسيأتي بحث
المخففة في موضوع النواصب .

الجواب، وكذلك ترفع الفعل إذا قلت: إذن إني أكرّمك، لوجود الفاصل .
ولو قال لك شخص: إني أحبُّك ، فقلت: إذن أظنُّك صادقاً ، رفعت الفعل
لأنَّ المراد به الحال . ويُنصب الفعل إذا كان الفاصلُ قسماً . تقول لمن قال لك:
سأزورك: إذن والله أكرّمك . بنصب الفعل .

٤- (كي) المصدرية ، وهي بمنزلة (أن) المصدرية في تأويلها مع ما
بعدها بمصدر . و (كي) يجب أن تقع بعد اللام الجارة ، وهذه اللام إمّا ظاهرة
مثل: جئتُ لكي أساعدك ، والتأويل: جئتُ لمساعدتك . أو مقدرة تظهر عند
التأويل، تقول: جئتُ كي أساعدك . والتأويل كما هو عند وجود اللام . ولو
كان قبل الفعل (لا) النافية وجب إظهار اللام ، تقول: زرتُك لكيلا تعتبَ
عليّ . قال الله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٣].

(لكيلا): اللام: حرف جر، كي: حرف نصب مصدرى، لا نافية .

والفعلان (تَعْتَبَ وتَأْسُوا) : منصوبان بكى ، علامة نصب الأول الفتحة
الظاهرة ، وعلامة نصب الثاني حذف النون .

وينصب المضارع بأن مضمرة في المواضع التالية :

١- إذا وقع بعد عاطف مسبق باسم خالص (أي غير مقصود به معنى
الفعل) ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآئِ
حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورى: ٥١]. أي إلا وحيًّا أو إرسالاً . وإضمار (أن) في
هذا جائز .

٢- إذا وقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل أم للجحود (أي للنفي).
فالتى للتعليل مثل: جئْتُ لأتعلَّم . فأتعلم منصوب بأن مضمرة. وإضمارها
جائز، إذ يصح أن تقول: جئْتُ لأن أتعلم . ومثال لام الجحود (وهي ما
كانت مسبوقه بِكَوْنٍ منفي مثل ما كان أو لم يكن): ما كنتُ لأفعلَ الشرَّ ولم
أكن لأترك الواجبَ. فالفعلان (أفعل وأترك) منصوبان بأن مضمرة بعد لام
الجحود . وإضمارها هنا واجب ، فلا يصح أن تقول: ما كنت لأن أفعل ، أو
لم أكن لأن أترك .

٣- إذا وقع بعد (حتى) التي بمعنى (كي أو إلى) . فتكون بمعنى
(كي) إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها ، كقولك لكافر: أسلِمَ حتى تدخلَ الجنة .
فالإسلام علّةٌ لدخول الجنة . وتكون بمعنى (إلى) إذا كان ما بعدها غايةً لما
قبلها كقولك: سَأبقى هنا حتى تطلعَ الشمسُ ، فطلوع الشمس غاية لبقائك ،
وليس ناشئاً من بقاءك ، لأنَّ الشمسَ تطلع سواء بقيت أم لم تبق . وإضمار أن
بعد (حتى) واجب .

٤- إذا وقع بعد (أو) التي بمعنى (إلى أو إلّا) ، فالأول مثل: لألْزَمَنَّكَ أو
تقْضِيَنِي حقِّي ، أي إلى أن تقْضِيَنِي . والثاني مثل: لاقتلَنَّكَ أو تستسلمَ ، أي إلّا
أن تستسلم .

٥- إذا وقع الفعل بعد فاء السببية (وهي التي تُفيد أن الثاني مُسَبَّبٌ عن
الأول) . ويشترط لنصب الفعل بعد الفاء أن يسبق الفاء نفيٌّ محض^(١) أو طلب

(١) أي غير متقضى بنفي، فإنَّ نفيَ النفي إثبات .

بالفعل^(١). فالنفي كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، أي لم يحصل القضاء عليهم فيتسبب عن ذلك موئتهم. فالفعل (يموتوا) منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية وجوباً. وأما الطلب فيشمل ما يأتي:

الأول: الأمر، مثل: اجتهد فتنجح.

الثاني: النهي، مثل: لا تهمل فتندم.

الثالث: التمني، مثل: ليتني كنت مع المتقين فأفوز.

الرابع: الترجي، مثل: لعل أنال مقصدي فأستريح.

الخامس: الدعاء، مثل: اللهم ارزقني مالاً فأصدق على الفقراء.

السادس: الاستفهام، مثل: هل تعرف حاجتي فتقضيها.

السابع: التحضيض، مثل: هلا تعمل خيراً فتربح.

الثامن: العَرَض، مثل: ألا تزورنا فتحدثنا.

والفرق بين التحضيض والعَرَض هو أن الأول طلب بشدة، والثاني طلب برفق.

٦- إذا وقع بعد واو المعية (وهي التي تفيد التشريك بين الفعلين). ويشترط لنصب المضارع بعدها نفس الشروط المذكورة في النصب بفاء

(١) فإن كان الطلب باسم الفعل، مثل: صه فأحدثك، رفعت الفعل.

السببية . فإذا كان الثاني متسبباً عن الأول استعملنا الفاء . وإذا كان المقصود التشريك بين الأول والثاني استعملنا الواو .

ومن الأمثلة المشهورة لواو المعية قوله تعالى على لسان الكافرين يوم القيامة: ﴿يَلَيِّنَانَا نُرْذُلُ وَلَا نَكْذِبُ يَأْتِي رَبُّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وقول الشاعر:

لا تنه عن خلقي وتأتي مثله (١)

وقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إذا قصدت النهي عن الجمع بينهما .

مسألة:

إذا قلت: (لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً)، فإن جزمت الفعل (تشرب) على أنه معطوف على الفعل تأكل (المجزوم بلا الناهية) كان المعنى النهي عن كل واحد منهما مجتمعاً ومنفرداً . أي لا تفعل هذا ولا هذا .

وإذا نصبت الفعل (تشرب) على أن الواو للمعية وتشرب منصوب بأن مضمرة كان المعنى النهي عن فعلهما معاً، أي لا بأس أن تأكل سمكاً، لكن إذا أكلته لا تشرب لبناً . ولا بأس أن تشرب لبناً لكن إذا شربته لا تأكل سمكاً .

وإذا رفعت الفعل (تشرب) على الاستئناف كان المعنى النهي عن الأول فقط ، فكأنك قلت: لا تأكل سمكاً ولك أن تشرب لبناً .

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر عنه: معالم الاهتدا ص ١٤ .ع.

جوازم المضارع

يجزم المضارع إذا وقع جواباً لطلب^(١)، أو بعد أداة تجزم فعلاً واحداً أو فعلين. والتفصيل فيما يلي:

أولاً: إذا وقع جواباً لطلب بشرط أن يصح المعنى إذا قدرنا شرطاً، تقول: ابتعد عن النار تسلم. بجزم تسلم، إذ يصح أن نقول: إن تبتعد عن النار تسلم. بخلاف قولنا: ابتعد عن النار تحترق، إذ يجب رفع تحترق، لأنه لا يصح المعنى لو قلنا: إن تبتعد عن النار تحترق.

فإن كان الطلب نهياً فالمضارع يُجزم إذا قدرنا بدل لا الناهية (إن ولا النافية) وصح المعنى. تقول: لا تقترب من النار تسلم. بجزم تسلم، إذ يصح المعنى لو قلنا: إن لا تقترب من النار تسلم، بخلاف قولنا: لا تقترب من النار تحترق، فيجب رفع تحترق، لأنه لا يصح المعنى لو قلنا: إن لا تقترب من النار تحترق.

ثانياً: إذا وقع بعد إحدى الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً، وهي:

(لم)، مثل: لم يحضر زيدٌ.

(لما)، مثل: لما يحضر زيدٌ.

فلم ولما حرفان ينفيان المضارع ويجزمانه، والفرق بينهما معنوي، وهو أن

(١) أنواع الطلب تقدمت في بحث نواصب المضارع.

(لما) تفيد النفي المستمر إلى زمن التكلم . فإذا قلت : لما يحضر زيد دَلَّ على أنه لم يحضر حتى الآن ، لذلك لا يصح أن نقول : لما يحضر زيد قبل يومين وحضر البارحة . أمَّا (لم) فلا تفيد ذلك ، لهذا يصح أن نقول : لم يحضر زيد قبل يومين وحضر البارحة .

(لا الناهية) ، مثل : لا تهجر صديقك .

(لام الأمر) ، مثل : لتذهب يا زيد إلى البصرة .

ثالثاً: إذا وقع بعد إحدى أدوات الشرط^(١) الجازمة لفعلين وهي إحدى عشرة أداة^(٢):

١- (إن) ، مثل : إن تجتهد تنجح . فتجتهد وتنجح مجزومان وإن ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه . وهكذا نقول في البواقي .

٢- (إذ ما) ، مثل : إذ ما تفعل ما تأمر به تجد مُقْتَدِيَّاً بك .

٣- (أين) ، مثل : أين يذهب الصالح يجد أعواناً .

٤- (أنى) ، مثل : أنى تَزُرُّني أكرمك .

٥- (أيَّانَ) ، مثل : أيَّانَ يَرَفَعَكَ اللهُ تَرْتَفَعُ .

٦- (متى) ، مثل : متى تُخْلِصَ لي أُخْلِصَ لك .

(١) لا تجزم إلا إذا كانت للشرط . وإلا فبعضها تكون للاستفهام وغيره .

(٢) كلها أسماء إلا (إن و إذ ما) .

٧- (مهما)، مثل: مهما يأمرني ربي أفعل .

٨- (مَنْ)، مثل: مَنْ يَصْنَعْ خَيْرًا يَجِدْ جَزَاءَهُ .

٩- (ما)، مثل: ما تُنْفِقُ مِنْ مَالِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُبَارِكْ لَكَ فِيهِ .

١٠- (أَيِّ)، مثل: أَيِّ فِعْلٍ تَفْعَلُهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ .

١١- (حيثما)، مثل: حَيْثَمَا تَعْمَلْ خَيْرًا تُؤْجَرْ عَلَيْهِ .

- ويجب اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع التالية :

١- إذا كان جملة اسمية ، مثل: إن تجتهد فأنت ناجح ^(١).

٢- إذا كان جملة فعلية فعلها طلبي، مثل: إن يحضر زيد فأكرمه ^(٢).

٣- إذا كان جملة فعلية فعلها منفي بلن ، مثل: إن يحضر زيد فلن أطرده ^(٣).

٤- إذا كان جملة فعلية فعلها منفي بما ، مثل: إن يأتني أخوك فما أرده ^(٤).

(١) إعراب (فأنت ناجح): الفاء رابطة ، أنت مبتدأ، ناجح خبر ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) إعراب (فأكرمه): الفاء رابطة ، أكرم فعل أمر مبني على السكون . فاعله مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٣) إعراب (فلن أطرده): الفاء رابطة ، لن حرف نصب، أطرده مضارع منصوب بلن، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعول به . والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٤) إعراب (فما أرده): الفاء رابطة ، ما نافية ، أرده فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعول به . والجملة في محل جزم جواب الشرط.

٥- إذا كان جملة فعلية فعلها جامد ، مثل : إن تستقم فعسى أن ترتاح^(١).

٦- إذا كان جملة فعلية فعلها مسبوق بقد ، مثل : ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]^(٢).

٧- إذا كان جملة فعلية فعلها مسبوق بحرف تنفيس ، مثل : إن تستقم فستريح^(٣) أو فسوف تريح .

والجملة الاسمية كما تقترن بالفاء تقترن بإذا الفجائية ، مثل : إن تكرم زيداً إذا هو ناكراً^(٤).

(١) إعراب (فعسى أن ترتاح): الفاء رابطة، عسى فعل ماضٍ، أن ناصبة مصدرية، ترتاح فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت. وأن وما بعدها فاعل عسى. والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) إعراب (فقد سرق أخ): الفاء رابطة، قد حرف تحقيق، سرق أخ فعل وفاعل، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٣) إعراب (فستريح): الفاء رابطة، السين حرف استقبال. تريح فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت. والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٤) إعراب (إذا هو ناكراً): إذا فجائية رابطة. هو ناكراً مبتدأ وخبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

النكرة والمعرفة

النكرة: « ما يدل على شيء غير معيّن » ، مثل: رجل ، بلدة ، جبل . والمعرفة: « ما يدل على معيّن » ، مثل: زيد ، بغداد ، عَرَفات ، والنكرات غير محصورة . أما المعرفة فستة أنواع وهي:

١- الضمير:

الضمير: « ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب » ، مثل: أنا ، أنت ، هو . والضمائر إمّا منفصلة أو متصلة أو مستترة .

* المنفصلة :

إمّا أن تكون في محل رفع فقط ، أو في محل نصب فقط . ولا تكون المنفصلة في محل جر .

التي في محل رفع هي: أنا ونحن وأنتِ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ ، وهو وهي وهما وهم وهنّ . تقول: أنت حاضر وأنتم حاضرون ...

والتي في محل نصب هي: إياي وإيانا وإياك وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهنّ . تقول: إياك أكرمتُ . وإياك في محل نصب مفعول مقدم للفعل بعده . قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] .

* المتصلة :

بعضها تكون في محل رفع فقط كالتاء في (ذهبْتُ ، ذهبتَ ، ذهبتِ) والألف في (ذهباً) والواو في (ذهبوا) والنون في (ذَهَبْنَ) .

وبعضها تكون في محل نصب أو جر ، وهي الياء والكاف والهاء . تقول : جاءني زيدٌ صديقي ، الياء الأولى في محل نصب مفعول به ، والثانية في محل جر مضاف إليه . وتقول : جالسْتُك في دارك ، الكاف الأولى في محل نصب مفعول به ، والثانية في محل جر مضاف إليه . وتقول : زيد زرتُه في داره ، الهاء الأولى في محل نصب مفعول به ، والثانية في محل جر مضاف إليه .

ويصلح للرفع والنصب والجر (نا) ، تقول : زُرْنَا زيداً فأكرمَنَا وَرَحَّبَ بنا ، فالأولى في محل رفع فاعل ، والثانية في محل نصب مفعول به ، والثالثة في محل جر بالباء .

قاعدة:

إذا أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يجوز الإتيان به منفصلاً .

فلا يجوز أن تقول : قام أنا ولا أكرمتُ إياك ؛ لإمكان الاتصال تقول : قمتُ وأكرمتُك^(١) .

(١) إلا إذا كان بين الفعل والضمير فاصل مثل : ما قام إلا أنا ، وما أكرمتُ إلا إياك ، فالفصل واجب لتعذر الاتصال .

واستثنوا من ذلك صورتين جَوَزُوا فيهما الوصل والفصل:

الأولى: أن يكون الضمير ثاني ضميرين أولهما أعرفُ من الثاني^(١) على أن لا يكون الأول في محل رفع . تقول: الكتاب أعطنيهِ ، أو أعطني إياه . الضميران الياء والهاء ، والأول أعرف . وهو في محل نصب لأنه المفعول الأول ، والهاء المفعول الثاني .

الثانية: أن يكون الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، سواء كان مسبوqاً بضمير آخر أم لا . مثال المسبوق: الصديق كنتُهُ أو كنتَ إياه (الأول اسم كان والثاني خبرها) . ومثال غير المسبوق: الصديق كأنهُ زيدٌ ، أو كان إياه زيد . فالهاء خبر كان مقدم وزيد اسمها مؤخر .

والوصل أرجح في الصورة الأولى . إلا إذا كان الفعل قلبياً^(٢) مثل: ظننتكه ، فبعضهم رجح الوصل وبعضهم رجح الفصل .

أمَّا الصورة الثانية فالفصل أرجح عند الجمهور .

* المستترة :

الضمير المستتر ما لا يكون له صورة في اللفظ ، كما في قولك عن نفسك: أقوم ، وعن نفسك وعَمَّنْ معك: نقوم ، أو عن المخاطب المذكور: تقوم .

(١) ضمير المتكلم أعرف من المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من الغائب .

(٢) أي مما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، مثل: علم وظن وحسب، وسيأتي بحث ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

والمستتر إمّا أن يكون استتاره واجباً أو جائزاً ، فالواجب ما لا يمكن أن يقوم الاسم الظاهر مقامه ، فلا يقال في مثل أقوم: أقوم زيد . وجائز الاستتار ما يمكن أن يقوم الاسم الظاهر مقامه ، مثل: زيد يقوم ، ففاعل يقوم ضمير مستتر جوازاً تقديره هو . ويمكن أن يقوم الظاهر مقامه ، تقول: زيد يقوم أخوه .

٢- العلم:

العلم: « اسم يُعَيَّن مسماه بلا قيد من إشارة أو غيرها » ، مثل: زيد ومكة ودجلة وعَرَفات . وهذه أعلام شخصية . وهناك أعلام جنسية مثل: أسامة ، فإنَّه يطلق على كل أسد ، وكذلك تُعالَة للشعلب ، وذوالة للذئب . وهذه كالنكرات ، لكنهم عاملوها معاملة المعارف فمنعوها من الصرف للتأنيث والعلمية ، وأجازوا مجيء الحال منها قالوا: هذا أسامة مقبلاً ، وصاحب الحال معرفة .

والعلم إما مفرد مثل: زيدٌ وخالد ، أو مركب ، والمركب إمّا إضافي مثل: زين العابدين وعبد الله ، أو مزجي مثل: حضر موت وبعلبك ، أو إسنادي (وهو ما كان أصله جملة) مثل: تأبط شراً وشاب قرناها . والإضافي يجري الإعراب على الكلمة الأولى منه ، أما الثانية فمجرورة بالإضافة . تقول: جاء عبدُ الله ، ورأيتُ عبدَ الله ، وذهبتُ إلى عبدِ الله . أما المزجي فيُعتَبَر كلمة واحدة، تقول: هذه بعلبكُ ، وزرت بعلبكُ ، وذهبتُ إلى بعلبكُ ، ويُجَرُّ بالفتحة

لأنه ممنوع من الصرف. وأمّا الإسنادي فيبقى على حاله ويعرب بحركات مقدرة للحكاية. تقول: مات تَأْبَطَ شراً وزرْتُ تَأْبَطَ شراً، ونظرت في شعر تَأْبَطَ شراً.

وينقسم العَلَم أيضاً إلى ثلاثة أقسام، لأنه إن صُدِّرَ بِأَب أو أم فهو كنية، مثل: أبي بكر وأم كلثوم. وإلا فإنَّ دَلَّ على مدح أو ذم فهو لقب مثل: زين العابدين وأنف الناقة. وإلا فهو اسم مثل: زيد وعمرو. والأولى أن يقال: إنَّ الاسم هو الذي سماه به والداه أول مرة سواء دَلَّ على مدح أو ذم أم لا. ويأتي بعد ذلك اللقب والكنية. فمن سُمِّيَ أول مرة بصالح فهو اسم وليس لقباً مع أنه مشعر بمدح.

إذا اجتمع الاسم واللقب فالأصح تقديم الاسم، تقول: هذا زيدٌ جمال الدين. أمّا اجتماع اللقب والكنية فيجوز تقديم الأول على الثاني وبالعكس. تقول: هذا جمال الدين أبو خالد، أو أبو خالد جمال الدين.

٣- اسم الإشارة:

« هو اسم يُعَيَّنُ مسماه بالإشارة إليه ».

ألفاظه: للمفرد المذكر (ذا)، وللمفردة المؤنثة (ذي وتي وتا وذه وته)^(١). واللفظان الأخيران وَرَدَا بِإِسْكَانِ الهاء (ذِهْ وَتِهْ)، وبكسرها (ذِهْ وَتِهْ)، وبكسرها مع الإشباع (ذهي وتهي).

(١) عدَّ بعضهم لفظ (ذات) من أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة. ولكن المشهور فيها أنها بمعنى صاحبة، فكما تقول: هذا رجل ذو معرفة. تقول: هذه امرأة ذات معرفة. وبعض بني طيء استعملوها بمعنى التي. وبعضهم استعملوها اسم إشارة.

وللمثنى (في حالة الرفع) للمذكر (ذان) وللمؤنث (تان) . (وفي حالتى النصب والجر) للمذكر (ذَيْن) وللمؤنث (تَيْن) . تقول: جاء ذان وتان ، ورأيتُ ذَيْن وتَيْن ، ومررت بذَيْن وتَيْن .

ولجمع المذكر والمؤنث (أولاء) ، تقول مشيراً إلى جماعة الرجال: هؤلاء حاضرون ، وإلى جماعة النساء: هؤلاء حاضرات .

أمّا هاء التنبيه فيبدأ بها القريب جوازاً فيقال: ذا أو هذا وذو أو هذه . ويضاف الكاف للمتوسط فيقال: ذاك وتيك . ويضاف اللام والكاف للبعيد فيقال: ذلك وتلك . ولا يجوز دخول اللام مع هاء التنبيه ولا على المثنى أو الجمع .

٤ - الاسم الموصول:

« هو اسم يعيّن مسّاه بواسطة الصلة » . والأسماء الموصولة بعض ألفاظها خاصة ، وبعضها مشتركة .

- الألفاظ الخاصة:

(الذي) للمفرد المذكر ، و(التي) للمفردة المؤنثة . تقول: جاء الذي أكرّمته ، وجاءت التي أكرّمته .

وللمثنى المذكر (اللذان) في حالة الرفع و(اللذين) في حالتى النصب والجر . تقول: جاء اللذان أكرّماك ، ورأيت اللذين أكرّماك ، ومررت باللذين أكرّماك .

وللمثنى المؤنث (اللتان) في حالة الرفع ، و (اللتين) في حالتي النصب والجر . تقول: جاءت اللتان أكرمَتَاكَ ، ورأيتُ اللتين أكرمَتَاكَ ، ومررت باللتين أكرمَتَاكَ .

ولجمع المذكر العاقل (الذين) بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً . تقول: جاء الذين أكرموك ، وشاهدت الذين أكرموك ، ومررت بالذين أكرموك . وكذلك (الألى) إلا أنها تكون للعاقل وغيره . تقول: شاهدت الرجال الألى أكرموك ، وشاهدت الكتب الألى اشتريتها . (وهذه تكتب بلا واو بخلاف التي بمعنى أصحاب) .

ولجمع المؤنث (اللاتي) . تقول: جاء اللاتي أكرمَنَك . ومثلها (اللواتي واللاتي واللواتي) بإثبات الياء وحذفها .

– الألفاظ المشتركة:

(مَنْ) للعاقل^(١) سواء كان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً ، وسواء كان مذكراً أم مؤنثاً . تقول: حَضَرَ مَنْ أكرمته وَمَنْ أكرمَتَهَا وَمَنْ أكرمَتَهَا وَمَنْ أكرمَتَهُمْ وَمَنْ أكرمَتَهُن .

(ما) لغير العاقل ، مفرداً أم غير مفرد ، مذكراً أم مؤنثاً تقول: شاهدت ما بَنَيْتَهُ وما بَنَيْتَهَا وما بَنَيْتَهُمَا وما بَنَيْتَهُنَّ .

(١) وقد تكون لغير العاقل إذا اشترك مع العاقل تغليبا للأفضل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، أو يقترن بالعاقل في عموم مفصل بمن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥] .

(ذا) وهي اسم إشارة للمفرد المذكر ، وإنَّما تكون اسماً موصولاً إذا سَبَقَتْها مَنْ أو ما الاستفهاميتان . تقول : من ذا جاءك؟ وماذا فعلت؟ فذا اسم موصول ، وهو خبر مَنْ في الجملة الأولى ، وخبر ما في الجملة الثانية . وما بعدها صلة . وهذا إذا لم تُجْعَل هي وما قبلها كلمة واحدة مثل : من ذا عندك ، وماذا عندك . فمن ذا اسم استفهام مبتدأ وما بعده خبر . وكذا تقول في الجملة الثانية .

وكذلك لا تكون اسماً موصولاً إذا جُعِلَتْ اسم إشارة مثل : من ذا القادم؟ وماذا التهاون؟ أي من هذا القادم ، وما هذا التهاون ^(١) .

* صلة الموصول :

لا بد للموصول من صلة ، وهي إمَّا جملة أو شبه جملة . والجملة إمَّا اسمية أو فعلية مثل : حضر الذي أبوه صديقك ، وحضر الذي أكرمته . ويشترط في الجملة أمران :

أحدهما : أن تكون خبرية كما مثلنا . فلا يصحُّ أن يقال : جاء الذي هل تعرفه ^(٢) .

-
- (١) عد بعضهم من الأسماء الموصولة (أل) وهي حرف تعريف ، لكن عدها بعضهم اسماً موصولاً إذا دخلت على اسم الفاعل كالضارب ، أو اسم المفعول كالضروب . وألحق بعضهم الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن . وفي ذلك خلاف وبحث طويل . وكذلك (ذو) وهو بمعنى صاحب ومن الأسماء الخمسة ، لكن بني طيّ خاصة استعملوها اسماً موصولاً فقالوا : جاء ذو قام ، أي الذي قام .
- (٢) لأن الاستفهام إنشاء ، وكذلك الأمر والنهي وباقي أنواع الطلب .

والأمر الثاني: أن تشتمل جملة الصلة على عائد ، وهو ضمير يطابق الموصول تذكيراً وتأنيساً ، وإفراداً وتشنيئاً وجمعاً . تقول (في الجملة الاسمية): حضر الذي أبوه مسافر ، وحضرت التي أبوها مسافر ، وحضر اللذان أبوهما مسافر ، وحضرت اللتان أبوهما مسافر ، وحضر الذين أبوهم مسافر ، وحضرت اللاتي أبوهنَّ مسافر . وتقول في (الجملة الفعلية): حضر الذي سافر ، والتي سافرت ، واللذان سافرا ، واللتان سافرتا ، والذين سافروا ، واللاتي سافرن .

وقد يُحذف العائد سواء كان في محل رفع أم نصب أم جر . تقول: اقرأ من الكتب أيُّها أنفع . أي الذي هو أنفع . فأنفع خبر لمبتدأ محذوف وهو العائد . وتقول: طالعتُ ما كتبتُ ، أي الذي كتبتَه . فمفعول كتب محذوف وهو العائد . وتقول: سأشربُ مما تشرب . أي منه . فالهاء هو العائد ، وقد حُذف هو وحرف الجر الذي جُرَّ الاسم الموصول بمثله . وتقول: افعلْ ما أنت فاعلٌ ، أي فاعله ، فحُذف الهاء الذي هو العائد الواقع في محل جر بالإضافة . ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢] أي قاضيه .

وشبه الجملة إمَّا ظرف أو جار ومجرور . ويُشترط فيهما أن يكونا تامين ، أي تتم بهما الفائدة ، مثل: جاء الذي عندك ، وجاء الذي في الدار . وهما متعلقان بفعل محذوف وجوباً يدل على كونٍ عامٍ مثل: استقرَّ أو وُجد . ولا يجوز أن يقال: جاء الذي بك ، لعدم إفادته فائدة تامة ، إذ لا يُعرف المتعلِّق: هل يُقدَّر مرَّ بك ، أو استجار بك ، أو اتصل بك . ولا يقال: جاء الذي أمس . لعدم معرفة المتعلِّق أيضاً .

٥ - المعرف بال:

(أ ل) حرف تعريف فإذا دخل على نكرة صارت معرفة . وهذا التعريف إمّا تعريف عهد، أو تعريف جنس دون استغراق أو مع استغراق.

١- تعريف العهد: وهو إمّا ذكرى . تقول: اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرس، أي المذكور . ومنه قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ [النور: ٣٥] أي المصباح المذكور والزجاجة المذكورة. وإمّا ذهني . يقول شخص: كنتُ في البيت . أي البيت الذي يسكنه. وجاء القاضي. أي قاضي المدينة. وإمّا حضوري. تقول: جئتُ اليومَ ، أي اليوم الحاضر .

٢- تعريف الجنس دون استغراق ، كقولك: الرجل أفضل من المرأة . أي هذا الجنس أفضل من ذاك ، وليس المراد أن رجلاً بعينه أفضل من امرأة بعينها ، ولا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ، لأن الواقع بخلافه ، فبعض النساء أفضل من كثير من الرجال .

٣- تعريف الجنس للاستغراق ، وهو إمّا استغراق الأفراد ، كقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، أي كل إنسان . وإمّا استغراق الصفات، كقولك لشخص: أنت الرجل ، أي الجامع لصفات الرجال الحميدة .

٦- المعرف بالإضافة:

النكرة إذا أُضيفت إلى أحد المعارف السابقة صارت معرفة مثل: كتابك ،
وكتاب زيد ، وكتاب هذا ، وكتاب الذي أكرمك ، وكتاب الفقيه . فكلمة كتاب
في كل ذلك معرفة ، لأن الأول مضاف إلى ضمير ، والثاني إلى عَلم ، والثالث
إلى اسم إشارة ، والرابع إلى اسم موصول ، والخامس إلى معرف بأل .

ومعلوم أنَّ المعارف بعضها أعرفُ من بعض وحسب الترتيب الذي
ذكرناه . أمَّا المضاف إلى معرفة فإنَّه بمنزلة ما أُضيفَ إليه ، إلا المضاف إلى
الضمير فإنَّه بمنزلة العَلم . تقول: مررتُ بزيد صاحبك ، فصاحبك صفة
لزيد ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف عند جمهور النحاة .

المبتدأ والخبر

الجملة الاسمية تتألف من مبتدأ وخبر . وحكمهما الرفع . والمبتدأ اسم يُذكر للإسناد ، وهو مجرد من العوامل اللفظية . فليس من المبتدأ قولك في العدّ: واحد اثنان ثلاثة ، لأنها لم تذكر للإسناد . وقولك: كان زيد قائماً ، ليس زيد بمبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية .

والمبتدأ يكون اسماً صريحاً مثل زيد في قولك: زيد قائم . ويكون مؤولاً مثل: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، فأن تصوموا مصدر مؤول هو المبتدأ، وصريحه: وصومكم خيرٌ لكم .

والخبر مسند تتم به مع المبتدأ الفائدة ، مثل قائم في قولك: زيد قائم . أما الزيدان في قولك: (هل قائم الزيدان) فليس خبراً ، لأنه مسند إليه لا مسند . فهو فاعلٌ سدّ سدّ الخبر . وسيأتي توضيح ذلك عند ذكر اكتفاء المبتدأ بمرفوعه .

*** متى يكون المبتدأ نكرة :**

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لأن الإخبار عن غير معيّن لا يُفيد . أمّا إذا كان ذلك مفيداً فهو جائز^(١) ، كما لو دلّت النكرة على عموم أو خصوص .

والنكرة تفيد العموم إذا وقعت في سياق نفي مثل: ما رجلٌ في الدار ، أو في سياق استفهام مثل: هل رجلٌ في الدار ، لأنها حيثئذٍ كالحكم على كل فرد .

(١) للابتداء بالنكرة مُسوِّغات كثيرة مذكورة في كتب أخرى .

وتفيد الخصوص إذا كانت موصوفةً مثل: طالبٌ غني في الدار ، أو كانت مضافةً مثل: طالبٌ علم في الدار . فطالب في الجملتين لا يشمل كلَّ طالبٍ ، بل الأول خاص بكونه غنياً ، والثاني خاص بكونه طالب علم .

* أقسام الخبر:

يكون الخبر مفرداً وجملَةً وشبهَ جملةٍ .

الأول: المفرد ، والمقصود به هنا ^(١) ما ليس جملة ^(٢) . ومن أمثلة الإخبار بالمفرد: زيدٌ حاضر ، هند حاضرة ، الرجلان حاضران ، الطالبتان حاضرتان ، الرجال حاضرون ، الطالبات حاضرات .

وكذلك قولك: زيد قائم أبوه . فقائم خبر وهو اسم فاعل ، وأبوه فاعله .

الثاني: الجملة فعلية كانت أم اسمية ، مثل: زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم .

والجملة التي تقع خبراً لا بد أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ .

والروابط أربعة، وهي:

(١) وفي الإعراب يُقصد بالمفرد ما ليس مثنى ولا مجموعاً، ويقصد به ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف في بحث المنادى ولا النافية للجنس كما سيأتي .

(٢) أما الإخبار بشبه الجملة فهو من قبيل الجملة لأن الخبر هو المتعلق وهو اسم أو فعل . فإن كان اسماً فهو والظرف أو الجار والمجرور جملة . وإن كان فعلاً فهو وفاعله جملة .

١- الضمير، وهو الأصل في الربط، كالهاء في: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم .

٢- اسم الإشارة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦]. فلباس مبتدأ أول، والتقوى مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثان وخير خبره والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول .

٣- إعادة المبتدأ بلفظه، ومنه قوله تعالى: ﴿الْفَارِغَةُ ۝١ مَا الْفَارِغَةُ﴾ [القارعة:١-٢]. فالقارعة مبتدأ أول، وما اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، والقارعة الثانية خبره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

٤- العموم، بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم يعمّ المبتدأ وغيره، مثل: زيد نعم الرجل . فزيد مبتدأ، وجملة نعم الرجل في محل رفع خبر . وكلمة الرجل تعم زيدا وغيره .

وهذا كله إذا لم تكن جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى . فإن كانت كذلك لم تحتج إلى رابط . كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فهو مبتدأ أول، والله أحد مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، فإنَّ (هو) ضمير الشأن، وتفسيره (الله أحد)، والتفسير عين المفسر من حيث المفهوم .

الثالث: شبه الجملة، وهي إمَّا ظرف مثل: زيد عندنا، أو جار ومجرور مثل: زيد في الدار . والخبر في الحقيقة هو ما يتعلق به الجار والمجرور، وهو محذوف وجوباً، تقديره مستقرّ أو استقرّ .

والمبتدأ إمّا ذات (أي شيء مادي) أو عَرَض (أي شيء معنوي)، والظرف إمّا زماني أو مكاني. ويُخْبَرُ عن الذات بالظرف المكاني دون الزماني. تقول: زيدٌ أمامَ الباب، ولا يصح أن تقول: زيدٌ يومَ الخميس. أمّا العَرَضُ فيخبر عنه بالظرف الزماني والمكاني، تقول: اللعب خلفَ المدرسة، واللعب يومَ الخميس.

* اكتفاء المبتدأ بمرفوعه:

إذا كان المبتدأ وصفاً^(١) معتمداً على نفي أو استفهام اكتفى بمرفوعه عن الخبر. تقول: ما قائمُ الرجال، وهل قائم الرجال، وما مغلوب الرجال، وهل مغلوبُ الرجال، وما جميلٌ وجهُ زيدٍ، وهل جميلٌ وجهُ زيدٍ، فقائم في المثالين الأول والثاني مبتدأ وهو اسم فاعل، والرجال فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر. ومغلوب في المثالين الثالث والرابع مبتدأ وهو اسم مفعول، والرجال نائب فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر. وجميل في المثالين الخامس والسادس مبتدأ وهو صفة مشبّهة، ووجه فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر.

* تعدد الخبر:

الأصل أن يُخبر عن المبتدأ بخبر واحد. وقد يُخبر عنه بخبرين فأكثر. تقول: زيدٌ قويٌّ غنيٌّ. فقوي خبرٌ أوّل، وغني خبرٌ ثانٍ. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾^(١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(١٥) فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿[البروج: ١٤-١٦].

(١) اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبّهة، وسيأتي بحثها.

وليس من تعدد الخبر قولك: الزيدان كاتب وشاعر ، لأن المقصود أن أحد الزيدين كاتب والثاني شاعر . وكذلك ليس من تعدد الخبر قولك: زيدٌ طبيبٌ ماهرٌ . إذا قصدت أنه ماهر في الطب . فماهر صفة لطبيب . أما إذا قصدت أنه ماهر في أمور كثيرة فهو خبر ثانٍ .

* تقديم الخبر على المبتدأ :

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ولكنه قد يتقدم جوازاً في مثل قولك: في الدار زيدٌ، وعندك زيدٌ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾ [القدر: ٥]. فسلام خبر مقدم وهي مبتدأ مؤخر ، لأنَّ المبتدأ في هذه الجملة معرفة .

ويجب أن يتقدم الخبر في مواضع، منها:

- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة ، مثل: في الدار رجلٌ ، وعندك كتاب.

- أو يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام كاسم الاستفهام مثل: أين زيد.

- أو يكون في المبتدأ ضميرٌ يعود على بعض الخبر مثل: في الدار صاحبها، فإنَّك لو قدمت المبتدأ فقلت: صاحبها في الدار لعاد الضمير على الدار وهي متأخرة لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز .

* حذف المبتدأ أو الخبر:

يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر عند وجود دليل يدل على المحذوف منهما. تقول لشخص: مَنْ أنت؟ فيقول: زيد، أي أنا زيد، فزيد خبر لمبتدأ محذوف. وتقول لشخص: مَنْ عندك؟ فيقول: زيد، أي عندي زيد، فزيد مبتدأ خبره محذوف. وقد اجتمع حذف المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، فسلام مبتدأ والخبر محذوف، وقوم خبر والمبتدأ محذوف. والحذف في كل ذلك جائز.

ويُحذف المبتدأ وجوباً^(١) في أربعة مواضع، وهي:

- ١- إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً^(٢)، مثل: مررتُ بزيدٍ الكريمِ. برفع الكريم^(٣) على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: هو الكريم.
- ٢- إذا كان الخبر قسماً صريحاً مثل: في ذمتي لأساعدنَّكَ. ففي ذمتي في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: في ذمتي يمين.
- ٣- إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن فعله، مثل: صبرٌ جميلٌ، فصبر خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره صبري. وجميل صفة للخبر.
- ٤- إذا كان الخبر مخصوصاً بنعم وبئس وهو مؤخر، مثل: نعم الرجل.

(١) لم يذكر صاحب القطر وجوب حذف المبتدأ.

(٢) سيأتي بحث ذلك في موضوع النعت.

(٣) أما بالجر فهو صفة لزيد ولا حذف في الجملة حينئذ.

زيدٌ، فزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو . فإن تقدم فهو مبتدأ والجملة بعده خبر . ويصح أن تكون جملة (نعم الرجل) خبراً مقدماً وزيدٌ مبتدأ مؤخراً ، وعلى هذا فلا حذف .

ويُحذف الخبر وجوباً في أربعة مواضع ، وهي:

١- إذا وقع الخبر قبل جواب (لولا) الامتناعية^(١)، مثل: لولا الهواء هلك الحيوان . فالهواء مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير: لولا الهواء موجود .

٢- إذا وقع الخبر قبل جواب القسم الصريح ، مثل: لعمرى إنك صادق . فلعمري مبتدأ وهو قسم صريح ، والخبر محذوف تقديره قَسَمِي . ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] . أمّا مثل: عهد الله فليس صريحاً في القسم . فإذا قلت: عهد الله يجب الوفاء به فليس قسماً . وإذا قلت: عهد الله لأصدقنك . كان قسماً . وخبره محذوف جوازاً .

٣- إذا وقع الخبر قبل حالٍ يمتنع أن تكون خبراً ، مثل: ضربي زيدا قائماً . فضربي مبتدأ وزيداً مفعول به وقائماً حال والخبر محذوف ، والتقدير ضربي زيدا

(١) لولا أداة شرط غير جازمة . وجملة الشرط في الجملة المذكورة: الهواء موجود، وجملة الجواب هلك الحيوان . ولولا المذكورة تدل على امتناع لوجود، أي امتناع الجواب لوجود الشرط . أي امتنع هلاك الحيوان بسبب وجود الهواء . وتأتي لولا لغير الامتناع كالتحضيض مثل: لولا تفعل كذا، ولولا فعلت كذا . وهي في الجملة الأولى للتحضيض، وفي الثانية للتوبيخ أو التنديد .

حاصلٌ إذا كان قائماً . و (كان) هذه تامة ، فاعلها ضمير يعود إلى زيد ، والحال المذكورة لا يصح أن تكون خبراً ، إذ لا يصح أن يقال: ضربني قائم .

٤- إذا وقع الخبر بعد واو المصاحبة أي المقارنة . مثل: كلُّ رجلٍ وعمله . فكل مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير: كل رجل مع عمله مقترنان .

باب النواسخ

النواسخ عند النحاة أدوات تُزيلُ حكمَ المبتدأ والخبر .

وهي من حيث العمل ثلاثة أنواع:

الأول: يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها .

الثاني: ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إنَّ وأخواتها .

الثالث: ينصب الاثنين معاً ، وهو ظَنَّ وأخواتها .

١- كان وأخواتها^(١)

هي ثلاثة عشر فعلاً، كلها ترفع المبتدأ ويُسمى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها. ثمانية منها تعمل هذا العمل بلا شرط، وهي: كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وليس. والتمثيل لها سهل. وأربعة منها تعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليها نفي أو شبهه. وهي: زال وبرح وانفك وفَتِيَ. مثال النفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ومثال شبه النفي (وهو النهي والدعاء) قولك تُوصي شخصاً: لا تزلْ حَذِراً، وقولك لشخص تدعوه بالخير: لا زال الخَيْرُ حاصلًا لك. وفعل واحد يعمل بشرط أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية وهو دام مثل: لا أنقُصَ العهدَ ما دُمْتُ حياً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، وسُميت (ما) هذه مصدرية ظرفية لأنها تُؤَوَّلُ مع ما بعدها بمصدر مع مدة، فتأويل ما دُمْتُ حياً: مدة دوامي حياً.

* تَوْسُطُ وَتَقَدُّمُ خَبَرِ الْفِعْلِ النَّاqَصِ:

يجوز أن يتوسط خبر الفعل الناقص، فيقع بين الفعل واسمه. قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وتقول: ظل نائماً زيدٌ، وأضحى في الدار خالدٌ.

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل واسمه. تقول: نائماً كان زيدٌ. إلا خبر

(١) تسمى هذه الأفعال ناقصة إما لأنها لا تكتفي بالمرفوع، وإما لأنها تدل على الحدث فقط، مع أن بقية الأفعال تدل على الحدث والزمان.

ليس وما دام ، فلا يجوز ذلك فيهما ، فلا يصح أن تقول: نائماً ليس زيدٌ ، ولا جالساً ما دام خالدٌ .

* مجيء بعض هذه الأفعال بمعنى صار:

الأفعال: كان وأصبح وظل وأمسى وأضحى وردت بمعنى صار التي تدل على التحول . قال تعالى: ﴿ وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ۖ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ﴾ [الواقعة: ٥-٦] ، وقال: ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣] ، وقال: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨] ، وتقول: أمسى زيد غنياً ، وأضحى الزرع مخضراً .

* ورود بعض هذه الأفعال تاماً:

الأفعال الناقصة (ما عدا: ما فتى وما زال وليس) تَرِدُ تامَةً ، أي تكتفي بالرفوع على أنه فاعل ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فكان بمعنى حصل ، وذو فاعلها . وقوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] ، أي حين تدخلون في المساء والصباح ، وواو الجماعة فاعل . وقوله تعالى: ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٨] ، أي ما بقيت ، والسموات فاعل .

* زيادة كان:

الأصل في كان أن تُستعمل ناقصةً فتحتاج إلى اسم مرفوع وخبر منصوب ، مثل: كان الرجل نائماً . وتستعمل تامة كما سبق قبل هذا . وتستعمل زائدة ،

فلا تحتاج إلى اسم ولا خبر ، ولكن بشرطين: أحدهما أن تكون بلفظ الماضي ، والثاني أن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً . تقول: ما كان أحسنَ الصدقَ ، فكان هنا زائدة ، وقد وقعت بين (ما) التعجبية وفعل التعجب . وتقول: لم يُوجدَ كان مثلكَ ، فقد وقعت بين الفعل ومرفوعه ، يوجد فعل مضارع مبني للمجهول ، ومثل نائب فاعل والكاف مضاف إليه .

* حذف نون مضارع كان:

يجوز حذف نون مضارع كان في حالة الجزم بشرط أن لا يتصل بضمير نصب ولا بحرف ساكن ولا يكون موقوفاً عليه . قال تعالى على لسان مريم: ﴿وَلَمْ أَكُ بِغَيَاةٍ﴾ [مريم: ٢٠] . ولا يجوز الحذف في مثل: إن يَكُنْهُ ، لاتصال الفعل بضمير نصب . ولا في مثل: لم يكن الرجل حاضراً ، لاتصال الفعل بحرف ساكن . وإذا قلتَ: لم يك خالد حاضراً ، وأردت الوقوف على لم يك قلتَ: لم يكن .

* حذف كان:

يجوز حذف كان إمّا وحدها ، وإمّا مع اسمها . أما حذفها وحدها والتعويض عنها بما فذلك بعد (أن) المصدرية في المواضع التي يراد بها تعليل فعل بفعل . تقول: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ . و(أما) هنا هي أن المصدرية وما الزائدة ، فأدغمت النون في الميم . وأصل الجملة: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً ، فحذفت كان وعوّض عنها بما ، فانفصل الضمير وحذفت اللام . ففي قولك: أما أنت منطلقاً انطلقتُ ، أنت اسم كان المحذوفة ، ومنطلقاً خبرها . والتعليل فيها هو أنك تريد: أني انطلقتُ لأنك انطلقتُ .

وأما حذفها مع اسمها فذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين ، مثل : المرء مجزيٌ بعمله إن خيراً فخيرٌ أو شراً فشر . أي إن كان عمله خيراً أو كان عمله شراً . فخيراً خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وشراً خبر لها كذلك . ومثل : التمس ولو خاتماً من حديد . أي ولو كان ما تلتئمسه خاتماً من حديد ، فخاتماً خبر لكان المحذوفة مع اسمها .

* الحروف التي تعمل عمل الفعل الناقص :

هي : (ما) و(لا) و(لات) ^(١) النافيات المشبهات بليس .

(ما) مثل : ما أنت رابحاً ، قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ^(٢) ، ولا تعمل هذا العمل إلا بشروط ثلاثة وهي :

(١) أن لا يتقدم خبرها على اسمها .

(٢) أن لا تقترن بإن الزائدة .

(٣) أن لا يقترن خبرها بإلاً . فلا تعمل في مثل : ما ظلم طرد الكاذب ، لتقدم الخبر . ولا في مثل : ما إن أنت حاضر ، لوجود إن الزائدة ، ولا في مثل : ما أنت إلا تاجر ، لوجود إلا . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] .

(١) أضاف بعض النحاة (إن) النافية ، وخالفهم أكثر البصريين .

(٢) لا تعمل (ما) عند بني تميم ، لذلك سبأها النحاة ما الحجازية (أي العاملة عمل ليس) .

(لا) كقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً (١)

ولا تعمل هذا العمل إلا بشروط أربعة ، وهي:

(١) أن لا يقترن الخبر بإلاً .

(٢) أن لا يتقدم الخبر على الاسم .

(٣) أن يقع ذلك في الشعر دون النثر .

(٤) أن يكون معمولاً لها نكرتين .

(لَات) ويشترط لعملها أن يكون اسمها وخبرها لفظ (الحين) وما رادفه، وأن يُحذف أحدهما. والغالبُ حذفُ الاسم، قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، وورد في بعض الشعر:

..... ولات ساعة مندم (٢)

أي لات الحين حين مناص ، ولات الساعة ساعة مندم .

(١) لم يوقف على قائله، انظر عنه: معالم الاهتدا ص ٣١. ع

(٢) تمام البيت:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وهو لمحمد بن عيسى التميمي، وقيل: محمد بن مالك الكناني. انظر: شرح ابن عقيل

ص ١٧١ و ٨٥١-٨٥٢. ع

٢- إنَّ وأخواتها

هي ستة أحرف: إنَّ وأنَّ وكأَنَّ ولكنَّ وليتَّ ولعلَّ. وعملها نصب
المبتدأ على أنه اسمها ، ورفع الخبر على أنه خبرها.

١، ٢- إنَّ وأنَّ ، بتشديد النون فيهما ، وكسر الهمزة في الأولى وفتحها
في الثانية. وهما للتوكيد ، فإذا أردت أن تؤكد قولك: زيد قائم قلت: إنَّ زيدا
قائم، أو علمتُ أن زيدا قائم.

و(أنَّ) المفتوحة الهمزة لا بدَّ أن يسبقها شيء ، كما في المثال السابق. وهي
مصدرية ، تؤوَّل مع ما بعدها بمصدرٍ كما سيأتي.

٣- لكنَّ ، وهي للاستدراك ، والاستدراك: « تعقيب الكلام بما يرفع
التوهم ». فإذا أردت الإخبار عن زيد بأنه شجاع فقد يتوهم السامع أنه كريم
أيضاً ، لأن الغالب أن يكون الشجاع كريماً ، وإذا علمت أنه بخيل قلت: زيد
شجاع لكنه بخيل.

٤- كأَنَّ ، وهي للتشبيه ^(١). تقول: كأنَّ زيدا أسد.

٥- ليتَّ ، وهي للتمني: « وهو طلب أمر محبوب لا يمكن حصوله »،
كقول الشيخ: ليتَّ الشباب يعود. أو يمكن حصوله لكنه عسر ، كقول الفقير
الأيس: ليتَّ لي ألف دينار.

(١) ذكر صاحب القطر ورود كأَنَّ للظن. وقال آخرون: لا ترد إلا للتشبيه .

٦- لعلّ ، وهي للترجي: « وهو طلب أمر محبوب لا يصعب حصوله » ،
 مثل: لعلّ الله يرحمنا. أو للتعليل مثل: عِظ الظالم لعله يرتدّع. أو للإشفاق ،
 وهو توقع أمر مكروه مثل: لعلّ العدوّ يباغتنا.

* كَفَّ هذه الأحرف عن العمل:

إذا اقترنت بهذه الأحرف (ما) الزائدة ^(١) كَفَّتْها عن العمل ، وزال
 اختصاصها بالأسماء. تقول: إنما زيد كاتب ، فإنما كافة ومكفوفة (الكافة ما
 والمكفوفة إنّ). وزيد كاتب مبتدأ وخبر. وتقول: إنما يفوز الصادق ، فقد
 دخلت على الفعل. وفي القرآن الكريم: ﴿ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ ﴾ [ص: ٦٥] ، و﴿ إِنَّمَا
 نُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ ﴾ [يس: ١١].

ويُستثنى من ذلك (ليت) ، فإنها إذا اقترنت بما تبقى مختصةً بالأسماء.
 لذلك أجازوا إعمالها وإهمالها. تقول: ليتما أخاك حاضرٌ (بالإعمال) ، وليتما
 أخوك حاضر (بالإهمال).

* تخفيف النون:

١- إذا خففت (إن) المكسورة همزة جاز إعمالها وإهمالها ، تقول: إنْ زيداً

(١) بخلاف (ما) الاسمية أو الحرفية المصدرية فانها لا يبطلان عمل إنّ. كما في قوله
 تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ ﴾ [طه: ٦٩] فما اسم موصول اسم إنّ، وكيد خبرها.
 وتكتب (ما) هذه منفصلة عن (إنّ).

منطلقٌ ، وإنْ زيدٌ لمنطلقٌ. وإذا أُهملت وجب اقترانُ خبرها بلام التوكيد ^(١) ، كما في المثال الثاني المتقدم.

٢- إذا خُففت (أن) المفتوحةُ الهمزة بقيت عاملةً ، ولكن يجب فيها أمور:

الأول: أن يُحذف اسمُها على أنه ضمير الشأن.

الثاني: أن يكون خبرها جملةً فعليةً أو اسمية.

الثالث: إذا كان خبرها جملةً فعليةً فعلُها متصرفٌ لم يُقصد به الدعاء وجب أن يُفصل بينها وبين الفعل بقَد أو حرف تنفيس ^(٢) أو حرف نفي أو (لو). مثال (قد) قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقَتْنَا﴾ [المائدة: ١١٣]. ومثال حرف التنفيس قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]. ومثال النفي قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]. ومثال (لو) قوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُّوْا﴾ [الجن: ١٦]. فاسم أن في الجميع محذوف ، والجملة الفعلية في محل رفع خبرها.

أمَّا إذا كان الخبر جملةً اسميةً أو فعليةً فعلُها جامد أو متصرف قُصد به الدعاء فلا تحتاج إلى فاصل. مثال الاسمية قوله تعالى: ﴿وَأَجِزْ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. ومثال الجامد قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ

(١) سيأتي بحث هذه اللام .

(٢) السين أو سوف .

لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿ [النجم: ٣٩]. ومثال ما قُصِدَ به الدُّعَاءُ قوله تعالى:
﴿ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ ^(١) [النور: ٩].

٣- إذا خففت (كأنَّ) بقيت عاملةً، وجاز ذكرُ اسمِها وهو الأكثر،
وجاز حذفه قليلاً. قال الشاعر يصف امرأة:

..... كأنَّ ظبية تعطو إلى واري السَّلم ^(٢)

رُوي بنصب ظبية على أنها اسم كأنَّ، وجملة تعطو صفتها والخبر محذوف.
ورُوي برفع ظبية على أنها خبر كأنَّ واسمها محذوف.

وإذا كان خبرها جملةً فعليةً وَجَبَ أَنْ يُفَصَّلَ بينها وبين الفعل بَلَمْ أَوْ قَدْ.
مثال (لم) قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤]. ومثال (قد)
قول الشاعر عن الحرب:

..... فمحذورها كأنَّ قد ألما ^(٣)

(١) في قراءة من خفف أن وكسر الضاد، كما في شرح القطر ص ١٥٤، وهي قراءة نافع ورويس. انظر: معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٦/ ٢٣٣ ع.
(٢) أي كأنَّ هذه المرأة ظبية تمد عنقها لتتناول ورق الشجر المعروف بالسَّلم.
قلتُ: وقد اختلف في قائله. انظر: معالم الاهتدا ص ٣٥، وسبيل الهدى ص ١٥٧ ع.
(٣) البيت بتمامه:

لا يهولَنَّك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأنَّ قد ألما
قلتُ: والبيت لم يعثر له على قائل معين. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٣٣٨ ع.

اسم كأن في المثالين ضمير الشأن محذوف ، والجملة الفعلية خبرها .

٤- إذا خُففت (لكن) فإنها تُهْمَل ، قال تعالى: ﴿لَنْ كُنِ الرَّسَّخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [النساء: ١٦٢] الآية.

* متى يتوسط خبر هذه الأحرف:

هذه الأحرف لا يجوز أن يتوسط ^(١) خبرها بينها وبين اسمها فلا يقال:
إنَّ قائم زيدا. إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، مثل: إنَّ خلفَ الجدار
حديقةً. وإنَّ في الدار زيدا. قال تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢] ،
و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦].

* متى تُفتح همزة (إنَّ) ومتى تكسر:

تفتح همزة إنَّ إذا وقعت هي ومعمولها موقع المصدر. وهذا المصدر
يكون في محل رفع ، مثل: ظَهَرَ أنكَ صادق. المصدر فاعل ظهر ، والتأويل:
ظهر صدقك. ومثل: عَلِمَ أنكَ مجتهد ، المصدر نائب فاعل عَلِمَ ، والتأويل:
عَلِمَ اجتهدك. وفي محل نصب مثل: علمتُ أنكَ مخلص ، المصدر مفعول به ،
والتأويل: علمتُ إخلاصك. وفي محل جر مثل: أكرمتُكَ لأنكَ وفيّ. المصدر
مجرور باللام. والتأويل: أكرمتُكَ لوفائِكَ.

(١) أما تقدم الخبر على الحرف واسمه فلا يجوز مطلقاً .

* وتُكسر همزة إِنَّ في مواضع^(١)، منها:

١- أن تقع في الابتداء ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]. ومن وقوعها في الابتداء ما لو وقعت بعد ألا الاستفتاحية ، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

وكذا لو وقعت بعد النداء ، وفي القرآن الكريم: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعَلِّنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨].

٢- أن تقع بعد القسم مثل: والله إنك لصادق. قال تعالى: ﴿حَمِّ (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢)﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴿[الدخان: ١-٣].

٣- أن تقع بعد القول مثل: قلت لصاحبي إنك مخلص. وفي القرآن الكريم: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

٤- أن تقع اللام بعدها، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

* لام الابتداء:

هي للتوكيد ، تقول: لزيدٌ حاضرٌ. فإذا أردت توكيد هذه الجملة بمؤكِّدٍ آخر، وهو إنَّ ، أخرت اللام فقلت: إنَّ زيداَ لحاضرٌ.

(١) مذكورة في كتب أخرى، ومن تلك المواضع أن تقع صدر صلة. مثل: جاء الذي إنه فاضل، ومنها أن تقع بعد واو الحال مثل: زارني وإنه مسرع .

وتُسمى اللام هنا اللام المرحلة ، لِتَزْحَلُّقِهَا عَنْ الْمَبْتَدَأِ إِلَى الْخَبَرِ . وتُسمى أيضاً اللام الفارقة ، لأنها تفرّق بين أن المخففة من الثقيلة المهيمة التي هي للإثبات وبين إن النافية المهيمة . تقول إذا أردت إثبات الصدق لزيد: إن زيدٌ صادق . وتقول إذا أردت النفي: إن زيدٌ صادقٌ . فاللام في الجملة الأولى دلت على أنها مخففة مبيّنة . وعدم اللام في الجملة الثانية دلّ على النفي ^(١) ، أي ما زيدٌ صادق .

* مواضع لام الابتداء:

تقدّم أن اللام تدخل على المبتدأ مثل: لزيدٌ حاضر . أما عند دخول إن فتدخل على المتأخر من معموليها ، فتدخل على الخبر المتأخر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦] ، وعلى المبتدأ المتأخر كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦] . وتدخل على معمول الخبر إذا تقدّم مثل: إن زيداً لطعامك أكل . فطعامك مفعول به لاسم الفاعل أكل الذي هو خبر إن . وتدخل على ضمير الفصل كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] ، هذا اسم إن واللام للتوكيد ، وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، والقصص خبر إن والحق صفة . ويجوز أن يُعرب مبتدأ ثانياً والقصص خبره والجملة خبر إن .

(١) إلا إذا دلت قرينة على الإثبات فإن دخول اللام لا يجب .

(لا) النافية للجنس

ألقوا بياناً في العمل (لا) النافية للجنس مثل: لا رجل حاضر أي لا واحد ولا أكثر. وتعمل عمل إن بثلاثة شروط:

(١) أن تكون نافية للجنس.

(٢) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(٣) أن لا يتقدم الخبر على الاسم.

فإن تخلف الشرط الأول ، بأن لم تكن نافية للجنس ، بل كانت نافية للوحدة كانت عاملة عمل ليس مثل: لا رجل حاضر ، أي لا رجل واحد حاضر . ويمكن أن يكون الحاضر اثنين فأكثر ، لذلك يصح أن يقال: لا رجل حاضر بل رجلان أو رجال . ومثل هذا لا يصح في النافية للجنس .

وإن تخلف الشرطان الأخيران بأن كان أحد معموليها معرفة ، أو تقدم الخبر وجب إهمالها وتكرارها . مثل: لا زيد حاضر ولا خالد ، ولا في الدار رجل ولا امرأة . وفي القرآن الكريم: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ [الصفات: ٤٧] .

* أحوال اسم (لا) :

١ - يُبنى إذا كان مفرداً ^(١) ، أي لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف . فهو مبني

(١) قد يُقصد بالمفرد ما ليس مثني ولا مجموعاً ، وقد يُقصد به ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ، وقد سبق هذا في تعليق على أقسام الخبر .

على ما يُنصب به لو كان مُعرباً. مثل: لا رجل حاضرٌ، فرجل مبني على الفتح، لأنه يُنصب بالفتحة. وكذلك مثل: لا رجال حاضرون. فرجال مبني على الفتح، لأنه جمع تكسير، وجمع التكسير يُنصب بالفتحة كالمفرد. ومثل: لا رجلين حاضران، ولا مسافرين عائدون. الاسمان في الجملتين مبنيان على الياء لأن المثنى وجمع المذكر السالم يُنصبان بالياء. ومثل: لا طالبات حاضرات. الاسم مبني على الكسر، لأن جمع المؤنث السالم يُنصب بالكسرة. ويجوز فيه البناء على الفتح.

٢- يُعرب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. فالمضاف مثل: لا صاحب إحسانٍ مذمومٌ. فصاحب اسم لا منصوب بالفتحة.

والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه. وهذا الشيء إمّا مرفوع باسم لا مثل: لا قبيحاً فعله محمودٌ. فقيحاً اسم لا منصوب بالفتحة، وهو صفة مشبهة، والفاعل فعله.

وإمّا منصوب باسم لا مثل: لا مُنجزاً عمله مقصّرٌ. منجزاً اسم لا منصوب بالفتحة وهو اسم فاعل، وعمله مفعول به.

وإمّا مجرور متعلق باسم لا مثل: لا أفضل منك حاضرٌ. أفضل اسم لا منصوب بالفتحة. منك جار ومجرور متعلق بأفضل. حاضر خبرها^(١).

(١) هناك مسألتان من مسائل (لا) ذكرهما صاحب القطر بإيجاز لا يخلو من غموض. ولم أعرض لهما، لأنهما - فيما أرى - يربكان الطالب ذا المستوى المتوسط. وهما مذكورتان في كتب أعلى من هذا المستوى.

٣- ظنّ وأخواتها

وهذه تُسمّى أفعال القلوب. وهي تنصب المبتدأ والخبر على أنها مفعولان لها. ذكر صاحب القطر ثمانية منها. أربعة تدل على اليقين ، وأربعة تدل على الظن أي الرجحان.

أفعال اليقين: (عَلِمَ) مثل: علمتُ صاحبي وفيّاً. و(رَأَى) ^(١) مثل: رأيتُ الصديقَ مُنجيًّا. و(دَرَى) مثل: دريتُ زيداً مسافراً. و(وَجَدَ) ^(٢) مثل: وجدتُ العلمَ نافعاً. ومن أمثلة أفعال اليقين قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠]. وقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]. وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ، بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦].

أفعال الرجحان: (ظَنَّ) مثل: ظننتُك غائباً. و(حَسِبَ) ^(٣) مثل: حسبْتُك رابحاً. و(خَالَ) مثل: خلْتُ القمرَ طالعاً. و(زَعَمَ) مثل: زعمتُ أخاك غنياً. وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ﴾ [النور: ١١].

وواضح أن هذه الأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ. فمثل قولك: علمتُ زيداً مسافراً، الأصل: زيدٌ مسافرٌ. وهناك أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، مثل: أعطى، تقول: أعطيتُ الفقيرَ درهماً، إذ لا يصح أن يُقال: الفقيرُ درهمٌ.

(١) هي القلبية التي بمعنى علم. أما البصرية فتتعدى إلى مفعول واحد مثل: رأيتُ الهلالَ، أي أبصرته .

(٢) أي التي بمعنى علم، أما مثل: وجدتُ القلمَ المفقود فتتعدى إلى مفعول واحد .

(٣) أي التي بمعنى ظنّ، أما مثل: حسبْتُ الدراهم أي عددتها فلها مفعول واحد .

* إلغاء هذه الأفعال:

الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمحل ، وذلك في حالتين:

الأولى: إذا وقعت هذه الأفعال متأخرة عن المفعولين معاً مثل: زيدٌ مسافرٌ ظننتُ. ويجوز الإعمال ، لكن الإلغاء أرجح.

الثانية: إذا وقعت بين المفعولين مثل: زيدٌ ظننت مسافر ، وفي هذه الحالة يستوي الإعمال والإلغاء.

* تعليق هذه الأفعال:

التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، فلذلك يُقال بعد إعراب الجملة المعلقة: هي في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي الفعل المعلق. والتعليق يكون إذا وقع بين الفعل ومفعوليه أداة لا يعمل ما قبلها فيها بعدها.

وهذه ستة أفاظ :

- ١- (ما) النافية مثل: علمت ما زيدٌ قائم. فزيد قائم مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي عَلمَ. وكذا يُقال فيما يلي.
- ٢- (لا) النافية مثل: علمت لا زيدٌ قائم ولا خالدٌ.
- ٣- (إن) النافية مثل: ظننتُ إن زيدٌ قائمٌ.

٤- (لام الابتداء) مثل: حَسِبْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ.

٥- (لام القسم) مثل: رَأَيْتُ وَاللَّهِ لَيَرْبِحَنَّ الصَّادِقُ.

٦- (الاستفهام) مثل: دَرَيْتُ أَزِيدٌ قَائِمٌ أَمْ خَالِدٌ. وَعِلِمْتُ أَبُو مَن زَيْدٌ.

وفي القرآن الكريم: ﴿وَلِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

الفاعل

« هو اسم أو شبهه أُسِنِدَ إليه فعلٌ متقدم تام مبني للمعلوم » ، سواء وقع منه الفعل مثل: حضرَ زيدٌ ، أم قام به مثل: مات الرجلُ . وسواء كان الفاعل اسماً صريحاً كما في المثالين السابقين ، أم كان مؤولاً به مثل: يجب أن تجتهدَ . فاعل يجب هو المصدر المؤول من أن المصدرية والفعل ، والتقدير: يجب اجتهدك . ومثل: ظَهَرَ أنك صادق ، فاعل ظهر هو المصدر المؤول من أن ومعمولها والتقدير: ظهرَ صدقك .

وسواء كان الفعل صريحاً كما في الأمثلة السابقة أم كان شبيهاً بالفعل مثل: زيد قائمٌ أبوه . فأبوه فاعل قائم الذي هو اسم فاعل ، ومثل: زيد بعيدٌ داره . فداره فاعل بعيد الذي هو صفة مشبهة ومثل: هيهات الرجوعُ . فالرجوع فاعل هيهات الذي هو اسم فعل بمعنى بَعُدَ .

ولابد أن يكون الفعل متقدماً على الفاعل ، فإن قلتَ في سافر زيدٌ: زيدٌ سافرَ ، فزيد مبتدأ ، والجملة من سافر وفاعلها المستتر في محل رفع خبر .

ولابد أن يكون الفعل تاماً ، فلو كان ناقصاً مثل: كان الرجل نائماً ، كان الرجل اسماً لكان لا فاعلاً .

ولابد أن يكون مبنياً للمعلوم ، فلو كان مبنياً للمجهول مثل: قُتِلَ اللصُّ ، كان اللص نائباً عن الفاعل لا فاعلاً .

وحكمُ الفاعلِ الرفعُ مثل: قامَ زيد ، وحضرَ موسى ، وسافرَ المحامي ،
ونجحَ التلميذان ، وجلسَ أخوك ، وفازَ المتقون. فالفاعل في الجميع مرفوع:
الأول بالضمّة الظاهرة ، والثاني والثالث بالضمّة المقدّرة ، والرابع بالألف ،
والخامس والسادس بالواو.

ومن أحكام الفعل أن لا تلحقه علامةُ تشيئةٍ أو جمعٍ إذا كان الفاعل مثنىً
أو مجموعاً. فكما تقول: حضرَ الرجل تقول: حضرَ الرجلان وحضرَ الرجال
وصدقت النسوة. وورد في لغةٍ ضعيفةٍ ما يخالف ذلك. ومنه قول الشاعر^(١) :
..... وقد أسلّمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

ومنه قول النبي ﷺ^(٢) : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ
بالنهار ». وقد أوّل ذلك بعض النحاة بأنَّ الفاعل الألف في (أسلّمَاه) والواو
في (يتعاقبون)، أمّا ما بعدهما فبَدَلٌ.

* تأنيث الفعل للفاعل :

إذا كان الفاعل مؤنثاً لحقت آخر الفعل الماضي تاءٌ ساكنةٌ مثل: سافرت
فاطمة ، وتاء متحركة إذا كان [العامل] وصفاً مثل: هند مسافرة [أمها]^(٣) ،

(١) هو عبد الله بن قيس الرقيات. انظر: شرح ابن عقيل ص ٢٢٦ و ٨٤٩. ع .

(٢) هذا الحديث رواه البخاري بهذا اللفظ في (مواقيت الصلاة)، ورواه في (بدء الخلق)
بلفظ: « إن الملائكة يتعاقبون فيكم ... » إلخ. وكذلك رواه باللفظ الأخير مسلم في

صحيحه . قلتُ: أقترح أن يُعَبَّرَ بـ: ومنه الحديث . ع

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة مني. ع

ويكون حرف المضارعة تاء إذا كان الفعل مضارعاً مثل: تسافر هندٌ. وتأنيث الفعل^(١) إمّا جائز أو واجب أو ممتنع.

الجائز في أربع حالات ، وهي:

١- أن يكون الفاعل مجازي التأنيث ، مثل: طلعت الشمسُ ، وانتهت الحرب ، وانشقت السماء . ويجوز أن تحذف التاء لكن التأنيث أرجح .

٢- أن يوجد بين الفعل والفاعل فاصل مثل: سافرت اليوم فاطمةُ ، وقرأت الكتابَ سعادُ. ويجوز حذف التاء. لكن إثباتها أفصح .

٣- أن يكون الفعل نعم أو بئس ، مثل: نعمت المرأة فاطمةُ ، وبئست المرأة سعاد. ويجوز أن يقال فيهما: نعم وبئس .

٤- أن يكون الفاعل جمع تكسير ولو كان لمذكر مثل: قالت الرجال. وفي القرآن : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: ١٤]. فالتأنيث على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع.

والواجب في حالتين:

١- أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث غير مفصول عن الفعل ولا واقع بعد نعم أو بئس . سواء كان الفاعل مفرداً أم مثني أم مجموعاً جمع مؤنثٍ سالماً،

(١) المؤنث إمّا حقيقي وهو ما كان لأنثى من حيوان أو إنسان، وإمّا مجازي وهو ما لم يكن كذلك كشمس وأرض وسماء. واللفظي ما كان لمذكر آخره تاء مثل طلحة .

مثل: حضرت المرأة، وسافرت البنتان، ورَبِحَتِ الصادقات. وفي القرآن الكريم: ﴿وَقَالَتْ أُمْرَأْتُ فِرْعَوْنُ﴾ [القصص: ٩].

٢- أن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث حقيقي أو مجازي مثل: فاطمة سافرت، والشمس طلعت.

والممتنع في حالتين:

١- أن يكون الفاعل مذكراً، سواء كان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً جمعَ مذكر سالماً، مثل: جاء خالد، وسافر الرجلان، وفاز المخلصون. ويدخل في هذا المؤنث اللفظي، تقول: سافر طلحة.

٢- أن يقع الفاعل بعد (إلا)، ولو كان مؤنثاً حقيقياً. مثل: ما سافر إلا فاطمة. فإلا أداة حصر ملغاة، وما بعدها فاعل. والفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف، وهو مذكر، والأصل: ما سافر أحدٌ إلا فاطمة.

* حذف الفاعل:

هناك مواطنٌ يُحذفُ فيها الفاعل، منها:

١- ما تقدم أنفاً من حذف المستثنى منه في الاستثناء المفرغ.

٢- فاعل المصدر كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾ (١٤) ﴿يَنِيماً﴾ [البلد: ١٤-١٥] فاعل إطعام محذوف، والتقدير إطعمه يتيماً، والهاء يعود إلى فاعل اقتحم العقبة. فالمصدر مضاف إلى فاعله المحذوف.

٣- في بناء الفعل للمجهول. تقول في فَتَحَ زَيْدُ الْبَابِ: فُتِحَ الْبَابُ.

٤- فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب ، إذا دَلَّ عليه دليل متقدم عليه ، تقول: أَنْعِمَ بالعرب وأَكْرَمَ. أنعم فعل تعجب ، والباء حرف جر زائد ، والعرب فاعل. وفاعل أَكْرَمَ محذوف والتقدير: وأكرم بهم. ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. وسيأتي بيانه في موضوع التعجب .

تقديم الفاعل على المفعول به وبالعكس:

حق الفاعل أن يقع بعد الفعل مباشرة. وحق المفعول أن يقع بعد الفعل وفاعله. تقول: أَكْرَمَ خَالِدٌ زَيْدًا. قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]. وتقديم الفاعل إمَّا واجب أو جائز أو ممتنع.

الأول: الجائز. وذلك في الحالات التي لا يجب فيها التقديم ولا التأخير.

تقول: أَكْرَمَ خَالِدٌ زَيْدًا ، وأكرم زيدا خالد. ولا يحصل في ذلك التباسُ الفاعل بالمفعول به ، إذ من الواضح أن المرفوع هو الفاعل وأن المنصوب هو المفعول به.

الثاني: يجب تقديم الفاعل على المفعول في الحالات التالية:

١- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل مثل: أَكْرَمْتُ خَالِدًا ، إذ لو أَخْرَجْنَا الفاعل فقلنا: أَكْرَمَ خَالِدًا أَنَا ، لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله ، وذلك لا يجوز .

٢- إذا حصل بتأخير الفاعل التباسه بالمفعول به مثل: أكرم موسى عيسى، لأن ضمة الفاعل وفتحة المفعول مقدرتان، لذلك أوجبوا أن يكون الأول هو الفاعل خشية الالتباس. أمّا إذا دلت قرينة لفظية أو معنوية على تعيين الفاعل فالتقديم والتأخير جائزان. مثال القرينة اللفظية: أكرم موسى الفاضل عيسى. أو أكرم موسى عيسى العاقل. فرغ الصفة في الجملة الأولى دلاً على أن الفاعل موسى. ونصبها في الجملة الثانية دلاً على أن عيسى هو المفعول به. ومثل أكرمت موسى ليل. فتاء التأنيث دلاً على أن الفاعل ليل، ومثال القرينة المعنوية: أرضعت الصغرى الكبرى، فالقرينة المعنوية دلت على أن الكبرى هي المرضعة. ومثل: أكل الكمثرى موسى. فالقرينة المعنوية دلت على أن الأكل موسى.

الثالث: يمتنع تقديم الفاعل على المفعول به فيما يأتي:

١- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به مثل: أكرم زيداً أخوه، إذ لو قدّمنا الفاعل فقلنا: أكرم أخوه زيداً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. وهذا غير جائز. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤].

٢- أن يتصل بالفعل ضمير للمفعول به مثل: أكرمني أخوك. إذ لو قدّمنا الفاعل فقلنا: أكرم أخوك إياي لانفصل الضمير مع امكان اتصاله وهذا لا يجوز.

* تقديم المفعول به على الفعل والفاعل :

يجوز تقديم المفعول به على الفعل وفاعله ، مثل : زيداً أكرمتُ . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ [الأعراف: ٣٠] فالمتقدم مفعول هدى . والفاعل ضمير مستتر .

وقد يكون هذا التقديم واجباً وذلك إذا كان المفعول اسماً له الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، تقول : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فَمَنْ فِي محل نصب مفعول مقدّم . قال تعالى : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] . أَيُّ مفعول مقدّم لتدعوا . والواو فاعل . فقد تقدّم المفعول به على الفعل وفاعله . لأنه اسم شرط ^(١) .

(١) ما : زائدة، تدعوا: فعل مضارع، فعل الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل . فله : الفاء رابطة لجواب الشرط . له : جار ومجرور خبر مقدّم . الأسماء : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة . الحسنَى : صفة مرفوعة بضممة مقدرة ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

نَعَمْ وَبِئْسَ

هما فعلان جامدان ، الأول للمدح والثاني للذم . وقد أوردهما كثير من النحاة في موضوع الفاعل ، لأن فاعلهما يشترط فيه شروط خاصة ، تقول : نعم القائد خالدٌ ، وبئس التاجر زيدٌ . فالقائد والتاجر فاعلان لنعم وبئس ، والمخصوص بالمدح خالد ، وبالذم زيد . ويُعَرَّب المخصوص مبتدأ مؤخراً وتكون الجملة قبله خبراً مقدماً . لذلك يصح أن يقدم المخصوص .

ويجوز أن يحذف المخصوص إذا دلَّ عليه دليل قال تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٤٤] ، المخصوص محذوف تقديره هو ، أي أيوب عليه السلام .

ويشترط في فاعل نعم وبئس أن يكون معرفاً بأل كما في الأمثلة السابقة ، أو مضافاً إلى معرف بأل مثل : نعم جزاء المؤمنين الجنة ، وبئس مثوى الكافرين النار . وقد يكون فاعلهما (ما) مثل : نعم ما (أو نِعِمَّا) صَنَعْتَ ، وبئس ما قُلْتَ . والمخصوص محذوف فيهما ، تقديره في الأولى صُنْعُكَ ، وفي الثانية قولُكَ .

وإذا وقع بعد نعم أو بئس اسم نكرة وجب نصبه على أنه تمييز ، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً يفسره التمييز مثل : نعم صاحباً الكتاب ، وبئس جليساً الكاذب . الفاعل فيهما ضمير مستتر تقديره هو ، أي الصاحب والجليس . قال تعالى : ﴿ يَبْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠] .

النائب عن الفاعل

يحذف الفاعل من مثل: كَسَرَ زَيْدُ الْبَابِ فتقول: كُسِرَ الْبَابُ ، إذا كنت لا تعرف الفاعل ، أو كنت تعرفه ولكنك خِفتَ عليه أو منه. وقد يحذف لأغراض أخرى.

وما ينوب عن الفاعل تلزمه أحكامُ الفاعل السابقة من الرفع والتقديم والتأخير ، كما يلزم الفعل الإفراد والتذكير والتأنيث.

تقول: في فَتَحَ الرَّجُلُ الصَّنْدُوقَ: فَتَحَ الصَّنْدُوقُ. وفي اشترى زيد كتابين: أَشْتَرِيَ كِتَابَانِ. وفي استقبل أخوك المسافرين: اسْتُقبلَ المسافرون. وفي أَلَفَ زَيْدٌ رِسَالَةً: أُلْفَتْ رِسَالَةٌ. وفي وَجَدَتِ الْمَرْأَةُ دَرَهْمًا: وَجِدَ دَرَهْمٌ.

وإذا بني الفعل للمجهول فحذف الفاعل وجب أمران:

١- تغيير الفعل ، فيضم أول الماضي ويكسر ما قبل آخره ، تقول في كَتَبَ: كُتِبَ ، وفي هَذَّبَ: هُذِّبَ. أما المضارع فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره ، تقول في يَكْتُبُ: يُكْتَبُ. وفي يقاتِلُ: يُقاتَلُ.

وإذا كان أول الفعل همزة وصل ضُمَّ الحرف الثالث أيضاً تقول في اقْتَصَدَ: أُقْتَصِدَ ، وفي اسْتَخْرَجَ: أُسْتُخْرِجَ.

وإذا كان أوله تاء زائدة ضُمَّتِ التاء والحرف الذي بعدها تقول في تَعَلَّمَ: تُعْلَمُ ، وفي تَقَرَّبَ: تُقَرَّبُ .

وإذا كان الماضي ثلاثياً أجوف (أي معتل الوسط) مثل: قال وباع وخاف،
فالأفصح عند البناء للمجهول أن يُكسر الحرف الأول ويُقلب حرف العلة
ياءً^(١) فتقول: قِيلَ وبيِعَ وخِيفَ.

٢- إقامة شيء مقام الفاعل ، فإذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول به واحد
فهو نائب الفاعل ، تقول في فتح زيد الباب: فُتِحَ البابُ. وإذا كان الفعل متعدياً
إلى مفعولين فنائب الفاعل هو المفعول الأول ، ويبقى الثاني منصوباً ، تقول في
أعطيتُ الفقير درهماً: أُعْطِيَ الفقيرُ درهماً. وإذا كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة
مفاعيل فنائب الفاعل هو الأول ويبقى ما عداه منصوباً ، تقول في أخبرتُ
زيداً القطارَ قادماً: أُخْبِرَ زيدُ القطارَ قادماً.

وإذا لم يوجد مفعول به ناب عن الفاعل الظرف أو الجار والمجرور أو
المصدر ، مثل: أُعْتُكِفَ يومُ الخميسِ ، وسُوفِرَ إلى بغدادَ ، وانطَلَقَ انطلاقاً
سريعاً.

ويُشترط في الظرف والمصدر^(٢) إذا نابا عن الفاعل أن يكونا مختصين
متصرفين.

(١) لسكونها وكسر ما قبلها. وهذه قاعدة صرفية .

(٢) لم يذكر صاحب القطر شرطاً للجار والمجرور الذي ينوب عن الفاعل مع أنه يُشترط
فيه أن يكون حرف الجر غير ملازم لمجرور معين. أمّا الملازم لذلك كحروف القسم
التي يجب أن يكون المجرور مُقسماً به، وكذا (رَبِّ) التي يجب أن يكون مجرورها
نكرة، و(مُذ) التي يجب أن يكون مجرورها زماناً فلا تنوب المذكورات عن الفاعل،
ومثل مذ منذ .

والمختصّ ما اختص بنوع اختصاصٍ من إضافة أو وصف أو غيرهما. مثال ذلك (للمظرف): زمن الاجتماع ومكانٌ واسعٌ. ومثال ذلك (للمصدر): ضَرَبَ الْمُتَّقِمَ وضربٌ شديدٌ. فلا يصح أن يُقال: صَيَمَ زَمَنٌ وجُلِسَ مكان، وضُرِبَ ضربٌ، لعدم الاختصاص.

والمتصرّف من الظروف ما استعمل في الظرفية وغيرها كما في الأمثلة السابقة. وغير المتصرف ما لم يستعمل إلا في الظرفية مثل (إذا)، فلا يصح أن تنوب عن الفاعل.

والمتصرّف من المصادر ما استعمل في المصدرية وغيرها كما في الأمثلة السابقة. وغير المتصرف ما لم يستعمل إلا في المصدرية مثل: (سبحان)، فلا يصح أن ينوب هذا عن الفاعل.

الاشتغال

يكون الاشتغال في الجملة التي يتقدم فيها اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم المتقدم ، بحيث لو حُذِفَ الضمير لتسلَّطَ الفعل على الاسم المتقدم.

إذا قلتَ: اشتريتُ الكتابَ ، أو الكتابَ اشتريتُ فليس في هاتين الجملتين اشتغال ، لأن الفعل لم يشتغل بضمير الاسم المتقدم ، والكتاب مفعول به ، متأخر في الجملة الأولى متقدم في الثانية.

أمَّا إذا قلتَ: الكتابَ اشتريته فقد تحقق الاشتغال ، إذ قد تقدم اسم وهو الكتاب ، وتأخر فعل وهو اشترى الذي عَمَلَ في ضمير الكتاب على أنَّه مفعول به للفعل المذكور. ولو حذفنا الهاء لتسلَّطَ اشترى على الكتاب المتقدم. ومن أمثلة الاشتغال:

١- زيد رأيته.

٢- زيد مررتُ به.

٣- زيد طردت أخاه.

فالهاء في الجملة الأولى معمول للفعل رأى ، وفي الثانية مجرور بالباء ، والجار والمجرور معمولان للفعل مرَّ أي متعلقان به ، وفي الثالثة معمول للأخ بالإضافة والأخ معمول للفعل طرد .

فإن رفعتَ الاسم المتقدم في الجمل الثلاث فهو مبتدأ والجملة بعده خبر. وإن نصبته فهو مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور ، والجملة بعده مفسرة لا محل لها من الإعراب. وعلى النصب فالتقدير في الجملة الأولى: رأيتُ زيداً رأيتُه ، وفي الثانية: جاوزتُ زيداً مررتُ به ، وفي الثالثة: أهنتُ زيداً طردتُ أخاه.

- إذا تقرر هذا قلنا: إن الاسم المتقدم له خمس حالات:

(١) ترجيح النصب.

(٢) وجوبه

(٣) ترجيح الرفع.

(٤) وجوبه.

(٥) جواز الرفع والنصب على السواء.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

(الأول) ترجيح النصب ، وذلك في حالات منها:

١- أن يكون الفعل طلبياً ، كالأمر والنهي والدعاء. مثل:

زيداً أكرمهُ ، زيداً لا تطرُدْهُ ، اللهم عبدك ارحمهُ.

وإنما يترجح النصب في ذلك ، لأن الرفع يقتضي أن يكون الاسم المتقدم مبتدأ وأن الجملة بعده خبر. والإخبار بالجملة الطلبية خلاف القياس.

٢- أن يقرن بالاسم المتقدم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال.
مثل: أزيداً رأيته؟. وفي القرآن الكريم: ﴿أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبَعُهُ﴾ [القمر: ٢٤].

٣- أن يكون الاسم المتقدم مقترناً بحرفٍ عطفٍ مسبقٍ بجملة فعلية،
مثل: جاء زيد وخالداً أكرمته. فنصبُ خالد بفعلٍ محذوفٍ يقتضي أن تكون الجملة الثانية فعلية وهما متناسبتان. أما رفعه فيقتضي أن تكون الجملة الثانية اسمية معطوفة على جملة فعلية وهما غيرُ متناسبتين.

(الثاني) وجوب النصب:

وذلك فيما إذا وقع قبل الاسم المتقدم أداة خاصة بالأفعال كأداة الشرط،
مثل: إن زيداً رأيته فأكرمه. فزيد مفعول به لفعل محذوف هو فعل الشرط.
ورفعه يقتضي أن يكون مبتدأ، وهذا لا يجوز ، لأن أداة الشرط لا تدخل على الأسماء.

(الثالث) وجوب الرفع:

وذلك فيما إذا وقع الاسم بعد أداة خاصة بالأسماء مثل (إذا) الفجائية
كقولك: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو. أما نصبه فغير جائز لأنه على تقدير فعلٍ قبله تكون إذا الفجائية داخلة على فعل ، وذلك ممتنع.

(الرابع) استواء الرفع والنصب:

وذلك فيما إذا سبق الاسم حرف عطف مسبق بجملة فعلية وقعت خبراً
لاسم قبلها ، مثل: زيدٌ قام أبوه وخالد أكرمتُه. والجملة الأولى تُسمى الكبرى.
لأنها جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية. وجملة خالد أكرمتُه (برفع خالد) جملة
اسمية معطوفة على الجملة الكبرى. و(بنصب خالد) تكون الجملة فعليةً
معطوفة على جملة قام أبوه. فيكون عطف فعلية على فعلية. فالأمران جائزان
على السواء .

(الخامس) ترجيح الرفع:

وذلك فيما عدا ما تقدم. لأن الأصل في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء
حيث لا موجب ولا مَرَجَح لغيره .

التنازع

يتحقق التنازع في الكلام الذي يتقدم فيه عاملان فأكثر ، ويتأخر عنهما معمول واحد فأكثر ، ويكون كل متقدم طالباً لذلك المتأخر . واتفق النحاة على أنه يجوز إعمال العامل الأول كما يجوز إعمال غيره ^(١) . فإذا أعملنا الأول وجب أن نُضمِرَ في الثاني كل ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور . وإذا أعملنا الثاني لم نُضمِرَ في الأول إلا المرفوع . أما المنصوب والمجرور فيُحذفان .

تقول في إعمال العامل الأول :

قام وقعدا أخواك . فأخواك فاعل للفعل الأول ، وأضمَرنا الألفَ فاعلاً للفعل الثاني . فكأننا قلنا : قام أخواك وقعدا .

وتقول : قام وأكرمتهما أخواك . فأخواك فاعل للفعل الأول ، وأضمَرنا التاء فاعلاً والهاء مفعولاً للفعل الثاني . فكأننا قلنا : قام أخواك وأكرمتهما .

وتقول : قام ومررت بهما أخواك . فأخواك فاعل للفعل الأول ،

(١) لكن رجح الكوفيون إعمال الأول لأنه سابق ، ورجح البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول . ومن أمثلة إعمال الثاني قوله تعالى على لسان ذي القرنين : ﴿ أَتُؤْتِي أُفْرُغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] فالاسم المتأخر مفعول للفعل الثاني ، والمفعول الثاني للفعل الأول محذوف . ومنه قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ
.....

فالأخلاء مفعول للفعل الثاني ، وأضمَرنا الواو فاعلاً للأول .

قلتُ : قائل البيت رجل من طيء . انظر : معالم الاهتدا ص ٤٧ . ع

وأضمرنا الجار والمجرور للفعل الثاني ، فكأننا قلنا: قام أخواك ومررت بهما .

وتقول في إعمال الثاني:

قاما وقعد أخواك. فأخواك فاعل للفعل الثاني ، وأضمرنا الألف فاعلاً للفعل الأول.

وتقول: ضربتُ وضربني أخواك. فأخواك فاعل للفعل الثاني ، ولم نضمّر مفعولاً للفعل الأول بل حذفناه. فلا يجوز أن تقول: ضربتُهما وضربني أخواك. إذ سبق عدم إضمار غير المرفوع للأول.

وتقول: مررتُ ومرّ بي أخواك ، فأخواك فاعل للفعل الثاني ، ولم نضمّر المجرور للأول. فلا يجوز أن تقول: مررت بهما ومرّ بي أخواك.

ومن أمثلة تقدّم أكثر من عاملين على معمول واحد قولنا: كما صليتَ وباركتَ وترحّمتَ على إبراهيم. ومن أمثلة تقدم أكثر من عاملين على أكثر من معمول قول النبي ﷺ: « تُسَبِّحُونَ وتحمّدون وتكبرّون دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثلاثاً وثلاثين »^(١). والمعمولان هما الظرف (دُبُر) والعدد النائب عن المفعول المطلق.

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه [برقم ٨٠٧]. وأخرجه عنه مسلم أيضاً [برقم ٥٩٥]. فهو متفق عليه .

وقد اعتاد كثير من النحاة (ومنهم صاحب القطر) أن يُوردوا هنا قول
امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ

كفاني - ولم أطلب - قليلٌ من المال^(١)

وكلامهم حول الفعلين كفاني وأطلب ، والمعمول المتأخر (قليل). وكفاني
يحتاج إلى فاعل وأطلب يحتاج إلى مفعول به. قالوا: إنَّ ذلك ليس من باب
التنازع ، لأن التنازع يتحقق فيما إذا كان العاملان مُتَّجِهَيْنِ إلى معمول واحد.
أما كفاني وأطلب فليسا كذلك. إذ معنى البيت: لو كنت أسعى لأدنى معيشةٍ
لَكَفاني قليل من المال ولم أطلب المجدَّ أو المُلْكَ. فقليل فاعل كفاني ، ومفعول
أطلب محذوف. يدل على ذلك البيت الذي بعده:

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثِّلٍ

وقد يُدرِكُ المجدَّ المؤثِّلَ أمثالي^(٢)

(١) البيت لامرئ القيس. انظر: معالم الاهتدا ص ٤٨ . ع

(٢) يقال: أثَّل الرجل ماله نَمَاه، وأثَّل مجده عَظَمَهُ .

المفاعيل

حكم المفاعيل النصب ، وهي خمسة:

المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

١ - المفعول به:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل مثل: أكلَ زيدُ الطعامَ. والمراد بوقوع فعل الفاعل على المفعول به ارتباطه به بحيث لا يتعقل إلا بتعقل المفعول به ، لذلك صح أن نقول: إنَّ زيدا مفعول في مثل: ما ضربتُ زيدا ، أو: لا تضربُ زيدا. والفعل المتعدي ثلاثة أنواع: نوع ينصب مفعولاً واحداً كما في الأمثلة المتقدمة، ونوع ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهو ظنٌّ وأخواتها ، وقد سبق بحثها ، أو ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً مثل: أعطيت الفقيرَ درهماً. ونوع ينصب ثلاثة مفاعيل مثل: أخبرتُ زيدا القمرَ طالعاً.

وقد أدرج صاحب القطر بحث المنادى في المفعول به ، لأن (يا) في قولك: يا عبدَ الله بمعنى أدعو. لكنني رأيتُ أن أُفرد للمنادى باباً خاصاً ، كما فعل كثير من النحاة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ بحث المنادى طويل جداً كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٢- المفعول المطلق:

« هو مصدرٌ فضلةٌ تسلَّطَ عليه عاملٌ من لفظه ، مثل: جلستُ جلوساً ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أو من معناه مثل: جلستُ قعوداً، وفرحتُ جدلاً».

وليس من المفعول المطلق المصدر الذي يقع عمدةً في الكلام مثل: جلوسك مريحٌ، وأعجبنى كلامك، لأن جلوسك مبتدأ، وكلامك فاعل، فليسا فضلتين.

والمفعول المطلق يذكر في الكلام لتوكيد الفعل مثل: أكلتُ أكلاً، ونمتُ نوماً، أو لبيان نوعه مثل: جلستُ جلوسَ الخائف. ووقفتُ وقفةَ المتحير. وقد يُذكرُ لأغراض أخرى كما سيأتي.

وقد تُنصب أسماء ليست بمصادر^(١)، وتكون نائبة عن المفعول المطلق مثل:

١- كل وبعض مضافين إلى المصدر مثل: اجتهدتُ كلَّ الاجتهاد، وترددتُ بعضَ التردد. ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]. فكل وبعض منصوبان على أنهما نائبان عن المفعول المطلق، وما بعدهما مضاف إليه.

(١) هذا على الغالب، ولا ينطبق على الحالة الثانية، وهي: جلست قعوداً، فإن قعوداً مصدر كما هو واضح. ع

٢- مرادف المصدر^(١) مثل: جلستُ قعوداً، وفَرِحْتُ جَذَلاً.

٣- الإشارة إليه مثل: ضربتُ ذلكَ الضربَ. فذلك في محل نصب لنيابته عن المفعول المطلق وما بعده بدل منه أو صفة له.

٤- ضمير المصدر مثل: ضربتُهُ ضرباً لا أضربه أحداً. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]. فالهاء في أضربه وأعذبه نائب عن المصدر^(٢)، وأحداً مفعول به.

٥- آلة المصدر مثل: ضربتُهُ سوطاً أو عصاً أو مِقْرَعَةً.

٦- عدده مثل: ضربته ثلاثاً وعشرين ضربةً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُم مِّنْ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

(١) أي: المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور كما في شرح ابن عقيل ص ٢٦٩ ع

(٢) أي: نائب عن المفعول المطلق .

٣- المفعول له:

ويسمى المفعول لأجله أيضاً، « وهو كلُّ مصدرٍ يُذكر علة لحدَثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً ». وإنما يُنصبُّ إذا كان مصدراً وأن يتحد مع الفعل بحيث يكون الفاعل واحداً والزمن واحداً . مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِيْ ءَاذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَءِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. الحذر منصوب على أنه مفعول له ، وهو مصدر ، وفاعل الحذر وجعل الأصابع واحد ، وهم الكافرون . وزمن الحذر والجعل واحد . فإن فُقدَ واحد من هذه الشروط وجب جره بأحد حروف التعليل مثل اللام أو من أو الباء أو غيرها .

مثال ما فقد المصدرية: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] ، إذ الكاف ليست مصدراً .

ومثال ما فُقد فيه اتحاد الزمان: قول الشاعر:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها

(١)

فالعلة النوم وهو مصدر ، وفاعل النض (أي النزع) وفاعل النوم واحد وهو المرأة ، لكن النض قبل النوم .

ومثال ما فُقد فيه اتحاد الفاعل: قول الشاعر:

(١) البيت لامرئ القيس . انظر: معالم الاهتدا ص ٥٨-٥٩ . ع

وإِنِّي لَتَعْرِونِي لَذِكْرِكِ هِزَّةٌ

(١)

ففاعل تعروني هو هزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم.

وقال تعالى: ﴿لِتَرْكَبُنَّهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، لتركبوها مصدر مؤول لأن الفعل منصوب بأن المصدرية المقدرة. وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير. ولكن فاعل الخلق هو الله جل شأنه ، وفاعل الركوب بنو آدم ، لذلك جَرَّ المصدر باللام. أمَّا زينة فهو مفعول له لاستيفائه الشروط ، ومعلوم أن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى.

وإذا استوفى المصدرُ الشروطَ فالأرجح نصبه ، ويجوز الجر بحرف التعليل، تقول: جئتُ إكراماً لك أو لإكرامك .

(١) البيت للهمذلي (أبي صخر). انظر: معالم الاهتدا ص ٥٩ . ع

٤ - المفعول فيه (الظرف):

« هو اسم منصوب تسلط عليه عامل على معنى (في) الظرفية ، سواء كان اسم زمان مثل: سافرتُ يومَ الخميس ، أم اسم مكان مثل: جلستُ أمامك » .
وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، ويستوي في ذلك المختص ك: يوم الخميس ، والمعدود ك: صمتُ أسبوعاً ، والمبهم ك: قضيتُ في البصرة وقتاً^(١) .

أمّا أسماء المكان فلا يُنصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبهماً ، وذكر النحاة أن المبهم من أسماء المكان ثلاثة أقسام:

الأول: أسماء الجهات الست: فوق والتحت واليمين والشمال والأمام والخلف ، ومنها ذات اليمين وذات الشمال . وفي القرآن الكريم: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦] ، و ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحَنُّكَ سِرِيًّا ﴾ [مريم: ٢٤] ، و ﴿ وَالرَّكْبُ أَصْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢] ، و ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾ [الكهف: ٧٩] ، و ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزْوُرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٧] . ومما يلحق بالمبهات: عند ، ولدى . قال تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقال: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥] .

الثاني: أسماء مقادير المساحات ، كالفرسخ والميل . تقول: سرتُ فرسخاً أو ميلاً .

(١) المختص ما يُسأل عنه بـ « متى » . والمعدود بكم . والمبهم ما لا يُسأل عنه بذلك .

الثالث: ما صيغَ من مصدر الفعل الذي عَمِلَ النصب في الظرف مثل:
جلستُ مجلسَ زيدٍ. أي مكان جلوسه. وفي القرآن الكريم: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا
مَقْعِدَ لِّلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]. ولا يصح أن يقال: قعدتُ مجلسَ زيدٍ ، لاختلاف
مَصْدَرَيَّهما .

٥- المفعول معه:

« هو اسم فضلة منصوب وقع بعد واو أريدَ بها التنصيصُ على المعية وقبلهما فعل أو شيء فيه معنى الفعلِ وحروفُه » ، مثل : سار زيدٌ والشارعُ ، وزيدٌ سائرٌ والشارعُ ، وأعجبني سيرُكَ والشارعُ . فالشارع مفعول معه ، لأنه اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى مع وسبقهما في الجملة الأولى فعل ، وفي الجملتين الثانية والثالثة ما يُشبهُ الفعل وهو اسم الفاعل في الثانية والمصدر في الثالثة .

وليس في الجملِ الآتية مفعول معه:

(١) لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن .

(٢) جاء زيد والمطرُ نازلٌ .

(٣) اشترك زيدٌ وخالدٌ .

لأنَّ ما بعد الواو في الجملة الأولى فعل لا اسم ، وما بعدها في الجملة الثانية جملة لا اسم ، وما بعدها في الجملة الثالثة عمدة لا فضلة ، لأن الاشتراك لا يتأتَّى إلا من اثنين فأكثر .

ولم يذكر صاحب القطر ما ذكره بعض النحاة من وقوع المفعول معه بعد (ما وكيف) الاستفهاميتين مثل: ما أنتَ وزيداً؟ وكيف أنتَ والقتال؟

فما بعد الواو في الجملتين مفعول معه مع أنه لم يسبقه فعل ولا شبهه .

وخرَّجَهُ النحاة على إضمار فعلٍ مشتقٍّ من الكون ، والتقدير: ما تكون
وزيداً ، وكيف تكون والقتال.

* والاسم الذي تتوفر فيه الشروط للنصب على أنه مفعول معه له ثلاث
حالات، وهي:

(الحالة الأولى) وجوب النصب: وذلك فيما إذا كان العطف ممتنعاً لما منع
معنوي ، كقولك لمن ينهى عن القبيح وهو يفعله: لا تنه عن القبيح وإتيانه.
لأنك لو عطفك كان المعنى لا تنه عن القبيح ولا عن إتيانه ، وهو فاسد ، لأن
مراد القائل النهي عن القبيح وعن إتيانه ، فهو كقول الشاعر:

لا تنه عن خُلُقٍ وتأتي مثله

(١)

وكذلك يجب النصب في مثل قولك: قمتُ وزيداً ، إذ الصحيح أن
العطف على الضمير المرفوع المتصل (وهو التاء هنا) لا يجوز إلا بعد
توكيده بضمير منفصل ، فتقول على العطف: قمت أنا وزيداً. وكذلك يجب
النصب في قولك: مررتُ بك وزيداً. إذ لا يجوز العطف على الضمير المخفوض
إلا بإعادة الخافض ، فلو أردتَ العطف لقلتَ: مررت بك وبزيد. قال تعالى:
﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

ومن موانع العطف المعنوية ما لم يذكره صاحب القطر وهو ما إذا كان

(١) مر البيت في: نواصب المضارع . ع

ما بعد الواو لا يُشارك ما قبلها في الحكم ، مثل: سِرْتُ والشارعَ ، وماتَ زيدٌ وطلوعُ الشمسِ. لأن الشارع لا يشارك في السير ، وطلوع الشمس لا يشارك زيداً في الموت.

(الحالة الثانية) يترجح نصب الاسم على أنه مفعول معه على العطف: وذلك في مثل قولك: كُنْ أَنْتَ وزيداً كالأخ. وذلك لأنك لو عطفت زيداً على الضمير المستتر في (كن) لزم أن يكون زيدٌ مأموراً ، ولا تريد أن تأمره ، بل تريد أن تأمر المخاطبَ بأن يكون مع زيد كالأخ.

(الحالة الثالثة) ترجيح العطف: وذلك فيما إذا أمكن العطف من غير ضعف ، كقولك: قام زيدٌ وخالدٌ. لأن العطف هو الأصل ولا موجب ولا مرجح لغيره.

- وذكر بعض النحاة:

(حالة رابعة) يمتنع فيها العطف كما يمتنع النصب على المعية: كما في قول الشاعر^(١):

عَلَفْتُهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِداً

ويتعين في مثل هذا أن يكون ما بعد الواو منصوباً بفعل محذوف ، والتقدير: وسقيتها ماءً بارداً.

(١) مجهول. انظر: شرح ابن عقيل ص ٢٨٦ و ٨٦٣. ع

المنادى

المنادى من منصوبات الأسماء ، قسم منه معرب يظهر فيه النصب ، وقسم مبني في محل نصب.

* (المنادى المعرب) ثلاثة أنواع، وهي:

١ - المضاف: مثل: يا عبدَ الله ، ويا صاحبَ العلم. ومنه قولك: يا خليلي. فهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، ومنه في القرآن الكريم: ﴿يَصْحَجِي السَّجْنَ﴾ [يوسف: ٣٩] فصاحبي منصوب بالياء، والسجن مضاف إليه.

٢ - الشبيه بالمضاف: وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه^(١)، وهذا الشيء إمّا مرفوع بالمنادى مثل: يا جميلاً وجهه ، ويا محموداً فعله. فما بعد المنادى في المثال الأول فاعل للصفة المشبهة ، وفي المثال الثاني نائب فاعل لاسم المفعول. وإمّا منصوب بالمنادى مثل: يا طالعاً جبلاً. فما بعد المنادى مفعول به لاسم الفاعل . وإمّا جار ومجرور متعلق بالمنادى مثل: يا رفيقاً بالعباد.

٣ - النكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

* (المنادى المبني)، وهو نوعان هما:

١ - المفرد^(٢) العلم: والمقصود به ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ولا نكرة

(١) تقدم بيان ذلك في بحث (لا) النافية للجنس.

(٢) قد يقصد بالمفرد ما ليس مثنى ولا مجموعاً ، وقد يقصد به ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به. وسبق ذلك في أقسام الخبر ، وفي (لا) النافية للجنس .

غير مقصودة . وبناءً على ما يرفع به لو كان معرباً. تقول: يا زيدُ ويا زيدان
ويا زيدون . الأول مبني على الضم ، والثاني مبني على الألف ، والثالث مبني
على الواو ، لأنها تُرفع بذلك .

٢- النكرة المقصودة: وهي المعينة كقولك تنادي رجلاً معيناً: يا رجلُ.
قال تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيٍّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠].

* المنادى المضاف إلى (ياء المتكلم):

هو معرب لأنه مضاف ، فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
المتكلم، والياء مضاف إليه مثل: يا صديقي ، ويجوز فيه لغات أفصحها:

١- إثبات الياء ساكنة. قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِي^(١) لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾
[الزخرف: ٦٨].

٢- حذف الياء وإبقاء ما قبلها مكسوراً. قال تعالى: ﴿يَعْبَادِ
فَأَنْتَقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

٣- إثبات الياء مع فتحها. قال تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾
[الزمر: ٥٣].

٤- قلب الكسرة التي قبل الياء فتحةً فتقلب الياء ألفاً ، وفي القرآن
الكریم: ﴿بَحْسَرَتْنِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

(١) إثبات الياء في الوقف والوصل قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ورويس
من طريق أبي الطيب ... انظر: معجم القراءات ٨/ ٣٩٦ ع

والمنادى إذا كان أباً أو أماً وهما مضافان إلى ياء المتكلم جاز فيها لغات
أفصحها:

١- يا أبي ويا أمي ، بإثبات الياء ساكنة أو مفتوحة.

٢- يا أبتِ ويا أمتِ ، بقلب الياء تاء مكسورة. قال تعالى على لسان
إسماعيل عليه السلام: ﴿يَا أَبَتِ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفاء: ١٠٢].

وإذا كان المنادى مضافاً إلى اسمٍ مضافٍ إلى ياء المتكلم لم يجز فيه إلا إثبات
الياء مفتوحة أو ساكنة ، تقول: يا قارئَ كتابي أو كتابي.

إلا إذا كان ابن أم أو ابن عم فيجوز فيها إثبات الياء فتقول: يا ابن أمي
، ويا ابن عمي. كما يجوز حذف الياء مع فتح الميم أو كسرهما. قال تعالى:
﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ أَلْقَوْمَ اسْتَصْعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقال: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا
تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤]. وقد قرأ السبعة بفتح الميم وكسرهما .

* توابع المنادى :

سيأتي بحث التوابع وأنها النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف
النسق. فإذا كان المنادى مبنياً وكان تابعه نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان أو عطف
نسق مقترناً بأل جاز في ذلك التابع الرفع تبعاً للفظ المنادى والنصب تبعاً لمحلّه.
تقول في النعت: يا زيدَ الظريفُ أو الظريفَ. وفي التوكيد: يا تميمُ أجمعون أو
أجمعين ، وفي عطف البيان: يا سعيدُ كرز أو كرزاً ، وفي عطف النسق: يا زيدُ

والضحاكُ أو والضحاكَ. وكذلك حكم التابع المضاف المقترن بأل ، تقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ أو الحسنَ الوجهِ.

أمّا إذا كان التابع بدلاً أو عطفَ نسقٍ بدون أل فإنهما يُعطيَان حكم ما يستحقّه المنادى ، لأنهما كالمنادى المستقل. تقول: يا سعيدُ كرّز. ويا سعيدُ وخالدُ. ويا سعيدُ أبا عبدِ الله ، ويا سعيد وأبا عبدِ الله.

وإذا كان التابع نعتاً لأيّ التي تردّ للنداء وجب فيه الرفع تبعاً للفظ تقول: يا أيها الرجلُ ويا أيها المؤمنون ويا أيّتها المسلمةُ ويا أيّتها المسلماتُ.

* تكرار لفظ المنادى:

إذا تكرّر لفظ المنادى المفرد وكان الثاني مضافاً مثل: يا زيد زيد اليَعمَلاتِ^(١) جاز في الأول الضم والنصب.

أمّا الضم فمبنيّ على أنه منادى مفرد ، ويكون الثاني منصوباً على أنه بدل أو عطف بيان.

وأمّا النصب فعلى أنه مضاف إلى مضاف إليه محذوف دلّ عليه ما بعده ، والتقدير: يا زيدَ اليَعمَلاتِ يا زيدَ اليَعمَلاتِ.

* الترخيم :

يجوز ترخيم المنادى بحذف حرفٍ أو حرفين من آخره تخفيفاً. أمّا المختوم

(١) اليعملة: الناقة القوية على الحمل والركوب .

بالتاء فيجوز ترخيمه إذا كان معيناً. تقول في ترخيم طلحة وثبة^(١): يا طلحُ
ويا ثبُ. وأمّا ما لم يُحتَم بالتاء فيشترط لترخيمه ثلاثة شروط وهي:

(١) العلمية.

(٢) البناء على الضم.

(٣) الزيادة على ثلاثة أحرف.

تقول في ترخيم جعفر وحارث: يا جعف ويا حار. ولا يجوز ترخيم مثل
إنسان، لفقد الشرط الأول، ولا مثل عبد الله، لفقد الشرط الثاني، ولا مثل
عمر، لفقد الشرط الثالث.

والمحذوف للترخيم إمّا حرف واحد كما في الأمثلة المتقدمة. وإمّا حرفان،
وذلك فيما إذا توفرت فيه أربعة شروط:

(١) أن يكون ما قبل الأخير زائداً.

(٢) ومعتلاً.

(٣) وساكناً.

(٤) أن يكون ما قبله ثلاثة أحرف فأكثر.

تقول في سلمان ومنصور ومسكين: يا سلم ويا منص ويا مسك ؛ لتوفر
الشروط في هذه الأسماء.

(١) الثبة: الجماعة .

ولا يحذف إلا حرف واحد من مختار^(١)، لفقد الشرط الأول، ومن دلامص^(٢) (علمًا) لفقد الشرط الثاني، ومن مُنَوَّر^(٣)، لفقد الشرط الثالث، ومن سعيد، لفقد الشرط الرابع.

أمّا ما كان مركباً تركيباً مزجياً فتحذف منه الكلمة الثانية عند الترخيم، تقول في مَعْدِي كَرِب وحضر موت: يا معدي ويا حضر.

والاسم المرخم فيه لغتان: إحداهما: قطع النظر عن المحذوف فتبنى الكلمة على الضم تقول في ترخيم جَعْفَر: يا جَعْفُ. وتسمى هذه لغة مَنْ لا ينتظر. الثانية: إبقاء الحرف على ما كان عليه فتقول في ترخيم جعفر: يا جَعَفَ. وتسمى هذه لغة من ينتظر.

* الاستغاثة:

من أقسام المناذى المستغاثُ به. وهو كل اسم نُودِيَ ليخلص من شدةٍ أو يعين على دفع مَشَقَّةٍ. ولا يستعمل في الاستغاثة من حروف النداء^(٤) إلا (يا) خاصةً. وللمستغاث به ثلاثة استعمالات:

(١) أَلِف مختار منقلبة عن أصل وهو الياء، فإن الأصل (مختير) بكسر الياء إذا كان اسم فاعل و(مختير) بفتح الياء إذا كان اسم مفعول. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهذه قاعدة صرفية.

(٢) يوصف به الدرع، فيقال: درع دلامص ودلاص.

(٣) اسم مفعول من التنوير.

(٤) حروف النداء كثيرة منها: يا، والهمزة، وأيا، وهيا، ووا.

(الأول) استعماله مجروراً بلام مفتوحة ، والمستغاث لأجله مجروراً بلام مكسورة. تقول: يا لله للمظلومين. أي أدعوك لأجلهم.

(الثاني) أن لا تدخل عليه اللام ولكن تلحق آخره ألف. تقول: يا عمرا للبائسين. وهو مبني على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة الظاهرة بسبب الألف التي بعدها.

(الثالث) أن لا تدخل عليه اللام ولا تلحقه الألف ، وحكمه حينئذ كالمنادى ، تقول: يا زيد للفقراء ، ويا عبد الله للمساكين.

وإذا عطفنا على المستغاث به مستغاثاً به آخر ، فإن أعدنا (يا) فتحنا لام المعطوف أيضاً ، تقول: يا لزيد ويا لخالد للضعفاء. وإن لم نعد (يا) كسرنا لام المعطوف تقول: يا لزيد ولخالد للضعفاء.

* النُدبة:

هي من أقسام المنادى. والمندوب: « هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه ». فالأول كقولك في رثاء شخص اسمه زيد: وازيدُ، أو وازيدا ، أو وازيده. والثاني كقولك متوجعاً من ألم في رأسك: وارأسُ ، أو وارأسا ، أو وارأساه .

ولا يستعمل في الندبة من حروف النداء إلا (وا) وهي الغالبة. وقد تستعمل (يا) إذا لم يلتبس بالنداء المجرد.

وحكم المندوب حكم المنادى ، تقول: وازيدُ (بالضم) وواعبدَ الله
(بالنصب).

ويجوز أن تلحق آخر المندوب ألفٌ ، تقول: واعمرا ، وارأسا. وهاءٌ عند
الوقف فتقول: واعمره ، وارأساه. وهذه الهاء هي هاء السكت. ويجوز ضمها
تشبيهاً لها بالضمير ، ويجوز كسرها لالتقاء الساكنين.

وتقول في إعراب مثل واعمره: وا: حرف نداء وندبة ، عمره: منادى
مندوب مبني على ضم مقدر على آخره مَنَعَ من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة
المناسبة لألف الندبة ، والهاء للسكت .

الحال

الحال من الأسماء المنصوبة ، وهو^(١) : « وصفٌ فضلةٌ يبينُ هيئةَ صاحبه عند وقوع الفعل » .

والمرادُ بالوصفِ المشتقُّ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفة المشبهة .
تقول : جاءَ خالدٌ راكباً ، وخرجَ زيدٌ مغموماً ، وأقبلَ أخوكَ فرحاً . وما ورد
من الأحوال جامداً يجب تأويله بمشتقٍّ مثل : بعت القمحَ صاعاً بدرهم . أي
مُسَعَّراً بدرهم .

والمراد بالفضلة ما ليس عمدةً ، أي ليس مسنداً ولا مسنداً إليه . وليس
المراد بها ما يُستغنى عنه دائماً . فقد يُستغنى عنها في مثل : جاء زيدٌ راكباً ، وقد
لا يستغنى عنها في مثل : ما جاء زيدٌ إلا راكباً .

والحال في قولك : جاء الرجل راكباً ، يبين هيئة الرجل عند مجيئه . لذلك
قالوا : إنَّ الحال يقع في جواب كيف .

ويشترط في الحال التنكير كالأمثلة السابقة . وما ورد معرفةً يجب تأويله
مثل : اجتهد وحدك ، أي منفرداً ، ومثل : ادخلوا الأول فالأول ، أي مرتبين .

ويشترط في صاحب الحال أحدُ الأمور الآتية :

١ - التعريف كـ : جاء خالد ضاحكاً .

(١) الحال تُذكر وتؤنث ، تقول : هذا حال وهذه حال .

٢- أو التخصيص بوصف مثل: جاء رجالٌ غرباءُ مسرعين. أو بإضافة
مثل: حضر ذوو فاقةٍ سائلين. ومنه قوله تعالى: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ ﴾
[فصلت: ١٠]. سواء حال من أربعة لتخصيصها بالإضافة.

٣- أو التعميم كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾
[الشعراء: ٢٠٨]. جملة لها منذرون في محل نصب حال من قرية ، وهي عامة
لوقوعها في سياق النفي.

٤- أو التأخير، أي تأخير صاحب الحال عن الحال، كما في قول الشاعر:

لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلُ^(١)

(٢)

موحشاً حال من طلل وهو نكرة.

وقد جرى على السنة المعربين أنَّ الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد
المعارف أحوال . تقول: جاء رجلٌ يركض ، وجاء زيدٌ يركض. ففي المثال
الأول الجملة من يركض والفاعل المستتر في محل رفع صفة لرجل. وهي في
المثال الثاني في محل نصب حال.

ويشترط في الجملة التي تقع حالاً شروط ، منها أن تكون خبرية ، وأن
يربطها بصاحبها رابط ، وهو الضمير في الجملة الفعلية كالمثال السابق. ومنه
قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ آبَاَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦].

(١) لمية: جار ومجرور خبر مقدم، موحشاً: حال، طلل: مبتدأ مؤخر.

(٢) البيت لكثير [عزة]، انظر: معالم الاهتدا ص ٦١-٦٢. ع

أمَّا الجملة الاسمية فالرابط إمَّا الضمير وحده مثل: جاء زيد يَدُهُ على
رأسه ، أو الواو وحده مثل: جاء زيدُ والمطرُ نازلٌ ، أو الواو والضمير معاً مثل:
جاء زيد وهو غضبانٌ.

التمييز

التمييز من منصوبات الأسماء ، وهو: « اسم فضلة نكرة جامد مفسَّر للمبهم من الذوات أو النسب ».

فهو اسم ، ولا يكون جملة أو شبه جملة ، وهو فضلة يصح الاستغناء عنه . وهو نكرة فلا يكون معرفة ، وهو جامد فلا يكون مشتقاً ، وهو مفسَّر للمبهم من الذوات أو النسب . فإذا قلت : عندي صاع . فصاع اسم ذات مبهم يحتمل أن يكون قمحاً أو شعيراً أو تمرّاً أو غيرها . فإذا قلت : عندي صاعٌ تمرّاً زال ذلك الاحتمال . ولو قلت : طاب زيدٌ أي طاب شيء في زيد ، يحتمل أن يكون لباساً أو طعاماً أو علماً أو نفساً . فإذا قلت : طاب زيد نفساً زال ذلك الاحتمال .

والتمييز يخالف الحال في أن التمييز جامد والحال مشتق ، وأن التمييز يفسر المبهم من الذوات أو النسب ، وأن الحال يفسر المبهم من الهيئات . ويقول أكثر النحاة : إنَّ التمييز يوافق الحال في كونه اسماً فضلة . ولكنني أرى أن هذا الكلام ليس على إطلاقه . فالتمييز لا يكون إلا اسماً ، أمّا الحال فقد يكون اسماً وقد يكون جملة . وأنَّ التمييز فضلة يصح الاستغناء عنه ، أمّا الحال فقد يصح الاستغناء عنه وقد لا يصح كما سبق بيانه في موضوع الحال .

ويُعلم مما سبق أن التمييز قسمان : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة .

أمّا ما كان لتفسير مفرد فيقع بعد ما يأتي :

الأول: المقادير ، وهي المساحات كجريب نخلاً ، والكيل كصاع قمحاً ،
والوزن كرطل سُكَّرًا .

الثاني: العدد ^(١) . والتمييز المنصوب بعد العدد هو ما يقع بعد أحد عشر
إلى تسعة وتسعين كما في قوله تعالى: ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا ﴾ [يوسف: ٤] ، وقوله:
﴿ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً ﴾ [ص: ٢٣] .

الثالث: ما دلّ على مماثلة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾
[الكهف: ١٠٩] .

الرابع: ما دلّ على مغايرة مثل: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبْلًا . غيرها: اسم إنَّ
منصوب ، وإبلاً: تمييز .

وأما ما كان لتفسير نسبة فقد يكون محولاً عن الفاعل مثل: ﴿ وَاشْتَغَلَ
الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مریم: ٤] . الأصل: اشتغل شيبُ الرأسِ . فجعل المضاف تمييزاً
والمضاف إليه فاعلاً . وقد يكون محولاً عن المفعول مثل: ﴿ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ
عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] . الأصل: فجرنا عيونَ الأرضِ . فجعل المضاف تمييزاً
والمضاف إليه مفعولاً . وقد يكون محولاً عن مضافٍ غيرهما مثل: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ
مِنْكَ مَالًا ﴾ [الكهف: ٣٤] . الأصل مالي أكثرُ من مالِكَ . فجعل المبتدأ تمييزاً .

وقد يقع كل من الحال والتمييز لا لبيان هيئة ولا ذات ولا نسبة ، ويُسمى

(١) سيأتي بحث العدد في أواخر الكتاب .

كل منهما (مؤكدًا). كما في قوله تعالى: ﴿فَنَبِّئْهُمْ صَاحِبَكَا﴾ [النمل: ١٩]، وقوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

ويذكر كثير من النحاة أنَّ من تمييز العدد تمييز (كم) الاستفهامية، فإنَّه منصوب مثل: كم كتاباً اشتريت؟ فكم: في محل نصب مفعول به مقدم للفعل اشتريت، وكتاباً: تمييز. ويجوز جر تمييزها إذا دخل عليها حرف جر، مثل: بكم درهم اشتريت كتابك. ودرهم: مجرور بمن محذوفة، والتقدير بكم من درهم. وتقول: كم كتاباً عندك؟ كم: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. كتاباً: تمييز. عندك: شبه جملة في محل رفع خبر.

الاستثناء

الاستثناء بإلا أو إحدى أخواتها، هو: «إخراج ما كان داخلاً لولا الاستثناء».

وأدوات الاستثناء: (إلا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا) ^(١). و(إلا) هي الأصل في الاستثناء. وهي حرف. أمّا (غير وسوى) فهما اسمان. وأمّا (خلا وعدا) فإن سبقتهما (ما) فهما من الأفعال الماضية، وإن لم تسبقهما (ما) فقد تكونان من الأفعال، وقد تكونان من حروف الجر. وكذلك (حاشا) بدون ما.

والكلام الذي يشتمل على الاستثناء إمّا تام وهو ما كان المستثنى منه مذكوراً فيه. وإمّا ناقص وهو بخلاف التام. وإمّا موجب وهو ما لم يكن مسبوقاً بنفي أو نهي أو استفهام إنكاري لأن الاستفهام الإنكاري بمعنى النفي. وإمّا غير موجب وهو بخلافه.

والبحث في حكم المستثنى يتضمن:

(١) الاستثناء بإلا.

(٢) الاستثناء بغير وسوى.

(٣) الاستثناء بخلا وعدا وحاشا. وفيما يلي تفصيل ذلك.

(١) عدّ منها بعض النحاة (ليس ولا يكون) والمنصوب بعدهما خبر لهما لا منصوب على أنه مستثنى. وإن كان مستثنى من حيث المعنى.

للاستثناء بـ (إلا) ثلاث حالات ، وهي :

١- يجب نصب المستثنى إذا كان الكلام تاماً موجباً ، سواء كان الاستثناء متصلاً ، وهو ما كان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه . تقول : قام القوم إلا زيداً . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] . أم كان منقطعاً وهو ما لم يكن المستثنى بعضاً من المستثنى منه مثل : قام القوم إلا بغيراً . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١] ^(١) .

٢- يجوز نصبُ المستثنى أو إتياعه للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل ، وذلك إذا كان الكلام تاماً غير موجب مثل : ما جاء القومُ إلا علياً أو عليٌّ (في النفي) ، ومثل : لا يَقُمْ أَحَدٌ إلا زيداً أو زيدٌ (في النهي) . ومثل : هل قام أَحَدٌ إلا زيدٌ أو زيداً (في الاستفهام) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] قرأه بعضهم بالرفع وبعضهم بالنصب . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ ﴾ [هود: ٨١] قرأه بعضهم بالرفع وبعضهم بالنصب .

٣- إذا كان الكلام ناقصاً وغير موجب وهو ما يسمى بالاستثناء المفرغ وجب أن يُعرب المستثنى كما لو لم يكن فيه استثناء ، أي إنه يكمل النقص .

(١) هذا مبني على قول الكثيرين إنَّ إبليس ليس من الملائكة .

قلتُ : وانظر - إن شئت - الكلام على ذلك في رسالة المؤلف : « رسالة في التفسير على صورة أسئلة وأجوبة » ص ٣٩-٤٤ . ع

تقول: ما جاء إلا زيدٌ. فزيد فاعل ، كأنك قلت: جاء زيد وحده . وتقول: ما رأيت إلا زيداً ، فما بعد إلا مفعول به . وتقول: ما أنت إلا تاجر ، فما بعد إلا خبر للمبتدأ. قال تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. وإلا في ذلك أداة حصر ملغاة.

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه فإن كان الكلام موجباً وجب نصب المستثنى ، تقول: قام إلا زيداً القوم ، و [إن كان غير موجب فالمختار نصبه، تقول: ^(١) ما قام إلا زيداً القوم. وما لي إلا أخاك صاحب. فالقوم فاعل ، وصاحب مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور (لي).

* الاستثناء بـ (غير وسوى) :

حكم (غير وسوى) حكم الاسم الواقع بعد إلا . وما بعدهما مجرور بالإضافة دائماً. تقول في الاستثناء التام الموجب: قام القومُ غيرَ زيدٍ. بنصب غير على الاستثناء ، وزيد مضاف إليه. وكذلك إذا قلت: قام القوم سوى زيد. فسوى منصوب بفتحة مقدرة على أنه مستثنى وزيد مضاف إليه. وتقول في الاستثناء التام غير الموجب: ما قام القوم غيرُ زيدٍ أو غيرَ زيد. وتقول في الاستثناء الناقص غير الموجب: ما قام غيرُ زيد ، برفع غير على أنه فاعل ، وهكذا تقول في سوى.

(١) زيادة مني . ع

* الاستثناء بـ (خلا وعدا وحاشا):

أمَّا خلا وعدا فإن سبقتهما (ما) المصدرية فهما فعلا ن فاعلهما مستتر وما بعدهما مفعول به ، تقول : قام القومُ ما خلا زيدا أو ما عدا زيدا . وإن لم تسبقهما (ما) جاز أن تكونا فعلين كما لو سبقتهما (ما) ، وجاز أن تكونا حرفي جر وما بعدهما مجرور بهما . وأمَّا حاشا فلا تسبقها (ما) . وهي إمَّا فعل فاعله مستتر أو حرف جر وما بعدها مجرور بها .

الأسماء المجرورة

يُجَرُّ الاسمُ إمَّا بحرف جر أو بالإضافة أو بالتبعية ^(١). تقول: مررتُ بالتاجر، وهذا بيتُ التاجر، ومررت بزيد التاجر. فالتاجر مجرور بالباء في الجملة الأولى، وبالإضافة في الجملة الثانية، وبالتبعية (على أنه نعت) في الجملة الثالثة.

* حروف الجر:

- سبعة منها مشتركة، أي تجر الاسم الظاهر والمضمر، وهي:

﴿من وإلى وعن وعلى وفي واللام والباء﴾. وفي القرآن الكريم: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، ﴿أَفَرَأَى بِأَسْمَارِكَ﴾ [العلق: ١]،

(١) يرى بعض النحاة أن الجر بالتبعية إنما هو جر بالحرف أو بالإضافة، لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع. وهذا صحيح، ولكننا لا نقول في مثل: مررت بزيد التاجر. إن التاجر مجرور بالباء التي جرت لفظ زيد، بل نقول: هو مجرور لأنه صفة لمجرور.

﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]. ففي هذه الآيات الكريمة شواهد على جر الحروف المذكورة للأسماء الظاهرة والمضمرة.

- وسبعة منها لا تدخل إلا على الأسماء الظاهرة وفي حالات خاصة، وهي:

(رَبّ) وهي لا تجر إلا الأسماء النكرات مثل: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيْتَهُ.
و(مُذ ومنذ) وتجران الظاهر الدالّ على زمن مثل: ما رأيتك مذ أو منذ يومين.

و(الكاف) وهي كذلك لا تجر إلا الاسم الظاهر مثل: زيد كالأسد
وكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

و(حتى) وهي لا تجر إلا الظاهر الدال على انتهاء الغاية كقوله تعالى:
﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

و(الواو والتاء) ولا تجران إلا المقسم به كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]. وقوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام:
﴿وَتَأْتُهُمُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]^(١).

(١) بعض النحاة يعدّون من حروف الجر (خلا وعدا وحاشا) وهي تجر الأسماء في بعض الأحوال كما ذكرنا في موضوع الاستثناء. وبعضهم يعدّون لعل ومتى كذلك. والجر بهما شاذ.

* الجر بالإضافة:

الإضافة: « ضم اسم إلى آخر على وجه مخصوص ». والمجرور هو المضاف إليه. أمّا المضاف فيبقى على حسب موقعه من الإعراب ، لكن يجب أن يُحذف منه (أل) إن كان مقترناً بها ، كما يجب حذف تنوينه إن كان منوناً ، وحذف النون من المثني وجمع المذكر السالم . تقول: فتحتُ البابَ أو باباً ، فإذا أضفتَ قلتَ: فتحتُ بابَ الغرفةِ مثلاً. وتقول: حضرَ الكاتبان أو الكاتبون ، فإذا أضفتَ قلتَ: حضرَ كاتبا المدرسةِ أو كاتبو المدرسةِ.

والإضافة إمّا لفظية ، وهي ما كان المضاف فيها مشتقاً والمضاف إليه معمولاً له. وإمّا معنوية وهي بخلاف ذلك.

* الإضافة المعنوية:

يُعلم مما سبق أن الإضافة المعنوية تتحقق إذا لم يكن المضاف مشتقاً ولا المضاف إليه معمولاً له. فإذا انتفى الأمران معاً أو انتفى أحدهما فالإضافة معنوية. فيدخل فيها ما يأتي:

١- مثل: بابُ زيدٍ ، إذ ليس المضاف مشتقاً ولا المضاف إليه معمولاً له.

٢- مثل: كاتبُ المدرسةِ ، لأنه وإن كان المضاف مشتقاً لكن المضاف إليه غير معمول له.

٣- فتَحُ البابِ ، لأن المضاف غير مشتق بل هو مصدر مضاف إلى مفعوله.

والإضافة المعنوية سُميت بذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً وهو التعريف إذا كان المضاف إليه معرفةً مثل: دار زيدٍ. أو التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرةً مثل: دار تاجرٍ.

ومن ناحية أخرى الإضافة المعنوية إمّا أن تكون على معنى (من) إذا كان المضاف إليه أصلاً للمضاف ويصح الإخبار به عنه مثل: خاتم فضةٍ وثوب حريرٍ وباب ساجٍ. فالفضة أصل للخاتم والحرير أصل للثوب والساج أصل للباب. ويصح أن تقول: هذا الخاتم فضةٌ وهذا الثوب حريرٌ وهذا الباب ساجٌ. فإن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته. أو تكون على معنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف مثل: مكر الليل وشهيد الدار. أي مكر في الليل وشهيد في الدار. أو تكون على معنى (اللام) في غير ذلك كالمملك وغيره مثل: كتاب زيدٍ وصديق خالدٍ ولجام الفرس. أي كتاب لزيد وصديق لخالد ولجام للفرس.

* الإضافة اللفظية:

سُميت لفظية لأنها لا تفيد التعريف أو التخصيص اللذين تفيدهما المعنوية. بل اللفظية لا تفيد إلا تخفيف اللفظ. فقولك: (هذا فاتح بابٍ) أخف من قولك: (هذا فاتح باباً). وكذا يقال في معمور الدار وقوي الساعد. وفتح ومعمور وقوي في الأمثلة المذكورة كلها نكرات وإن كانت مضافة إلى معرفة، ولذلك صحّ أن توصف بها النكرة كما في قوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾

[المائدة: ٩٥]، وَصَحَّ أَنْ تَقَعَ حَالاً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي
اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ (٨) ثَانِي عَطْفِهِ ﴿﴾ [الحج: ٨-٩] (١).

وسبق أن الإضافة اللفظية تتحقق في إضافة المشتق إلى معموله ، ففي
الأمثلة الثلاثة المتقدمة: فاتح اسم فاعل وهو مضاف إلى مفعوله ، ومعمور
اسم مفعول مضاف إلى نائب فاعله ، وقوي صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها.

وسبق كذلك أن لا يقترن بأل. فإذا أردت أن تضيف الباب إلى الدار
قلت: باب الدار. ولا يجوز أن تقول: الباب الدار.

ويستثنى من ذلك خمسة مواضع كلها من الإضافة اللفظية ، وهي:

- ١- أن يكون المضاف مثنى مثل: هذان الضاربان زيد.
- ٢- أن يكون جمع مذكر سالماً مثل: هؤلاء الضاربون زيد.
- ٣- أن يكون المضاف إليه مقترناً بأل مثل: هذا الضارب الرجل.
- ٤- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه أل مثل:
مررت بالرجل الضارب غلامه. وواضح أن الهاء في غلامه عائد إلى الرجل.
- ٥- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى اسم مقترن بأل مثل: جاء الضارب
رأس الرجل. فالضارب مضاف إلى رأس ورأس مضاف إلى الرجل.

(١) أي معرضاً عن الحق تكبراً. بالغ الكعبة: صفة للنكرة (هدياً)، وثاني عطفه: حال من
(مَنْ) وهو اسم موصول .

الأسماء التي تعمل عمل أفعالها

١ - اسم الفعل وعمله:

« هو ما ناب عن الفعل في عمله ودلالته على الحدث والزمن ، ولكنه لا يقبل علامات الفعل ولا يتأثر بالعوامل ، فلا محل له من الإعراب » . والأفعال بعضها مبنية وبعضها معربة . أما أسماء الأفعال فكلها مبنية .

واسم الفعل إمَّا (مُرتَجَل) وهو ما وُضِعَ من أول الأمر على أنه اسم فعل مثل : هيهاتَ وصَهْ . وإمَّا (منقول) وهو ما وضع أولاً لظرف أو جار ومجرور ثم نقل إلى اسم فعل . فدوْنَك ظرف مكان ، فإذا أردتَ به معنى خُذْ كان اسم فعل مثل : دُوْنَكَ الكتابَ . وإليك جار ومجرور ، فإذا أردتَ به معنى ابتعدْ كان اسمَ فعلٍ ، مثل : إليك عني يا هذا .

واسم الفعل من حيث دلالاته ثلاثة أنواع ، وهي :

١ - اسم فعل أمر مثل : صه بمعنى اسكُتْ ، ومَهْ بمعنى اكفُفْ .

٢ - اسم فعل ماضٍ مثل : هيهاتَ بمعنى بَعُدْ ، وشَتَانَ بمعنى افترقَ .

٣ - اسم فعل مضارع مثل : وَيْ بمعنى أعجبْ ، وأُفَّ بمعنى أتضجَّرُ .

ومن أسماء فعل الأمر ما صيغ على وزن (فَعَالٍ) من الأفعال الثلاثية التامة مثل : حَذَارِ بمعنى احذرْ ، ونَزَالِ بمعنى انزل ، ودَرَاكِ بمعنى أدرك .

ويُثَبِّتُ لاسم الفعل ما يثبت للفعل الذي في معناه . تقول في (صه) :

اسم فعل أمر فاعله مستتر وجوباً تقديره أنت ، كما تقول في اسكت. وتقول في (هيهات) المزار: المزار فاعل هيهات ، كما تقول في بُعد المزار. وتقول في (أف): اسم فعل مضارع فاعله مستتر وجوباً تقديره أنا ، كما تقول في أتضجر. وَيَنْصِبُ المفعول به إن كان الذي بمعناه متعدياً. تقول في دراك زيدا: دراك اسم فعل أمر فاعله مستتر تقديره أنت، وزيدا مفعول به، كما تقول في أدرك زيدا. ويختلف عن الفعل في أن معموله لا يتقدم عليه فلا يصح أن تقول: زيدا دراك ، كما يصح أن تقول: زيدا أدرك.

وإذا دلَّ اسم الفعل على طلب جاز جزم المضارع في جوابه تقول: نزالٍ نحدثك. ولكن لا يجوز نصبه مع الفاء ، فلا يقال: نزالٍ فنحدثك كما يجوز ذلك في الفعل أي في: انزل فنحدثك.

٢- المصدر وعمله:

الفعل يدل على الحدث ^(١) مع زمنه الماضي أو الحاضر أو المستقبل ،

(١) الأرجح عند علماء العربية أن المصدر أصل المشتقات، ولذلك سُمِّيَ مصدراً. وهو يدل على الحدث كالفتح مثلاً. فإن أُريد الحدث مع زمنه كحدوثه قبل زمن التكلم اشتُقَّ منه الفعل الماضي ففعل (فَتَحَ)، وإن أُريد الحدث في الحال أو الاستقبال اشتق منه المضارع ففعل: (يفتح)، وإن أُريد طلبُ الفتح اشتق منه الأمر ففعل (افتَحْ)، وإن أُريد الحدث وفاعله اشتق منه اسم الفاعل ففعل (فاتح)، وإن أُريد الحدث وما وقع عليه اشتق منه اسم المفعول ففعل (مفتوح)، وإن أُريد الآلة التي يتحقق بواسطتها الحدث اشتق منه اسم الآلة ففعل (مفتاح) وهكذا.

وتفصيل ذلك في علم الاشتقاق ، وكذلك في علم الصرف .

أما المصدر فيدل على الحدث فقط ، كالفتح والزخرفة والإكرام والاجتهاد والاستخراج^(١). ويعمل المصدر عمل فعله ، فمصدر الفعل اللازم يحتاج إلى الفاعل ، ومصدر الفعل المتعدي يحتاج إلى الفاعل والمفعول ، وهكذا. لكن الفعل يعمل دائماً ، أما المصدر فلا يعمل إلا بشروط ثمانية وهي:

١ - صحة حلول أن والفعل أو ما والفعل محل المصدر. (حلول أن والفعل إذا كان الزمان ماضياً أو مستقبلاً). تقول: أعجبني طردك اللصّ أمس ، ويعجبني طردك اللصّ غداً. إذ يصح في الجملة الأولى أن تقول: أعجبني أن طردت اللصّ أمس ، وفي الجملة الثانية: يُعجبني أن تطرد اللصّ غداً. (وحلول ما والفعل إذا كان الزمان حالاً) ، تقول: يعجبني طردك اللصّ الآن ، إذ يصح أن تقول: يعجبني ما طردت اللصّ الآن ،. وفي القرآن الكريم: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥] أي برحبها. و﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي عنتكم.

٢- أن لا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يقال: أعجبني ضريبك زيدا.

٣- أن لا يكون مُضَمَّرًا ، فلا يُقال: ضربي زيدا حسنٌ ، وهو خالداً قبيحٌ ، على أن خالداً مفعول به هو العائد إلى المصدر.

٤- أن لا يكون محدوداً بالتاء الدالة على الوحدة ، فلا يقال: أعجبنتي ضربتك زيدا.

(١) الأمثلة لمصادر الفعل الثلاثي والرباعي المجردين ، وللثلاثي المزيد بحرف وحرفين وثلاثة .

٥- أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، فلا يقال: أعجبني ضربك الشديدُ زيداً. فإنْ أُخِرَّتْ الوصفُ جاز ، تقول: أعجبني ضربك زيداً الشديدُ.

٦- أن لا يعمل وهو محذوف ، فإذا قلت: مالك زيداً؟ فزيداً ليس مفعولاً لمصدر محذوف والتقدير: إياك وملا بَسْتُكَ زيداً. بل هو مفعول معه.

٧- أن لا يكون مفصلاً عن معموله بأجنبيٍّ ؛ لأنَّ معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يُفصل بينهما.

٨- أن لا يتأخر عن معموله ، فلا يقال: أعجبني زيداً ضربك.

*** والمصدر العامل له ثلاثة استعمالات ، وهي :**

الأول: أن يكون مضافاً وهو أكثر وروداً. وإضافته إمّا إلى الفاعل مثل: يعجبني فهمك الدرس ، وطاعتك الوالدين ، وإكرامك الضيف. وفي القرآن الكريم: ﴿ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] ، و ﴿ وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّوْا وَقَدْ هُمُوهَا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَطْلِ ﴾ [النساء: ١٦١]. وإمّا إلى المفعول مثل: وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً. فحج مضاف إلى البيت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، ومن اسم موصول فاعل. وهذا أقل مما قبله.

الثاني: أن يكون متوناً ، أي مجرداً من أل والإضافة. كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ لَطَعَمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ ﴾ (١٥) يَتِيمًا ﴿ [البلد: ١٤-١٥] أي أن يطعم الرجل يتيمًا. فالفاعل محذوف ، ويتيماً مفعول به. وقد تقدّم هذا في بحث الفاعل .

الثالث: أن يكون مقترناً بأل ، وإعماله في هذه الحالة شاذ ، تقول: زيد شديد الحُبِّ أولاده ، فأولاده مفعول به للمصدر الذي هو الحب.

٣- اسم الفاعل وعمله:

المصدر موضوع للدلالة على الحدّث. واسم الفاعل مشتقّ من المصدر^(١) للدلالة على القائم بالحدّث. كجالس ومُكرّم ومُجْتَهِد ومُسْتَخْرِج، المشتقة من الجلوس والإكرام والاجتهاد والاستخراج^(٢).

* أمّا عمله :

- فإنه يعمل عملَ فعلٍ إن كان مقترناً بأل، سواء كان ماضياً أم حالاً أم مستقبلاً. تقول: هذا الفاتحُ بابَه أمسٍ أو الآن أو غداً، هذا الفاتح مبتدأ وخبر، وبابه مفعول به لفاتح.

- وإن كان مجرداً من أل فإنه لا يعمل إلا بشرطين:

الأول: أن يكون للحال أو للاستقبال. ولا يعمل إذا كان للماضي، فلا يقال: هذا فاتح بابَه أمسٍ .

(١) المشتقات سبعة وهي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة. ولا تعمل عمل الفعل إلا الأربعة الأولى .

(٢) اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل، ومن غيره على وزن مضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر. الأول مثل كاتب ، والثاني مثل مُسافر.

الثاني: أن يقع بعد نفي أو استفهام أو شيء يحتاج إلى خبر أو بعد موصوف
كما في الأمثلة التالية:

١- ما كاتبُ زيدٍ رسالةً . ما نافية، كاتب مبتدأ وهو اسم فاعل، زيد
فاعل لاسم الفاعل سدّ مسدّد الخبر^(١)، رسالةً مفعول به . وقد عمل اسم الفاعل
لإعتماده على النفي .

٢- هل كاتبُ زيدٍ رسالةً ؟ هل حرف استفهام، وإعراب الباقي كما في
الجملة السابقة ، وقد عمل اسم الفاعل لإعتماده على الاستفهام .

٣- زيد كاتبُ رسالةً . زيد كاتب مبتدأ وخبر . والخبر اسم فاعل فاعله
مستتر ، ورسالةً مفعول به . وقد عمل اسم الفاعل لإعتماده على شيء يحتاج
إلى خبر وهو المبتدأ زيد .

٤- هذا رجلٌ كاتبُ رسالةً . هذا رجلٌ مبتدأ وخبر، وكاتب صفة
رجل، وهو اسم فاعل فاعله مستتر ورسالة مفعول به . وقد عمل لإعتماده على
موصوف وهو رجل .

٤- صَيَغُ الْمُبَالَغَةِ:

« هي صَيَغُ مَخْصُوصَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ فِي الْفِعْلِ وَالْمُبَالَغَةِ فِيهِ . »

وتأتي على وزن (فَعَّال) مثل: غَفَّار، و(فَعُول) مثل: صَبُور، و(فَعِيل) مثل:
سَمِيع، و(مِفْعَال) مثل: مِطْعَان، و(فَعِل) مثل: حَذِر .

(١) تقدم في بحث المبتدأ أن مرفوعه يسدّ مسدّد الخبر إذا اعتمد على شيء مما ذكرناه .

وهي من لواحق اسم الفاعل ذي الفعل الثلاثي ومحوّلة عنه. فاسم
الفاعل من الأمثلة المذكورة: غافر للفعل غَفَرَ، وصابر للفعل صَبَرَ، وسامع
للفعل سَمِعَ، وطاعن للفعل طَعَنَ، وحاذِر للفعل حَذَرَ.

ولما كانت محوّلة عن اسم الفاعل فهي تعمل عمله وبنفس الشروط
المذكورة فيه. تقول: الله عَفَّارٌ ذنوبَ التائبين ، وسميعٌ دعاءَ المضطرين . وتقول:
زيدٌ معوانٌ أصحابه ، وحذِرٌ أعداءه ، وضروبٌ خصومه .

وأكثر الخمسة استعمالاً أفعال وفِعُول ومِفْعَال.

٥ - اسم المفعول وعمله:

« هو اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمجهول^(١)، للدلالة على مَنْ
وقع عليه الفعل ». ويعمل عمل فعله المبني للمجهول بنفس الشروط المذكورة
في عمل اسم الفاعل. تقول:

١ - ما مفتوحٌ بأبْكَ. فمفتوح مبتدأ وهو اسم مفعول، بأبْكَ نائب فاعل
سَدَّ مَسَدَ الخبر. وقد عمل اسم المفعول لاعتداده على النفي.

٢ - هل مفتوحٌ بأبْكَ؟ هل حرف استفهام. وإعراب الباقي كما في الجملة
السابقة. وقد عمل لاعتداده على الاستفهام.

(١) اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول. ومن غيره كاسم فاعله مع فتح ما قبل
الآخر. فالأول مثل معلوم، والثاني مثل مُستخرج .

٣- أنت مفتوحٌ بأبك. أنت مفتوح مبتدأ وخبر. والخبر اسم مفعول ،
بابك نائب فاعل. وقد عمل لاعتماده على ما يحتاج إلى خبر وهو المبتدأ أنت.

٤- أنت رجل مفتوحٌ بأبك. أنت رجل مبتدأ وخبر، مفتوح صفة للخبر.
وقد عمل لاعتماده على الموصوف رجل.

ويجوز أن يضاف إلى نائب فاعله، تقول: هو مفتوح الباب ، مهموم
القلب.

٦- الصفة المشبهة وعملها:

« هي الصفة المصوغّة لغير تفضيل وتفيد الثبوت لموصوفها ».

ف (حَسَنٌ) في قولك: (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ) صفة أفادت ثبوت الحسن
لوجه زيد. أما ما يفيد تفضيلاً مثل أقوى في قولك: خالد أقوى من زيد فهو
اسم تفضيل ، وسيأتي بحثه بعد هذا مباشرة.

والصفة المشبهة تُشبه اسم الفاعل في أمور منها أنها تُذكر وتؤنث وتثنى
وتُجمع كاسم الفاعل. تقول: حَسَنٌ وحَسَنَةٌ وحَسَنانٌ وحَسَتانٌ وحَسَنونٌ
وحَسَناتٌ، كما تقول في اسم الفاعل: جالسٌ وجالسةٌ وجالسانٌ وجالستانٌ
وجالسونٌ وجالساتٌ.

وتخالف اسم الفاعل في أمور أهمها:

١ - اسم الفاعل يكون من اللازم والمتعدي ومن الثلاثي وغيره (كما سبق في بحثه). أما الصفة المشبهة فلا تكون إلا من الثلاثي اللازم.

٢ - اسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد. أما الصفة المشبهة فتدل على الثبوت، فقولك: زيد حسن وجهه، أفاد ثبوت الحسن لوجه زيد.

٣ - اسم الفاعل من الثلاثي يكون على وزن (فاعِل) دائماً. أما الصفة المشبهة - وإن كانت من الثلاثي دائماً - فتأتي على أوزان شتى مثل: حَسَنَ وشجاع وظريف وفَرِحَ وأحمق وغيرها.

٤ - اسم الفاعل يجري على حركات وسكنات مضارعه، فضارب يضرب ومُجتهدٌ يجتهد. أما الصفة المشبهة فقد تجري على وزن المضارع قليلاً كطاهر. ولكن الغالب فيها عدم جريانها عليه كما في الأمثلة المذكورة في الفقرة الثالثة.

٥ - اسم الفاعل يكون للماضي والحاضر والمستقبل. أما الصفة المشبهة فلا تكون إلا للحاضر الدائم.

٦ - معمول اسم الفاعل قد يتقدم عليه مثل: أنت زيداً ضاربٌ. والصفة المشبهة لا يتقدم معمولها المنصوب عليها فلا يقال: أنت وجهاً حسن.

٧ - معمول اسم الفاعل قد يكون سببياً مثل: زيدٌ مطيعٌ أباه. وقد يكون أجنبياً مثل: زيدٌ ضاربٌ خالداً. أما الصفة المشبهة فلا يكون معمولها إلا سببياً، أي اسماً متصلاً بضمير موصوفها ولو تقديرًا مثل: زيد حسن وجهه أو حسن الوجه أو حسن وجهاً أي منه. وأل في الوجه بدل الضمير.

٨- اسم الفاعل يؤنث بالتاء فقط، تقول: جالسة ومجتهدة. أما الصفة المشبهة فقد تؤنث بالتاء مثل: فَرِحَ، وقد تؤنث بالالف المقصورة مثل: عطشى، وبالالف الممدودة مثل: عمياء.

* معمول الصفة المشبهة له ثلاثة أحوال، وهي :

١- إذا كان مضافاً إلى ضمير الموصوف مثل: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ فهو مرفوع على أنه فاعل للصفة المشبهة.

٢- إذا كان مقترناً بأل مثل: زيدٌ حسنُ الوجهِ، فالأفضل جره بالإضافة. ويجوز نصبه على أنه شبيه بالمفعول به ^(١).

٣- إذا كان نكرة مثل: زيدٌ حسنٌ وجهاً، فهو منصوب على أنه تمييز، وهذا هو الراجح. ويجوز اعتباره شبيهاً بالمفعول به.

٧- اسم التفضيل وعمله:

« هو صفة دالة على المشاركة وزيادة ». تقول: صالح أقوى من سالم. فأقوى اسم تفضيل دلّ على مشاركة صالح لسالم في القوة، لكن صالحاً يزيد على سالم في هذه الصفة.

* ولاسم التفضيل أربع حالات، وهي:

(١) ولا يجوز أن يقال هو مفعول به، لأن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم. ولا يجوز أن يقال هو تمييز لأنه معرفة. وجاز ذلك في الحالة الثالثة لأنه نكرة.

الأولى: أن يكون مجرداً من أل والإضافة ويُذكر بعده المفضولُ مجروراً بمن. وفي هذه الحالة يبقى اسم التفضيل مفرداً مذكراً ولو تغير ما قبله وما بعده. تقول: هذا الرجلُ أفضل من غيره. وهذان الرجلان أفضل من غيرهما، وهؤلاء الرجال أفضل من غيرهم. وهذه المرأة أفضل من غيرها، وهاتان المرأتان أفضل من غيرهنَّ.

الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة، وهذه الحالة كالتي قبلها يبقى اسم التفضيل مفرداً مذكراً. تقول: هذا أفضل رجلٍ، وهذان أفضل رجلين، وهؤلاء أفضل رجال، وهذه أفضل امرأةٍ، وهاتان أفضل امرأتين، وهؤلاء أفضل نساء.

الثالثة: أن يكون معرفاً بأل، وفي هذه الحالة يجب أن يطابق ما قبله ولا يُذكر المفضلُ منه، تقول: زيدٌ هو الأفضل، والزيدان هما الأفضلان، والزيدون هم الأفضلون، وهندٌ هي الفضلى، والهندان هما الفضليان، والهندات هنَّ الفضليات.

الرابعة: أن يكون مضافاً إلى معرفة. وفي هذه الحالة يجوز أن يبقى مفرداً مذكراً (كما في الحالتين الأولى والثانية)، ويجوز أن يطابق ما قبله (كما في الحالة الثالثة). تقول: هندٌ أفضل النساء أو فضلى النساء، والزيدان أفضل الرجال أو أفضلًا الرجال، والزيدون أفضل الرجال أو أفاضل الرجال. والهندات أفضل النساء أو فضليات النساء.

وورد في القرآن الكريم: ﴿ وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦] بعدم المطابقة، و ﴿ وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُّجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣] بالمطابقة .

* عمل اسم التفضيل:

اسم التفضيل لا يصح أن يحل محله فعل، لذلك لا ينصب مفعولاً^(١) ولا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً. ففي قولك: خالد أفضل من زيد، فاعل أفضل ضمير مستتر يعود إلى خالد. وواضح أنه لا يصح أن يحل محل أفضل فعل. فلا يقال: خالد يفضل من زيد.

ولا يرفع الاسم الظاهر إلا في مسألة يصح أن يحل فيها فعل محل اسم التفضيل. وهذه المسألة سماها النحاة (مسألة الكحل)^(٢)، وضابط هذه المسألة

(١) أما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١١٧] فَمَنْ اسم موصول، وهو مفعول لفعل محذوف يفسره (أعلم) أي يعلم من يضل عن سبيله. لا مفعول لأعلم .

(٢) ذكر الشيخ ياسين الحمصي في حاشيته على شرح القطر للعلامة أحمد الفاكهي أن بعض الفضلاء كتب رسالة خاصة في هذه المسألة .

قلت: للعلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي الحلبي (ت: ٩٧١ هـ) رسالة بعنوان: « كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل »، قال الحاج خليفة: « رسالة مفصلة أولها: نحمدك يا مسبب الأسباب ». انظر: كشف الظنون ١/ ٦٨٧ و ٢/ ١٤٧٤، وقد تحرف عنوانها في الموضع الأول إلى: حل عيون الفحل. ومنها نسخة مخطوطة في ست ورقات في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ضمن مجموع (٦٠٩٧/٧). انظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة (٣/ ٣٤٠). وقد

أن يتقدم نفي بعده اسمُ جنسٍ موصوفٌ باسمِ تفضيلٍ بعده اسمٌ مفضَّلٌ على نفسه باعتبارين. مثل: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ الكحلُّ منه في عَيْنِ زَيْدٍ. فقد تقدم النفي بما. واسم الجنس (رجل)، وهو موصوفٌ باسمِ التفضيل (أحسن)، وبعده الكحل وهو مفضَّلٌ على نفسه، فكأننا قلنا: الكحلُّ أحسن من الكحل، لكن باعتبارين، فالكحلُّ باعتباره في عين زيد أحسن من الكحلُّ باعتباره في عين غير زيد. فهو مفضَّلٌ من وجه ومفضَّلٌ عليه من وجه آخر. وفي هذه المسألة يصح أن يحل الفعل (يحسن) محل اسم التفضيل (أحسن)، تقول: ما رأيتُ رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُّ كما يحسن في عين زيد.

فالكحل في الجملة المذكورة فاعل اسم التفضيل (أحسن) والضمير في عينه يعود إلى الموصوف وهو رجل، والضمير في منه عائد إلى الكحل.

وكذلك لو تقدم استفهام أو نهي. مثال الاستفهام: هل رأيت رجلاً أحسنُ في عينه الكحل ... إلخ. ومثال النهي: لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخَيْرُ منه إليك^(١).

نسبت في: مكتبة الجلال السيوطي ص ٢٨٥، ودليل مخطوطات السيوطي ص ١١٤ إلى السيوطي !! ع
(١) لم يذكر المصنف لا في المتن ولا في الشرح الشروط اللازمة لصياغة اسم التفضيل. وهي نفس الشروط اللازمة في التعجب، وسيذكرها هناك.

التوابع

هي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل.
وبعضهم عدّها أربعة بجعل العطف شاملاً للبيان والنسق.

١ - النعت^(١) :

« هو تابع مشتقُّ (أو مؤوَّلٌ بالمشتق) يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته
أو صفةٍ من صفات شيءٍ مرتبطٍ بمتبوعه ».

أما كونه مشتقاً أو مؤوَّلاً به فلا بد من ذلك . أما غيره من التوابع فقد
يكون مشتقاً وقد لا يكون . والمشتق ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، كاسمي الفاعل
والمفعول وغيرهما . تقول: جاءني رجلٌ عالمٌ أو محترِّمٌ أو ظريفٌ . فعالم اسم
فاعل، ومحترم اسم مفعول، وظريف صفة مشبهة . أما المؤول بالمشتق فهو كاسم
الإشارة، وذو معنى صاحب، والمنسوب . تقول: جاءني زيد هذا أي الحاضر
أو المشار إليه، وحضر رجل ذو علم أي صاحب علم، وحضر رجلٌ مصريٌّ أي
منسوب إلى مصر . ومنه بعض المصادر مثل: قام رجل عدل أي عادل .

والنعت يُبيِّن صفة من صفات متبوعه مثل: جاء الرجل الكريم (وهو
النعت الحقيقي)، أو يبيِّن صفة من صفات شيءٍ مرتبطٍ بمتبوعه مثل: جاء
الرجل الكريمُ صاحبه . فالكريم صفة لرجل من حيث الإعراب، ولكنها من
حيث المعنى صفةٌ لصاحب الرجل: (وهو النعت السببي).

(١) ويقال الوصف والصفة .

* فائدة النعت :

من فوائد النعت:

(١) تخصيص المنعوت إذا كان نكرة. فقولك: جاءني رجلٌ يشمل كلَّ رجل، وبقولك: جاءني رجلٌ تاجرٌ صار خاصاً بالتاجر من الرجال.

(٢) توضيح المنعوت إذا كان معرفة. فقولك: جاءني زيد، وإن كان معرفة لكنه يشمل كلَّ مَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ، وبقولك: جاءني زيدُ الشجاعُ قد أوضحت أنَّ الذي جاءك لا يشمل إلا من كان شجاعاً من اسْمِهِ زَيْدٌ. لذلك قالوا: التخصيص يُقَلِّلُ الاشتراك في النكرات، والتوضيح في المعارف.

(٣) مدح المنعوت مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

(٤) ذم المنعوت مثل: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم.

(٥) تأكيد المنعوت مثل: نظرتُ إلى زيدٍ نظرةً واحدةً. فإن نظرة اسم مرة وتدل على أنها واحدة، فوصفها بواحدة أكد ذلك. ومنه قولهم: مضى أمسِ الدابرُ. فأمسٍ فاعل مضى وهو مبني على الكسر في محل رفع، والدابر صفته مرفوع بالضممة. فكلمة أمسٍ تدلُّ على أنَّه قد دَبَرَ. وَوَصَفُهُ بالدابر أَكَّدَ ذلك.

(٦) الترحُّم على المنعوت مثل: اللهم ارحم عبدك المسكينَ.

* أحكام النعت :

النعت إمّا حقيقيّ وهو ما كان رافعاً لضمير المنعوت مثل: جاء الرجلُ العالمُ. فالعالمُ اسم فاعل، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الرجل. وإمّا سببيّ وهو ما كان رافعاً لاسم ظاهر مثل: جاء الرجلُ العالمُ أبوه. فالعالم اسم فاعل فاعله أبوه. أي أنّ العالم في الجملة الأولى هو نفس الرجل وفي الثانية أبوه.

والنعت سواء كان حقيقياً أم سببياً لا بدّ أن يتبع منعوته في واحد من أوجه الإعراب^(١) (الرفع والنصب والجر)، وفي واحد من التعريف والتنكير. فهذان اثنان من خمسة. فإن كان حقيقياً تبعه أيضاً في واحد من الأفراد والتثنية والجمع، وفي واحد من التذكير والتأنيث. فهذان اثنان من خمسة كذلك. لهذا قالوا: إنّ النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة.

أمّا النعت السببي فإنه يتبع منعوته في اثنين من خمسة كما ذكرنا قبل هذا. أمّا التذكير والتأنيث فإنه يتبع مرفوعه. تقول: سافر الرجلُ البائسُ أبوه، وسافرَ الرجلُ البائسُ أمّه. وأمّا في الأفراد والتثنية والجمع فإنه يبقى مفرداً، تقول: جاء الرجلُ القائمُ أبوه، والرجلان القائمُ أبوهما، والرجال القائمُ أبأؤهم. نعم إذا كان المنعوت جمعاً جاز في النعت إفراده وجاز جمعه جمع تكسير، فكما تقول: جاء الرجالُ القائمُ أبأؤهم. يجوز أن تقول: جاء الرجال القيام أبأؤهم.

(١) أمّا قول بعض العرب: (هذا جُحْرٌ صَبَّ خَرِبٍ) بجرّ خربٍ مع أنه صفة لمرفوع وهو (جُحْر) فالجواب أنه مجرور بالمجاورة. وأكثر العرب يرفعونه، وحينئذ لا إشكال فيه .

* قطعُ النعت:

إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت جاز في النعت إتباعُ المنعوت رفعاً ونصباً وجراً، وجاز قطعه عنه، إمّا برفعه على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وإمّا بنصبه على أنّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف يناسب المقام مثل أمدحُ أو أذمُ أو أرحمُ.

مثال ذلك في المدح: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بجر لفظ ربّ على الإتيان للفظ الجلالة، ورفعه بتقدير: هو ربّ العالمين، ونصبه بتقدير: أمدحُ ربّ العالمين.

ومثال ذلك في الذم قولك: مررتُ بزيد اللئيم. بجر اللئيم على الاتباع، ورفعه بتقدير: هو اللئيم، ونصبه بتقدير: أذمُ اللئيم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] قرئ بالرفع على الإتيان، وبالنصب على تقدير: أذمُ حمالة الحطب.

٢- التوكيد^(١):

لم يعرفه صاحب القطر لا في المتن ولا في الشرح. وعرفه بعض النحاة بأنّه: «تابع يُقصد به أنّ المتبوع على ظاهره». وعرفه بعضهم بأنّه: «التابع الراجع

(١) ويقال التأكيد والتأكيد بالهمزة ودونها، وبالواو أفصح، قال تعالى: ﴿وَلَا نَنْقُضُ الْأَيْمَانَ

بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

لا احتمال السهو والغلط». والذي أراه أنَّ التعريفين صحيحان، لكن الأول تعريف للتوكيد المعنوي، والثاني للتوكيد اللفظي. فقولك: عاد المسافرون. ظاهره أنهم عادوا كلهم، ويحتمل أن يكون العائدون أكثرهم. فإذا قلت: عاد المسافرون كلهم زال الاحتمال المذكور. هذا في التوكيد المعنوي. وإذا قلت: جاء زيد يحتمل أنك سهوت وأن الذي جاء هو خالد مثلاً. فإذا قلت: جاء زيدُ زيدٌ ارتفع ذاك الاحتمال وهذا في التوكيد اللفظي كما هو ظاهر.

* التوكيد اللفظي :

هو إعادة اللفظ الأول بعينه أو بمرادفه. فالأول كقولك: أنت بالخير حقيقٌ حقيقٌ. والثاني كقولك: أنت بالخير حقيقٌ جديرٌ. وكقولك: نعمٌ جيرٌ، فنعم وجير معناهما واحد .

واللفظي يكون بإعادة الاسم كقولك: جاء زيد زيد، والفعل كقولك: أتى أتى أخوك. والحرف كقولك: نعم نعم، ولا لا. والجملة كقولك: جاء زيد جاء زيد. وكثيراً ما تقترن الجملة المؤكدة بحرف عطف. كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ فَأُولَىٰ ۖ ثُمَّ أَوَلَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ۖ﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥]، وقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۖ﴾ [التكاثف: ٤، ٣].

وليس من التوكيد ما في قوله تعالى: ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۖ﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢] بل الكلمة المكررة حال والمعنى: دكاً بعد دك وصفاً بعد صف. أي مدكوكه دكاً بعد دك، ومصفوفاً صفاً بعد صف.

* التوكيد المعنوي:

ويكون بالفاظ خاصة، منها:

(النفس والعين) بشرط اتصالهما بضمير المتبوع. تقول: حضر زيدٌ نفسه أو عينه، وحضرت هندٌ نفسها أو عينها. ويجوز أن يجتمعا بشرط تقديم النفس على العين. تقول: جاء زيد نفسه عينه، وحضرت هندٌ نفسها عينها. وإذا أَكَّدَتِ المثنى أو الجمع بالنفس أو العين وجب الإتيان بالجمع (أنفس أو أعين) فتقول: حضر الرجال أنفسهم أو أعينهم، وحضرت المراتن أنفسهما أو أعينهما، كما تقول: حضر الرجال أنفسهم أو أعينهم، والنساء أنفسهن أو أعينهن.

(كلّ) لغير المفرد والمثنى وبشرط أن يكون المتبوع متجزئاً، وأن يتصل بكلّ ضمير المتبوع. تقول: اشتريتُ الأثاثَ كلّهُ.

(كلا وكتا) الأولى للمثنى المذكر، والثانية للمثنى المؤنث. بشرط أن يتصل بكل منهما ضمير المتبوع. ويشترط فيهما أيضاً أن يصحّ حلول الواحد محل الاثنين، وأن يكون ما أُسِنَدَ إليهما غير مختلف المعنى، لذلك لا يصح أن تقول: اختصم الزيدان كلاهما، لأن اختصم لا تقع إلا بين اثنين فأكثر، ولا يصح أن تقول: مات زيدٌ وعاش خالد كلاهما، لاختلاف المسندين، أي مات وعاش.

وقد سبق في بحث المثنى إعراب كلا وكتا إذا أُضيفتا إلى الضمير.

(جميع) وهو مثل كل: تقول: عاد الجيشُ جميعه، ورحلت القبيلة جميعها.

(عامّة) وهي مثل كل وجميع. تقول: عاد الجيشُ عامَّتُهُ، ورحلت القبيلة عامَّتُها.

(أجمع وجمعاء) وأكدوا بهما بعد كل. تقول: عاد الجيشُ كلُّه أجمع، أو كلُّهم أجمعون، ورحلت القبيلة كلُّها جمعاء. قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]. ويجوز التوكيد بهما بدون كل. وفي القرآن الكريم على لسان إبليس: ﴿ وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣].

ومنع كثير من النحاة توكيد النكرات، فلا يقال: جاء رجلٌ نفسه. وجعلوا من الشاذ قول الشاعر:

.....

يا ليتَ عدةٍ حولِ كلِّه رجبٌ^(١)

لكن بعضهم أجاز توكيد ما كان منها محدوداً كقولك: اعتكفتُ شهراً كُله. ومثله قول الشاعر المذكور لأن الحول محدود.

(١) في الأصل: يا ليت حولاً كله رجب. وأثبت نص الشطر كما في الأصل «شرح القطر» ص ٢٩٦. وقائله مجهول. انظر: معالم الاهتدا ص ٧٦ ع

٣- عطف البيان:

العطف ضربان: عطف نسقٍ وسيأتي، وعطف بيان وهو المقصود هنا.

عرّفه بعضهم بأنه: «تابعٌ موضحٌ أو مخصّصٌ جامد غير مؤول». وعرّفه بعضهم بأنه: «تابعٌ يُشبهُ الصفة، لكنه جامد غير مؤول».

مثال عطف البيان الموضح قولك: جاء أبو عبد الله صالحٌ. فصالح عطف بيان لفاعل جاء. ومثاله للتخصيص قولك: هذا خاتمٌ حديدٌ. برفع حديد^(١) على أنه عطف بيان لخاتم.

ويجوز أن يكون عطف البيان ومتبوعه نكرتين على الأصح. قال تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]. فزيتونة اسم جامد وهو عطف بيان لشجرة. وقال تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] فصديد عطف بيان لماء.

وبما أن عطف البيان يُشبهُ النعت لزم أن يوافق متبوعه في إعرابه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتشنيته وجمعه. كما تقدّم في النعت الحقيقي وهو المتبادر عند الإطلاق.

وكل ما جاز أن يكون عطف بيانٍ جاز أن يكون بدلاً. فقولك: شاهدتُ

(١) يجوز في (حديد) الرفع على أنه عطف بيان، والجر بالإضافة، والنصب على التمييز. تقول: هذا خاتمٌ حديدٌ، أو خاتمٌ حديدٍ، أو خاتمٌ حديدًا.

عبد الله زيداً، يجوز أن تُعرب زيداً عطف بيان لمفعول شاهد، كما يجوز أن تُعربه بدلاً منه. ولم يستثنوا من هذه القاعدة إلا مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرباً والمتبوع منادى، مثل: يا أبا عبد الله محموداً. فهذا عطف بيان للمنادى، ولا يجوز أن يُعرب بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، ولأن محموداً لو كان منادى لوجب بناؤه على الضم. تقول على البدلية: يا أبا عبد الله محمودٌ.

الثانية: أن يكون التابع غيرَ مقترنٍ بآل، ويكون المعطوف عليه مقترناً بها وهو مجرور بإضافة مشتق مقترن بآل. كما في قول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ

(١)

فأنا مبتدأ، وابن خبر، وهو مضاف إلى التارك، والتارك مضاف إلى البكريِّ. ومثل هذا جائز كما سبق في بحث الإضافة اللفظية من جواز إضافة المشتق المقترن بآل إلى معموله المقترن بها (٢). ولفظ بشر غير مقترن بآل فهو عطف بيان للبكريِّ، ولو كان بدلاً منه لصحَّ أن يقال: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ، وهذا غير جائز، لأن فيه إضافة المقترن بآل إلى الخالي منها.

(١) البيت للمرار الأسدي. انظر: معالم الاهتدا ص ٧٧. ع

(٢) مثل: هذا الضاربُ الرُّجُلِ.

٤ - عطف النسق:

« هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ». وهي تسعة:
(الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم ولا ولكن وبل).

وهي على قسمين: قسم يشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب والحكم ويشمل الستة الأولى. وقسم يشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم، ويشمل الثلاثة الأخيرة. تقول: جاء زيد و خالد. ففي هذه الجملة خالد تابع لزيد في الإعراب ومشترك معه في المجيء. وكذا لو استعملت أحد الخمسة التي بعد الواو^(١).

وتقول: جاء زيد لا خالد. ففي هذه الجملة خالد تابع لزيد في الإعراب، لكنه مخالف له في الحكم، أي في إثبات المجيء لزيد ونفيه عن خالد، وتقول: ما جاء زيد بل خالد أو لكن خالد. فخالد تابع لزيد في الإعراب مخالف له في الحكم، أي نفي المجيء عن زيد وإثباته لخالد.

١ - (الواو) لمطلق الجمع فلا تُفيد ترتيباً ولا تعقيباً. فإذا قلت: جاء زيد وخالد، أفاد أنهما اشتركا في المجيء. وهذا يحتمل أنهما جاءا معاً كما يحتمل أن يكون زيد جاء قبل خالد أو بعده مباشرة أو بعده بمدة. فيعطف بالواو للمصاحبة كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَتَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ ﴾ [العنكبوت: ١٥]، ويعطف اللاحق على السابق كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا

(١) لكن (أو) تقتضي أحد الشيئين. وكذلك (أم).

تُوحَا وَإِبْرَاهِيمَ ﴿ [الحديد: ٢٦]. ويعطف السابق على اللاحق، كما في قوله تعالى:
﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [الشورى: ٣].

واستدلَّ القائلون بأنَّ الواو لا تفيد الترتيب بقوله تعالى على لسان مُنكري
البعث: ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤]، ولو كانت للترتيب
لكان اعترافاً منهم بالبعث بعد الموت. وهم ينكرونه.

٢- (الفاء) للترتيب والتعقيب. فمعنى قولك: جاء زيد فخالد، أنَّ مجيء
خالد حصل بعد مجيء زيد مباشرةً.

والتعقيب في كل شيء بحسبه. فلك أن تقول: دخلت البصرة ببغداد،
إذا لم يكن بين دخولك البصرة ودخولك بغداد إلا المدة الكافية لقطع المسافة
بينهما، فلو أقمت في البصرة أو بين البصرة وبغداد لم يصح استعمال الفاء.

والفاء تفيد التسبُّب، أي تسبَّب ما بعدها عما قبلها. ويغلب ذلك في
عطف الجُمْل. مثل: سها فسجد، وعثرَ فوقع. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَقَّيْءَ آدَمُ
مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]. وقوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾
[القصص: ١٥].

ولدلالة الفاء على التسبُّب ربطوا بها جواب الشرط، تقول: مَنْ زارك
فأكْرِمهُ. ومواضع ربط جواب الشرط بالفاء تقدَّمت في جوازم المضارع.

وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن معنى التسبب، كما في قوله تعالى:

﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝۲ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝۳ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝۴ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ۝﴾
[الأعلى: ٢-٥].

٣- (ثم) للجمع مع الترتيب والتراخي في الزمان. فمعنى قولك: جاء زيد ثم خالد. أن مجيء خالد حصل بعد مضي مدة على مجيء زيد. قال تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ۝﴾ [الحج: ٥]. وتأتي لترتيب الأخبار لا لترتيب الوقوع. تقول: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب. وعلى هذا خرج بعض المفسرين قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ۝﴾ [الزمر: ٦]، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِئَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ۝﴾ [الأعراف: ١١]. فقول: إنها على حذف مضاف، أي خلقنا أباكم طيناً غير مصوّر ثم صورناه ثم قلنا للملائكة.

٤- (حتى) للجمع مع الغاية والتدريج. والغاية آخر الشيء، والتدريج يعني أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً حتى يبلغ غايته، لذلك وجب أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه أو كالبعض منه. تقول: قرأت الكتاب حتى آخر صحيفة منه. وقال الشاعر:

.....

والزاد حتى نعله ألقاها ^(١)

أي ألقى ما يُثقلُه حتى نعله.

(١) البيت [لأبي] مروان النحوي. انظر: معالم الاهتدا ص ٧٨، وسبيل الهدى ص ٣٠٤ ع

و(حتّى) لا تفيد الترتيب، فلك أن تقول: حفظت القرآن حتى سورة البقرة.

٥- (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء. تقول: سافر خالد أو زيد. وتقول: ذلك القادم خالد أو زيد أو صالح.

وهي بعد الطلب إمّا للتخير أو للإباحة. وفي التخير لا يجوز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وفي الإباحة يجوز ذلك. مثال التخير: تزوّج هنداً أو أختها. ومثال الإباحة: تعلّم الفقه أو النحو. وواضح أن الجمع بين الأختين لا يجوز بخلاف الجمع بين تعلّم الفقه والنحو.

وهي بعد الخبر إمّا للشك من المتكلم، أو التشكيك للسامع. فإذا قلت: سافر خالدٌ أو زيدٌ، فهي للشك إن كنت لا تعلم المسافر منهما بعينه، وهي للتشكيك إن كنت تعلم المسافر منهما لكنك أردت الإيهام على السامع.

و(أو) تُفيد التقسيم أيضاً، كما في قولك: الكلمة اسم أو فعلٌ أو حرف.

٦- (أم) لطلب التعيين إذا وَقَعَتْ بعد همزةٍ داخلية على أحد المتساويين في ظن المتكلم. تقول لشخصٍ: أزيدٌ عندك أم خالدٌ؟ إذا كنت واثقاً من أن أحدهما عنده. ولكنك لا تعلمه بعينه، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، ولا يصح بلا أو نعم.

و(أم) هذه تسمّى (معادلة)، لأنها عادت الهمزة في الاستفهام بها، فإنك

أدخلت الهمزة على أحد المتساويين في ظنك، وأدخلت (أم) على الآخر.
وتسمى أيضاً (متصلة)، لأن ما قبلها لا يُغني عما بعدها.

٧- (لا) وهي لرد السامع عن الخطأ في الحكم. وتقع بعد إيجاب. تقول:
جاءني زيدٌ لا خالدٌ، ردّاً على من اعتقد أن الذي جاءك هو خالد. أو اعتقد أن
الاثنين جاءا.

٨، ٩- (لكن وبل) وهما يُفيدان ما تُفيده (لا) من رد السامع عن الخطأ
في الحكم، إلا أن (لكن وبل) يقعان بعد نفي. تقول: ما جاءني زيدٌ لكن خالدٌ،
أو بل خالدٌ. وهما - وإن كانا مثل (لا) في رد السامع عن الخطأ - إلا أن (لا)
تفيد إثبات ما قبلها ونفي ما بعدها. أمّا (لكن وبل) فيفيدان نفي ما قبلهما
وإثبات ما بعدهما.

وتقع (بل) بعد إيجاب فتُفيد الإضراب، أي صرف النظر عما قبلها وإثبات
ما بعدها. مثل: جاءني زيدٌ بل خالدٌ.

٥- البدل:

« هو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة ». فخرج عطف النسق لأنه
بواسطة حرف العطف. وخرجت بقية التوابع، لأنها غير مقصودة بالحكم،
بل مُتَمِّمات له. والبدل ستة ^(١) أقسام وهي:

(١) عدّها ابن مالك وآخرون أربعة: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتغال،
والبدل المباين. فجعل من المباين بدل الإضراب والغلط والنسيان.

١ - بدلٌ كلٌّ من كلٍّ: « وهو ما كان التابع فيه عينَ المتبوع ». مثل: جاءني أخوك زيدٌ. وسافر اليوم أبو عبد الله خالدٌ ^(١).

٢ - بدل بعضٍ من كلٍّ: « وهو ما كان التابع بعضاً من المتبوع ». ولا بدَّ من اتصاله بضمير المتبوع تحقيقاً مثل: أكلت الرغيفَ نصفه، أو تقديرًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]. أي من استطاع منهم. (مَنْ) بدل من الناس بدل بعض من كل ^(٢).

٣ - بدل اشتمال: « وهو ما تكون بينه وبين المتبوع ملابسة، أي تعلقٌ بغير الكلية والجزئية ». تقول: أعجبني زيدٌ علمه. ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] فقتال بدل اشتمال من الشهر الحرام، لوقوعه فيه.

٤ ، ٥ ، ٦ - بدل الإضراب والغلط والنسيان:

و(الأول) أن يقصد المتكلم المبدل منه ثم يبدو له أن يقصد البديل.

و(الثاني) أن يقصد البديل ولكن يسبق لسانه إلى المبدل منه.

و(الثالث) أن يقصد المبدل منه، ثم يتبين له فسادُه فيذكر البديل. وينطبق عليها قول القائل: تصدقتُ بدرهمٍ دينارٍ.

(١) جعل صاحب القطر من هذا القسم قوله تعالى: ﴿ وَحَدَّيْنِ غُلَا ﴾ [عبس: ٣٠].

والظاهر أنها من قبيل النعت وُصِفَتْ به الحقائق لتكاثفها وكثرة أشجارها.

(٢) قال بعضهم: (مَنْ) فاعلٌ حج الذي هو مصدر مضاف إلى فاعله. وهذا فاسد، لأنه يقتضي الوجوب على جميع الناس أن يحج المستطيع منهم. فإن لم يحج أثم الباقون ولو كانوا غير مستطيعين.

الْعَدَد

هو من حيث التذكير والتأنيث على ثلاثة أقسام، وهي:

الأول: يطابق المعدود تذكيراً وتأنيثاً، وهو: (الواحد والاثنان).

تقول: هذا رجل واحد، وهذه امرأة واحدة. وهذان رجلان اثنان، وهاتان امرأتان اثنتان.

وكذلك ما كان على وزن (فاعل) من أسماء العدد فإنه يطابق المعدود، كالثاني والثانية والثالث والثالثة إلى العاشر والعاشرة.

الثاني: يخالف المعدود، وهو: (من الثلاثة إلى التسعة).

تقول: اشتريت خمسة كتبٍ، وخمس مجلاتٍ. قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةً أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

الثالث: له حالتان، وهو العشرة.

- فإنها إن استُعِمِلَتْ غيرَ مُرَكَّبَةٍ كانت مخالفةً للمعدود، تقول: عندي عشرة كتبٍ، وعشر مجلاتٍ^(١).

- وإن استُعِمِلَتْ مُرَكَّبَةً طابقت المعدود، تقول: قضيتُ في هذا المكان خمسة عشر يوماً، وخمس عشرة ليلةً.

(١) أما قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فهو على حذف مضاف، أي له عشر حسناتٍ أمثالها.

* أسماء العدد التي على وزن (فاعل):

لها ثلاثة استعمالات، وهي:

١- الإفراد، أي التجرد عن الإضافة وعن الوصف. تقول: واحد ثانٍ ثالث، إلى عاشر. والمعنى شيء متصف بهذه الصفة.

٢- أن يقع بعدها ما اشتق منها فتضاف إليه. تقول: ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة. والمعنى واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. وقال: ﴿ثَاقِبُ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

٣- أن يقع بعدها ما هو دونها، مثل: ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة، وهكذا. فيجوز أن يُضاف الأول إلى الثاني، كما يجوز أن يُنَوَّن الأول ويُنصب الثاني على أنه مفعول، أي جاعل الاثنين ثلاثة، وجاعل الثلاثة أربعة، وجاعل الأربعة خمسة. ذلك لأنَّ الأول اسم فاعل فيعمل عمله.

- ومما ينبغي أن يلاحظ هنا أن المعتبر في الجمع مفردة، تقول: خمسة أسئلة، وخمس شواعر، لأن مفرد أسئلة وهو سؤال مذكر، ولأن مفرد شواعر شاعرة وهي مؤنثة.

وإذا حُذِفَ المعدودُ جاز حذفُ التاء مما تجب فيه (كالثلاثة إلى العشرة) مع المذكر. قال تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، أي عشرة أيام.

* وَيَحْسُنُ هُنَا أَنْ نَذْكُرَ حَالَةَ الْمَعْدُودِ (أَي تَمْيِيزَ الْعَدَدِ) فَنَقُولُ :

(١) الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانِ صِفَتَانِ لِلْمَعْدُودِ. تَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ وَاحِدٌ أَوْ رَجُلَانِ اِثْنَانِ ، وَعَلَى الْمُنْضَدَةِ مَحْبَرَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ مَحْبَرَتَانِ اِثْنَتَانِ. فَالْمَعْدُودُ مَوْصُوفٌ بِالْعَدَدِ.

(٢) الثَّلَاثَةُ إِلَى الْعَشْرَةِ يَكُونُ الْمَعْدُودُ جَمْعًا مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ. تَقُولُ: عِنْدِي خَمْسَةٌ كَتَبَ. وَفِي هَذِهِ الدَّارِ خَمْسُ غُرَفٍ.

(٣) مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ يَكُونُ الْمَعْدُودُ مَفْرَدًا مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ. تَقُولُ: هُنَا خَمْسَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَعَلَى الرَّفِّ ثَلَاثُونَ كِتَابًا. وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً﴾ [ص: ٢٣].

(٤) الْمِائَةُ وَالْأَلْفُ يَكُونُ الْمَعْدُودُ مَفْرَدًا مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ. تَقُولُ: فِي الْمَدْرَسَةِ مِائَةُ تَالِبٍ، وَفِي الْبَلَدَةِ أَلْفُ سَائِحٍ.

مَوَانِعُ الصَّرْفِ

سبق في بحث علامات الإعراب أن الاسم الممنوع من الصرف، (أي من التنوين والكسر) يُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة. وأن هذا المنع يزول إذا اقترن الاسم بـأل أو أضيف إلى ما بعده. والبحث هنا في بيان أسباب المنع من الصرف.

هذه الأسباب تسعة وهي: وزن الفعل، والتركيب المزجي، والعُجْمَة، والعَلَمِيَّة، والْعَدْل، والوصف، والتأنيث، وصيغة منتهى الجموع، وزيادة ألف ونون في الآخر. هذا مجملها عدداً.

أمَّا التفصيل فنقول: إنَّ المنع من الصرف إما لسبب واحد أو لسببين:

* الممنوع لسبب واحد، وذلك في حالتين:

الأولى: أن يكون الاسم على صيغة مُنتَهَى الجموع، أي يكون جمعاً على وزن (مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ)، فالأول مثل: مساجد ودفاتر وحدائق^(١) تقول: دخلتُ مساجدَ، وكتبْتُ في دفاترَ، ونظرتُ إلى حدائقَ.

والثاني مثل: مصابيح وقناديل ودنانير. تقول: وضعتُ زيتاً في مصابيحَ، ونظرتُ إلى قناديلَ معلَّقةٍ، واشترتُ أثاثاً بدنانيرَ كثيرةٍ.

(١) ومن هذا الوزن: دوابّ جمع دابة، ومحالّ جمع محل، وليالٍ جمع ليلة، وجوارٍ جمع جارية. تقول: نظرتُ إلى دوابّ ومحالّ، وطالعتُ لياليَ كثيرةً، وصَحَبَتُ الفتاةَ جوارِيَ كثيراتٍ، ومضتُ الفتاةَ مع جوارٍ كثيراتٍ. جوارٍ مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة.

الثانية: أن يكون منتهياً بالـف تأنيث مقصورة أو ممدودة. فالأول مثل: حُبلى وجَرَحى، والثاني مثل: صحراء وبيداء^(١).

* الممنوع لسببين:

وهما إمّا العلمية مع سببٍ آخر، أو الوصفُ مع سببٍ آخر.

أما العلم فيمنع من الصرف في الأحوال التالية:

١- أن يكون في آخره ألفٌ ونون زائدتان مثل: عدنان وقحطان وعثمان. تقول: أنا من نسلِ عدنان. والتمثيل لذلك سهل.

٢- أن يكون مركباً تركيباً مزجياً مثل: حضر موت وبعلبك. إلا إذا كان الجزء الثاني لفظ (وَيْه) فإنه يُبنى على الكسر مثل: سبيويه.

٣- أن يكون مؤنثاً بالتاء مثل: فاطمة وطلحة. أو بغير التاء مثل: لمياء وسعاد ومريم. على أن يكون الخالي من التاء زائداً على ثلاثة أحرف، أو ثلاثياً متحرك الوسط مثل: سَقَر^(٢). فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط مثل: هُنْد ودَعْدُ جاز صرفه كما جاز منعه من الصرف.

٤- أن يكون أعجمياً مثل: إبراهيم وإسماعيل^(٣) ولندن وباريس. وواضح

(١) ومنها أشياء وأصدقاء وفقراء .

(٢) اسم من أسماء جهنم .

(٣) أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة، وهم: محمد وصالح وشعيب وهود، عليهم جميعاً صلوات الله وسلامه .

من الأمثلة أنه يشترط أن يكون علماً في تلك اللغة، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف. وإلا فلا يُمنع من الصرف.

٥- أن يكون معدولاً مثل: عمر فإنه معدول عن عامر^(١).

٦- أن يكون على وزن الفعل مثل: أحمد ويثرب وشمر.

وأما الوصف فهو مانع من الصرف في الأحوال التالية :

١- مع وزن الفعل مثل: أحمر وأحمق وأحسن، بشرط أن لا يكون المؤنث فيه بالتاء مثل: أرمل فإن مؤنثه أرملة، فهذا غير ممنوع من الصرف.

٢- مع زيادة الألف والنون مثل: عطشان وسكران. بشرط أن لا يكون المؤنث منه بالتاء مثل: صحيان فإن مؤنثه صحبانة.

٣- مع العدل مثل: مثنى وثلاث فإنها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة.

(١) وكذلك الظرف (سَحَر) إذا أريد به سحر يوم معين، مثل: قرأت القرآن يوم الجمعة سَحَر. وإلا فلا يمنع من الصرف. قال تعالى: ﴿بَجَّيْنَاهُمْ سَحَرًا﴾ [القمر: ٣٤].

التعجب

للتعجب تعابير كثيرة يُفهم التعجب منها بالقرائن كما في قوله تعالى:
﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقول
النبي ﷺ: « سبحان الله! إنَّ المؤمنَ لا ينجسُ حيًّا ولا ميتاً »^(١). وقول العرب:
لله دَرُّه فارساً!

والمذكور في النحو صيغتان وهما: ما أفعلُّه وأفعلُّ به. تقول: ما أكرمَ زيداً
وأكرمَ به! وفي القرآن الكريم: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥].
و﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨].

- وإعرابُ قولك: (ما أحسنَ زيداً) :

(ما) تعجبية مبتدأ، و(أحسنَ): فعلٌ ماضٍ فاعله مستتر يعود إلى ما.
و(زيداً) مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر.

- وإعرابُ (أَحْسَنُ بزيدٍ) :

(أَحْسَنُ) فعل تعجب مبني على السكون، و(الباء) حرف جر زائد.
و(زيد) فاعل مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها حركةُ حرفِ الجر الزائد.
و(ما) في الصيغة الأولى نكرة تامة بمعنى شيء جاز الابتداءُ بها لتضمنها

(١) أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة بلفظ: « سبحان الله إنَّ المؤمنَ لا ينجسُ »
[ورقمه ٢٧٩]. وأخرج عن ابن عباس (تعليقاً): « المسلم لا ينجسُ حيًّا ولا ميتاً »
[ذكر بعد الرقم ١١٩٤].

معنى التعجب، وهو من جملة مسوَّغات الابتداء بالنكرة. لذلك قالوا: معنى الجملة شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدا، أي صيره ذا حسنٍ، كما يقال: أورق الشجر أي صار ذا ورقٍ.

وأصل الصيغة الثانية (أحسنَ زيدٌ) أي صار ذا حسن، ولما أرادوا التعجب منه حولوا الفعل إلى صيغة أفعل (أي كصيغة فعل الأمر)، واستقبحوا التلفظ بالفاعل بعدها فزادوا عليه الباء زيادة لا كزيادة الباء على فاعل (كفى) إذ تجوز زيادته وعدمها تقول: (كفى بالموت واعظاً، وكفى الموت واعظاً).

- واشترطوا أن لا يُصاغ فعل التعجب ولا اسم التفضيل إلا مما توفرت فيه ثمانية شروط:

وهي أن يكون: فعلاً ثلاثياً تاماً مُثبتاً متصرفاً مبنياً للفاعل قابلاً للتفاوتِ ليس الوصف منه على وزن (أفعل) ^(١).

فلا يصاغان: من اسمٍ ولا من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرف ولا جامد ولا ناقص ولا مما لا يقبل التفاوت مثل: ماتَ وفنيَ. ولا من المبني للمجهول ولا من المنفي ولا مما كان الوصفُ منه على وزن أفعل مثل: أحمر وأحمق.

(١) مما استغربته أن صاحب القطر رحمه الله تعالى ذكر في المتن سبعة شروط، وهي التي ذكرناها عدا اشتراط التصرف. ثم قال في الشرح: ولا يُبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط، وبالنسبة لما في المتن أهمل اشتراط كون الفعل متصرفاً، وبالنسبة للشرح أهمل كونه مثبتاً وتاماً مع أنه اشترطها في المتن. وبالنسبة لما ذكره أكثر النحاة من أن الشروط ثمانية أهمل ثلاثة منها هي التصرف والتهام وكون الفعل مثبتاً.

- وبعض هذه الشروط إذا لم يتوفر لا يمكن صوغ تفضيل أو تعجب منه،
كـ(الفعل الجامد، والذي لا يقبل التفاوت).

- وبعضها يمكن البناء منها كـ(الزائد على ثلاثة أحرف) مثل: انطلق،
وكـ(الذي وصفه على وزن « أفعل ») مثل: حَمَرَ وَحَمَّقَ، فإن الوصف منها أحمر
وأحمق.

وللتفضيل أو التعجب من مثل ذلك يجب الإتيان بلفظٍ على وزن (أفعل)
مناسب للمعنى، ويؤتى بعده بمصدر الفعل المطلوب منصوباً على التمييز.
تقول في (التفضيل): هذا أشدُّ حُمَقاً من ذاك، وهذا أسرعُ انطلاقاً من
أخيه .

وتقول في (التعجب): ما أشدَّ حمقَ هذا! وما أسرعَ انطلاقَ زيدٍ!

الْوَقْفُ

* الوقف على ما آخره تاء:

١- التاء الأصلية مثل: صوت وقوت وموت، يوقف عليها بإثبات التاء ساكنة .

٢- تاء التأنيث الساكنة مثل: قامت، يوقف عليها كما هي.

٣- تاء جمع المؤنث السالم مثل: مسلمات، يوقف عليها بإثبات التاء ساكنة على الأفصح. ومن غير الأفصح قلب التاء هاءً ساكنة.

٤- تاء التأنيث المتحركة اللاحقة للأسماء إن كان ما قبل التاء متحركاً^(١) مثل: شجرة وَقَفَ عليها بقلب التاء هاءً ساكنة على الأفصح. ومن غير الأفصح الوقف عليها بإثبات التاء ساكنة.

* الوقف على الاسم المنقوص:

١- إذا كان مُنَوَّنًا وهو مرفوع أو مجرور فالوقف عليه بالسكون وعدم إعادة الياء المحذوفة. تقول: هذا قاض، ومررت بقاض، هذا هو الأفصح. قال تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧]، وقال: ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾

(١) ومن ذلك مثل: حياة وقناة، فالألف فيهما منقلبة عن حرف علة متحرك فيوقف على مثل ذلك بالهاء. وإن كان ما قبلها متحركاً صحيحاً مثل: بنت وأخت فالوقف عليها بالتاء .

[الرعد: ١١]. ومن غير الأفصح إثبات الياء ساكنة. أمّا في حالة النصب فيجب إثبات الياء وإتباعها بالـف. تقول: زرتُ محامياً. قال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

٢- وإن لم يكن منوناً ففي حالتي الرفع والجرّ يجوز إثبات الياء ساكنة تقول: جاء القاضي، وذُهِبَ إلى النادي. ويجوز حذف الياء وتسكين ما قبلها. قال تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وقال: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ الْآلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، قرأ الجمهور بحذف الياء وقرأ بعضهم بإثباتها. وإذا كان منصوباً وجب الوقف عليه بإثبات الياء. تقول: زُرتُ المحامي. ودخلتُ النادي.

* الوقف على المنون وعلى ما آخره نون توكيد خفيفة:

يوقف على (إذن) وعلى مثل: لَنَسْفَعَنُ، ورأيت زيدا بالـألف. فتلفظها عند الوقف: إذا، لَنَسْفَعَا، رأيت زيدا، ويرى جماعة ومنهم صاحب القطر أنها تكتب بالـألف أي كما يُوقَف عليها. ويرى آخرون كتابة إذن ومثل نَسْفَعَنُ بالنون. أمّا مثل: رأيت زيدا فيكتب بالـألف بالاتفاق.

وذكر صاحبُ القطر بعض القواعد الإملائية استطراداً، منها:

١- كتابة الألف بعد واو الجماعة، مثل: قالوا، وقولوا، ولم تقولوا.

٢- الألف المقصورة في آخر الاسم أو الفعل تكتب على صورة ياء إذا زادت

الكلمة على ثلاثة أحرف، فمن أمثلة الاسم: فتيا^(١) ومُلتقى ومستشفى. ومن أمثلة الفعل: أسدى والتقى واستهدى^(٢). أمَّا الثلاثي من الأسماء والأفعال فتكتب ألفه على صورة ياء إن كانت منقلبة عن ياء، الاسم مثل: فتى، والفعل مثل: رمى. وتكتب على صورة ألف إن كانت منقلبة عن واو، الاسم مثل: عصا، والفعل مثل: دعا. ويعرف ذلك بالنسبة إلى الأسماء بالثنية، تقول في ثنية فتى وعصا: فتيان وعَصَوَان. وبالنسبة إلى الأفعال بإسنادها إلى تاء الفاعل، تقول في رمى: رَمَيْتُ، وفي دعا: دَعَوْتُ.



(١) كذا، وكأن المؤلف - رحمه الله - أراد: فتوى . ع
(٢) إلا إذا كان ما قبل الآخر ياء فتكتب بألف طويلة مثل: الدنيا واستحيا ويحيا. أمَّا الاسم (يحى) فيكتب على صورة الياء للتفريق بين الفعل والاسم .

همزة الوصل

تكون في أول الكلمة وتُلَفَّظ ابتداءً لا في الوصل.

- ولا تقع في الحروف إلا في (أل).

- وعندهم عشرة أسماء همزاتها للوصل وهي: اسم وأُسْتُ وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنان واثنان وأيمن (في القَسَم). وكذلك مثني ما يُثْنَى منها.

أما الجمع منها فهمزته همزة قطع. قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا﴾ [النجم: ٢٢]، وقال: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

- وتكون في الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف وفي أمره ومصدره، مثل: اجتمع واجتمع واجتماع، واستخرج واستخرج واستخراج.

* حركة همزة الوصل :

- تُفْتَح همزة (أيمن - التي للقسم) وهمزة (أل).

- وتضم همزة أمر الفعل الثلاثي إذا كان مضموم العين مثل: ادخل.

- وتكسر همزة أمر الفعل الثلاثي المكسور العين وكذا مفتوحها مثل: اضرب وافتح.

- وكذا تكسر همزات الوصل الباقية .

وقد تم ما أردتُ إيضاحه بعون الله تعالى.

فأسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الراغبين.

فالحمد له، والصلاة على نبيه وعلى آله وصحبه وسلّم.

المصادر

- ابن القرية والكتاب: ملامح سيرة ومسيرة، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط ١ (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي، للدكتور علي فودة نيل، نشرته جامعة الملك سعود، الرياض (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- إتحاف المستفيد بغرر الأسانيد، لمحمد ياسين الفاداني المكي (ت: ١٤١٠ هـ)، طبع في جاكارتا، ط ٣ (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
- الآثار الخطية في المكتبة القادرية، للدكتور عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة المعارف، بغداد، ط ١ (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- إجازة الفوائد بثلاث شواهد، لأبي محمد الويلتوري، مطبعة البدرية، الهند.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب الطباخ الحلبي (ت: ١٣٧٠ هـ)، صححه وعلق عليه محمد كمال، ط ٢، دار القلم العربي، حلب (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، لعبد الحي الحسني (ت: ١٣٤١ هـ)، لكنو، الهند المطبعة الندوية، (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٠ (١٩٩٢ م).
- انتخاب العوالي والشيوخ الأخيار من فهارس شيخنا الإمام المسند العطار (ت: ١٢١٨ هـ)، تأليف عبد الرحمن بن محمد الكزبري (ت: ١٢٦٢ هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ط ١ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).
- تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر، لمحمد مطيع الحافظ ونزار أباطة، دار الفكر، دمشق، ط ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- تاريخ لنجة، لكاملة بنت عبد الله القاسمي، ط ٢، دبي (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).
- تقرير محمد بن محمد الأنباي (ت: ١٣١٣ هـ) على حاشية السجاعي (ت: ١١٩٧ هـ)، المطبعة العلمية، القاهرة (١٣١٠ هـ)، وبهامشه تقرير المؤلف على حاشية الأمير لشذور الذهب.
- تهذيب وإغناء شرح قطر الندى وبل الصدى، أعده عدنان العظمة، دققه وأغنى شواهدة وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط ١ (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م).
- ثبت مفتي الحنابلة بدمشق الشيخ عبد القادر التغلبي (ت: ١١٣٥ هـ)، تخريج تلميذه محمد بن عبد الرحمن الغزي الدمشقي (ت: ١١٦٧ هـ)، اعتنى به محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- جامع الشروح والخواشي، لعبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط ١ (٢٠٠٤ م)، ط ٢ (٢٠٠٦ م).
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، تح: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م).
- جمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام، لنزار أباطة، ضمن

سلسلة «أعلام المسلمين» برقم «٦٦»، دار القلم، دمشق، ط ١، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).

- الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه، للدكتور بدر بن محمد بن محسن العماش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله المحبي الدمشقي (ت: ١١١١ هـ)، مصورة مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، تح: محمد سيد جاد الحق، أم القرى، القاهرة (د. ت).

- دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها، إعداد محمد بن إبراهيم الشيباني، وأحمد سعيد الخازن دار، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط ١، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م).

- رسالة في التفسير على صورة أسئلة وأجوبة، لعبد الكريم الدبان (ت: ١٤١٣ هـ)، اعتنى بها عبد الحكيم الأنيس، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١، (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).

- روائع المتون وبدائع الفنون (نظم في الفرائض والأصول والقواعد والمصطلح والنحو)، للدكتور حاكم المطيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي (ت: ١٢٧٠ هـ) مصورة دار إحياء التراث العربي عن طبعة المنيرية، ط ٤ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

- زاد المسير في الفهرست الصغير، للسيوطي، تح: د. يوسف المرعشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- سد الأرب من علوم الإسناد والأدب، لمحمد الأمير الكبير (ت: ١٢٣٢هـ)، تحقيق: محمد ياسين الفاداني المكي (ت: ١٤١٠هـ)، مطبعة حجازي (لم يذكر المكان)، ط ٢ (د.ت.).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: د. محمود مصطفى حلاوي، ومعه: الدرّة المضية في إعراب شواهد الألفية للمحقق. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- شرح شواهد قطر الندى، لمحمد أمين بن محمد صالح بن إسماعيل، الشافعي البغدادي (ت: ١٢٣٨هـ)، مخطوط مصور في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ضبطه على المخطوطة وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي، ومعه: بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات، لبركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، ط ٢ (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن الطبعة الحادية عشرة بمطبعة السعادة بمصر (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م).
- شفاء الصدر بتوضيح وإعراب شواهد القطر (كذا ولم ترد لفظة: إعراب في مقدمة المؤلف)، لعلي بن عبد الرحيم العدوي المالكي (فرغ منه في ١٠ ربيع

- الأول سنة ١٣٢٢ هـ)، راجعه وضبط أبياته الدكتور محمد خليل الخطيب، المطبعة المحمودية، القاهرة، ط ٥.
- الشيخ أحمد بن حمد الشيباني: سيرة وتاريخ، للدكتور حمد الشيخ أحمد الشيباني، (د. ط. ت).
- الشيخ محمد نور رائد التعليم في الإمارات، لإبراهيم محمد بو ملح، ط ١ (١٩٩٢ م).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ)، مصورة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- عبد الغني الدقر النحوي الفقيه والمؤرخ الأديب، لإياد خالد الطباع، ضمن سلسلة «علماء ومفكرون معاصرون» برقم (٢٢)، دار القلم، دمشق، ط ١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (ت: ١٢٣٧ هـ)، ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، لعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد (١٩٧٤ م).
- فهرسة الشيخ علي بن خليفة المساكني (ت: ١١٧٢ هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٩٩٢ م).
- في العبور الحضاري لكتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، للدكتور محمد علي أبو حمدة، دار عمار، عمان، ط ١ (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- القول الجميل بإجازة سماحة السيد إبراهيم بن عمر بن عقيل، لمحمد ياسين الفاداني المكي، طبع في جاكرتا، (د. ت).

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة: مصطفى بن عبد الله (ت: ١٠٦٧ هـ) مصورة مؤسسة التاريخ العربي.
- المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية: الجزائر - تونس، لهلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
- المسائل السفيرية في النحو، لابن هشام، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٩٨٣ م).
- مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) لابن هشام، تح: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط ١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- مشيخة أبي المواهب الحنبلي: محمد بن عبد الباقي البعلي الدمشقي (ت: ١١٢٦ هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ط ١ (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى وبل الصدى، لعثمان بن المكي الزبيدي (فرغ منه في ١٥ من جمادى الآخرة سنة ١٣١٢ هـ)، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ٢، (١٣٢٤ هـ).
- معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط ١ (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).
- مقدمة التفسير المسماة «نزل كرام الضيفان في ساحة حدائق الروح والريحان»، لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، ترجم للمؤلف وقدم له تلميذه الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط ١ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

- مكتبة الجلال السيوطي، لأحمد الشرقاوي إقبال، دار المغرب، الرباط (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م).
- المنتخب من مخطوطات دار الكتب القطرية، إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عالم الكتب، بيروت، ط ١ (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م).
- المهاجر الغريب المقهور: الشيخ عبد الرحمن زين العابدين، تأليف أحمد تيسير كعيد، دار اقرأ، دمشق، ط ١ (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- موازنة بين حاشيتي السجاعي والأمير على شرح القطر والمغني لابن هشام، بحث تقدم به إسماعيل علي الحمادي في الدراسات العليا في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بالجامعة المستنصرية ببغداد (٢٠٠٢-٢٠٠٣ م) محفوظ في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدي.
- نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام، تح: د. أحمد عبد المجيد هريري، مكتبة الزهراء، القاهرة (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- نزهة رياض الإجازة المستطابة بذكر مناقب المشايخ أهل الرواية والإصابة، لعبد الخالق بن علي المزجاجي (ت: ١٢٠١ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الكريم الخطيب وعبد الله محمد الحبشي اليمني، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٧ م).
- النفحة المسكية في الرحلة المكية، لعبد الله بن حسين السويدي البغدادي (ت: ١١٧٤ هـ)، تحقيق: د. عماد عبد السلام رؤوف، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط ١ (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر بن شيخ العيدروسي (ت: ١٠٣٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

مقالات وبحوث في مجالات ونشرات:

- أستاذنا الإمام الدبان والوقت، لعبد الحكيم الأنيس «مقال» منشور في نشرة: صدى الدار، صادرة عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، السنة الثالثة، العدد (٢٠) في ذي القعدة ١٤٢٦ هـ - نوفمبر ٢٠٠٥ م.
- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، لابن هشام، تح: هاشم طه شلاش، في مجلة كلية الآداب (جامعة بغداد)، العدد (١٦)، مطبعة المعارف، بغداد (د.ت).
- أنواع التفسير اللغوي في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، للدكتور ماهر جاسم حسن الأومري، بحث منشور في مجلة «المورد» البغدادية، المجلد (٣٣)، العدد (١)، (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).
- تعريف التصوف واشتقاق الصوفية، لعبد الكريم بن حمادي الدبان (ت: ١٤١٣ هـ)، بعناية: عبد الحكيم الأنيس، مجلة البحوث والدراسات الصوفية، تصدر عن المركز العلمي الصوفي بالعشيرة المحمدية، القاهرة، العدد الثاني، جمادى الآخرة (١٤٢٧ هـ)، يونيو (٢٠٠٦ م).
- الشيخ عبد الكريم الدبان، لجمال الدبان «مقال» منشور في مجلة الروضة، صادرة عن المركز الإعلامي في الأمانة العليا للإفتاء في العراق (عدد خاص بمناسبة المولد النبوي) (د.ت).
- الفكر المنهجي في مؤلفات الأستاذ الشيخ عبد الكريم الدبان، للدكتور غانم قدوري الحمد، بحث منشور في مجلة الأهدية، العدد (١٧)، جمادى الأولى (١٤٢٥ هـ) يونيو (٢٠٠٤ م).

- قراءة في عنوانات آثار ابن هشام الأنصاري، بحث للدكتور محمد سامي، منشور
في مجلة الجامعة الإسلامية، بغداد، السنة (١٤)، العدد (١٩) (١٤٢٨ هـ -
٢٠٠٧ م).

الفهرس

ص	الموضــــــــوع
٥	افتتاحية.....
٧	مقدمة المعتنى.....
١١	التعريف بالمؤلف.....
١٥	ترجمة الإمام ابن هشام.....
٢١	الجهود العلمية المبذولة في خدمة قطر الندى.....
٤١	صفحة من دراسة الكتاب على مر السنين.....
٤٨	صورة الصفحة الأولى من المخطوط.....
٤٩	صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط.....
٥١	نص الكتاب.....
٥٣	مقدمة المؤلف.....
٥٦	الكلمة والكلام.....
٥٦	علامات الاسم والفعل والحرف.....
٥٩	المعرب والمبني.....
٦١	الأسماء المبنية.....
٦٣	الأفعال المبنية.....
٦٦	علامات الإعراب.....
٦٦	الأسماء الخمسة.....
٦٧	المثنى.....
٦٨	جمع المذكر السالم.....
٧٠	جمع المؤنث السالم.....

ص	الموضوع
٧١	الممنوع من الصرف.....
٧٢	الأفعال الخمسة.....
٧٢	المضارع المعتل الآخر.....
٧٣	الإعراب التقديري.....
٧٥	نواصب المضارع.....
٨٠	جوازم المضارع.....
٨٤	النكرة والمعرفة.....
٨٤	الضمير.....
٨٧	العلم.....
٨٨	اسم الإشارة.....
٨٩	الاسم الموصول.....
٩٣	المعرف بـأل.....
٩٤	المعرف بالإضافة.....
٩٥	المتبدا والخبر.....
١٠٣	باب النواسخ.....
١٠٤	كان وأخواتها.....
١٠٩	إن وأخواتها.....
١١٦	(لا) النافية للجنس.....
١١٨	ظن وأخواتها.....
١٢١	الفاعل.....
١٢٨	نعم وبئس.....

ص	الموضــــــــوع
١٢٩	النائب عن الفاعل
١٣٢	الاشتغال
١٣٦	التنازع
١٣٩	المفاعيل
١٣٩	المفعول به
١٤٠	المفعول المطلق
١٤٢	المفعول له
١٤٤	المفعول فيه
١٤٦	المفعول معه
١٤٩	المنادى
١٥٢	الترخيم
١٥٤	الاستغاثة
١٥٥	الندبة
١٥٧	الحال
١٦٠	التمييز
١٦٣	الاستثناء
١٦٧	الأسماء المجرورة
١٧٢	الأسماء التي تعمل عمل أفعالها
١٧٢	اسم الفعل
١٧٣	المصدر
١٧٦	اسم الفاعل

ص	الموضوع
١٧٧	صيغ المبالغة.....
١٧٨	اسم المفعول.....
١٧٩	الصفة المشبهة.....
١٨١	اسم التفضيل.....
١٨٥	التوابع.....
١٨٥	النعت.....
١٨٨	التوكيد.....
١٩٢	عطف البيان.....
١٩٤	عطف النسق.....
١٩٨	البدل.....
٢٠٠	العدد.....
٢٠٣	موانع الصرف.....
٢٠٦	التعجب.....
٢٠٩	الوقف.....
٢١٢	همزة الوصل.....
٢١٤	المصادر.....
٢٢٣	الفهرس.....
